أبو القاسم زيد بن علي الفارسي(٤٦٧هـ)
حياته وآثاره وآراؤه النحوية والتصريفية

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ) حياته وآثاره وآراؤه النحوية والتصريفية

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يسلط هذا البحث الضوء على علم من أعلام اللغة والنحو لم ينل حقه من الدراسة والبحث، ولم يكشف النقاب بعد عن جهوده وآرائه، وهو أبو القاسم زيد بن علي بن عبدالله الفسوي الفارسي المتوفى سنة (٤٦٧هـ)، وهو من أولئك العلماء الذين عرفوا لهذه اللغة حقها من دقة النظر، ولطيف العناية، وكريم الرعاية، فقد تصدر للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به الناس، وتخرج به أئمة، وهذا البحث يكشف لنا شيئاً من سيرته وأخباره، ويقف عند آرائه بالبحث والدراسة، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين خصص أولهما للحديث عن حياة أبي القاسم: اسمه ونسبه، ومولده ونشأته وتنقلاته، وشيوخه وتلاميذه، ومنزلته العلمية، ووفاته وآثاره، وخصص المبحث الثاني لدراسة آرائه النحوية والتصريفية.

مُقَدِّمَة:

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة، والصلاة والسلام على المنتخب من جُرْثُومة العرب، النامي من دوحة الحَسَبِ السامي من أطهر نسب، محمدٍ صلى الله وسلَّم عليه، وعلى آله المنتمين إليه، أما بعد:

فقد هيَّأ الله لهذه الأمة علماء بذلوا جُهْدَهُم واستَفْرغُوا وُسْعَهُم في خدمة لغة القرآن الكريم تعلمًا وتعليمًا وحفظًا ومطالعةً وكتابةً، لأنهم أدركوا أنَّ هذا العلم من أهم فروض الكفايات؛ إذ هو آلة يتوصل بها إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. "وهو عِلْمٌ وردت بالندب إليه السننُ والأخبار، وتظاهرت بالثناء عليه متواترات الآثار، وأجمع على فضله هداة السلف وأئمتهم، وأردفهم بتفضيله سَرَاة الخلف وقادتهم، حتى حصل بشرفه العلم ضروريًا، وثبت اليقين بجماله حسيًا وشرعيًا، وعقليًا ونقليًا"[1].

وقد خلَّد لنا التاريخ ذكر طائفة من أولئك العلماء الأفذاذ الذين كانوا يعملون في الحل والترحال، واليسر والعسر، والمنشط والمكره، وأبو القاسم زيد بن علي الفارسي واحد من أولئك العلماء الذين عرفوا لهذه اللغة حقها من دقة النظر، ولطيف العناية، وكريم الرعاية، فقد تصدر للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به الناس، وتخرج به أئمة.

وهذا البحث يكشف لنا شيئًا من سيرته وأخباره، ويقف عند آرائه بالبحث والمناقشة، وتتجلى أهميته من أوجه:

أحدها: أنَّ أبا القاسم من علماء اللغة والنحو المتقدمين الذين لم ينالوا حقهم من الدراسة والبحث، ولم يكشف النقاب بعد عن جهودهم وآرائهم.

الثاني: جمع ما تفرق من آرائه النحوية والتصريفية، ولا سيما مع فقدان أهم كتاب له في النحو وهو شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

الثالث: أنه ممن تلقى علم النحو من أحسن مظانِّه، وأطيب موارده، فقد أخذ النحو عن أبي الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي، وروى عنه كتاب "الإيضاح" عن خاله أبي علي.

---

(١) الصَعقة الغضبية ص٢١٦.

الرابع: كونه شيخًا لعدد من العلماء المبرزين في علوم العربية، كابن سنان الخفاجي، والشريف أبي البركات الكوفي النحوي، وعلي بن طاهر النحوي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين:

المبحث الأول: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي: حياته وآثاره.

والمبحث الثاني: آراؤه النحوية والتصريفية.

أما المبحث الأوَّل فتحدثت فيه عن اسمه ونسبه، ومولده ونشأته وتنقلاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومنزلته العلمية، ووفاته، وآثاره.

وأما المبحث الثاني فعرضت فيه آراءه النحوية والتصريفية، جمعتها من كتابه "شرح الحماسة لأبي تمام". وكتاب تلميذه الشريف أبي البركات الكوفي "البيان في شرح اللمع"، ولم أقف على رأي له في غير هذين الكتابين، ولذلك اقتصرت عليهما.

وقد صنفت آراءه حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته، وناقشتها في ضوء آراء العلماء مبينًا الراجح منها. ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

أسأل الله – تعالى– أن يجبر نقيصتنا بفضيلته، ويمحو إساءتنا بحسنته، وإني أعتذر إلى كل واقف عليه من التقصير، سائلاً بسط العذر فيما طغى به القلم، وجرى به اللسان، وزاغ عنه البصر، وقصر عنه الفهم، وغفل عنه الخاطر، فالإنسان محل السهو والنسيان، وإن الحسنات يذهبن السيئات، وعلى الله تعالى التكلان.

* * *

المبحث الأوّل: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي: حياته وآثاره[1]:

١. اسمه ونسبه:

هو أبو القاسم زيد بن علي بن عبدالله الفَسَوي الفارسي النحوي اللغوي. وعند الصفدي: زيد بن عبد الله بن علي الفسوي [٢]. والصواب ما أثبته؛ لاتفاق أغلب الكتب التي ترجمت له على ذلك، ولأنّ تلميذه أبا البركات قد صرّح بأنّ اسم والده عليٌّ [٣].

و"الفَسَوي" نسبةٌ إلى "فَسَا" وهي مدينة من بلاد فارس، بينها وبين شيراز سبعة وعشرون فرسخاً، ينسب إليها جماعة من العلماء، منهم أبو علي الفسوي الفارسي، وأبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي الكبير، وأبو يوسف يعقوب بن سفيان بن زياد الفسوي الصغير [٤].

٢. مولده ونشأته وتنقلاته:

لم تذكر الكتب التي ترجمت له شيئاً عن سنة مولده ولا عن أسرته، ويبدو أنه وُلِدَ ونشأ بـ"فَسَا". وذكر القفطي أنه ابن أخت أبي علي الفارسي [٥].

وفي "فَسَا" أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، ابن أخت أبي علي، وروى عنه كتاب "الإيضاح". ثم خرج عن فارس إلى العراق وقصد الشام، واستوطن حَلَب لإقراء النحو بها، فقرأ أهلها عليه النحو واستفادوا منه، ثم سكن دمشق مدّةً، وأقرأ بها النحو واللغة، وأملى بها شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الحماسة[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص٤٨، تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١-٤٨٢)، انباه الرواة (٢/ ١٧)، معجم الأدباء (١١/١٧٦-١٧٧)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٩/د٤٠-٤٠٤)، تاريخ الإسلام (٣٤/ د٢٥٧)، الوافي بالوفيات (د١٥/ ٣٠)، بغية الوعاة (١/ د٥٧٣)، أبجد العلوم (٣/ د٤٥)، هدية العارفين (د/ ٣٧)، الاعلام (٣/ ٦٠).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات (د١٥/ ٣٠).

(٣) انظر: البيان في شرح اللمع ص٣.

(٤) انظر: معجم البلدان (٤/ ٢٦٠-٢٦١)، اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٤٣٢).

(٥) انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٧).

(٦) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/ ٤٨١)، إنباه الرواة (٢/ ١٧)، معجم الأدباء (١١/ ١٧٧)، بغية الطلب (٩/د٤٠١)، تاريخ الإسلام (٣٤/ د٢٥٧)، الوافي بالوفيات (د١٥/ ٣٠)، بغية الوعاة (١/ د٥٧٣)، هدية العارفين (د/ ٣٧٦).

٣. شيوخه:

تلقى أبو القاسم العلم عن جماعة من فضلاء علماء عصره، منهم:

- أبو حسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي (٤٢١هـ). ابن أخت أبي علي الفارسي، وعنه أخذ النحو. أوفده أبو علي إلى الصاحب القاسم بن عباد، فارتضاه وأكرم مثواه، وقَرَّبَ مَجْلِسَهُ[١]. قال عنه القفطي: " أحد أفراد الدهر، وأعيان العلم، وأعلام الفضل، وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي علي، ومنه أخذ، وعليه دَرَسَ، حتى استغرق عِلْمَه واستحق مكانه "[٢].

أخذ عنه أبو القاسم النحو، وروى عنه كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي[٣].

- أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي (٣٥٥هـ أو ٣٥٦هـ- ٤٣٤هـ). الإمام المحدِّث الحافظ. من فقهاء المالكية. يعرف في بلده بابن السمّاك. كان ثقة ضابطاً ديناً فاضلاً. وكان يحج في كل عام ويقيم بمكة أيام الموسم ويحدث ثم يرجع إلى أهله.له تصانيف، منها:المستدرك على الصحيحين، والسنة والصفات، وفضائل القرآن، ودلائل النبوة[٤].

سمع منه أبو القاسم الحديث[٥].

- أبو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن أبي الحديد السلمي الدمشقي (٣٨٦هـ- ٤٦٩هـ). من كبار محدثي دمشق. كان ثقةً عدلاً، متفقداً لأحوال طلبة العلم والغرباء[٦].

سمع منه أبو القاسم الحديث[٧].

- أحمد بن أبي الفضل السلمي. لم أقف على ترجمته. سمع منه أبو القاسم الحديث[٨].

---

(١) انظر: يتيمة الدهر (٤/٤٤٤-٤٤٩)، إنباه الرواة (٣/١١٦-١١٨)، بغية الوعاة (١/٩٤).

(٢) انظر: إنباه الرواة (٣/١١٦).

(٣) انظر: معجم الأدباء (١١/١٧٧)، بغية الطلب (٩/٤٠٥١)، بغية الوعاة (١/٩٤).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١١/١٤١)، تاريخ ابن عساكر (٣٧/٣٩٠-٣٩٤)، التقييد ص٣٩١-٣٩٢، المنتخب من كتاب السياق ص٤٣٨-٤٣٩، تذكرة الحفاظ (٣/١١٠٣-١١٠٨)، تاريخ الإسلام (٢٩/٤٠٤-٤٠٧).

(٥) انظر: معجم الأدباء (١١/١٧٧).

(٦) انظر: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ص٥٢، العبر (٣/٢٧١)، شذرات الذهب (٣/٣٣٢-٣٣٣).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١)، بغية الطلب (٩/٤٠٥١)، تاريخ الإسلام (٣٤/٢٥٧).

(٨) انظر: بغية الطلب (٩/٤٠٥١).

- أبو عبيد نعيم بن مسعود الهروي. لم أقف على ترجمته. سمع منه أبو القاسم الحديث [1].

٤. تلامذته:

تصدر أبو القاسم للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به خلق، منهم:

- أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (٤٢٣هـ-٤٦٦هـ). الأديب والشاعر المشهور، وصاحب كتاب سر الفصاحة. أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري وغيره. وسمع الحديث وبرع فيه، كان يرى رأي الشيعة الإمامية. مات بقلعة عَزَاز مسموماً [2].

سمع من أبي القاسم بمَيَّا فارقِين [3]، وَحَدَّث عنه في كتابه سر الفصاحة [4].

- أبو الفتيان عمر بن عبد الكريم بن سعدويه بن مهمت الدِّهستاني الرواسي (٤٢٨هـ-٥٠٣هـ). الإمام المحدِّث المكثر الجوَّال. رحل البلاد وسمع الكثير. واتفقوا على صدقه وثقته وديانه. قيل: سَمِعَ من ثلاثة آلاف وست مئة شيخ. قال الحافظ محمد بن علي الهمذاني: ما رأيت في الدنيا أحفظ منه [5].

سَمِعَ من أبي القاسم الحديث [6].

- أبو الحسن علي بن طاهر بن جعفر بن عبد الله القيسي السلمي النحوي (٤٣١هـ-٥٠٠هـ). كان ثقة. وكانت له حلقة في جامع دمشق وَقَفَ فيها خزانة كتب [7].

أخذ عن أبي القاسم علم العربية بدمشق [8].

---

(١) انظر: سر الفصاحة ص٢٥٨-٢٥٩. بغية الطلب (٩/٤٠٥١).

(٢) انظر: تاريخ ابن عساكر (٣٢/١٨٩-١٩٣). بغية الطلب (١٠/٤٦٨٢-٤٦٨٣). تاريخ الإسلام (٣١/٢٠٠). الوافي بالوفيات (١٧/٢٧١-٢٧٤). فوات الوفيات (١/٥٧١-٥٧٥). الأعلام (٤/١٢٢).

(٣) انظر: بغية الطلب (٩/٤٠٥١).

(٤) انظر: ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٥) انظر: المؤتلف والمختلف ص٧٢. تاريخ ابن عساكر (٤٥/٢٧٦-٢٧٩). تكملة الإكمال (٢/٧٤٦). سير أعلام النبلاء (١٩/٣١٧-٣٢٠).

(٦) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١). بغية الطلب (٩/٤٠٥١). تاريخ الإسلام (٣٤/٢٥٧).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٣/٤). إنباه الرواة (٢/٢٨٣). معجم الأدباء (١٣/٢٥٧-٢٥٩). بغية الوعاة (٢/١٧٠).

(٨) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨٢). بغية الطلب (٩/٤٠٥١).

- الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد الحسيني الزيديّ الكوفي (٤٢٢هـ- ٥٣٩هـ). من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث. سُمِعَ يقول: أنا زيديّ المذهب لكني أُفتي على مذهب السلطان، يعني: أبا حنيفة. له كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني [١].

أخذ عن أبي القاسم النحو، حيث قرأ عليه كتاب "الإيضاح" بحلب عند رحلته إليها من الكوفة في شهر رجب سنة خمس وخمسين وأربع مئة. وروى الناس كتاب "الإيضاح" عنه عن أبي القاسم المدّة الطويلة بالكوفة [٢].

- القاضي أبو المفضل يحيى بن علي بن عبد العزيز بن علي بن الحسين القرشي الدمشقي الشافعي (٤٤٣هـ أو ٤٤٤هـ-٥٣٣هـ أو ٥٣٤هـ). المعروف بابن الصائغ. ولي قضاء دمشق، وكان إماماً فقيهاً، عالماً بالعربية، حسن السيرة [٣].

د. منزلته العلمية:

ألَمَّ أبو القاسم بمختلف علوم عصره، فكانت معارفه متنوعة وثقافته واسعة، وكان الغالب عليه علم النحو واللغة. قال عنه تلميذه أبو الحسن علي بن طاهر النحوي: " كان قد اطلع على كل علم ومقالة رحمه الله " [٤]. وقال ابن العديم: " كان فاضلاً عالماً بعلومٍ كثيرة " [٥]. وقال أبو محمد هبة الله بن الأكفاني: "كان فهماً عالماً بعلم اللغة والنحو "[٦]. وقال ياقوت الحموي: " كان عَلامةً فاضلاً نحوياً لُغَوِيّاً مشاركاً في عدة علوم "[٧].

---

(١) انظر: إنباه الرواة (٣٢٤/٢-٣٢٧). سير أعلام النبلاء (١٤٥/٢٠-١٤٦). العبر (١٠٨/٤). بغية الوعاة (٢١٥/٢).

(٢) انظر: إنباه الرواة (١٧/٢، ٣٢٥). بغية الطلب (٤٠٥١/٩). تاريخ الإسلام (٢٥٧/٣٤).

(٣) انظر: التحبير (٣٨٤/٢). تاريخ ابن عساكر (٤٨١/١٩) (٣٤١/٦٤-٣٤٣). بغية الطلب (٤٠٥١/٩). شذرات الذهب (١٠٥/٤).

(٤) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨٢/١٩). بغية الطلب (٤٠٥٣/٩).

(٥) انظر: بغية الطلب (٤٠٥١/٩).

(٦) انظر: ذيل ذيل تاريخ العلماء ص٤٨.

(٧) انظر: معجم الأدباء (١٧٦/١١-١٧٧).

٦. وفاته:

يكاد يجمع من ترجموا له على أنّ وفاته كانت بطرابلس الشام [١]. لكن اختلفوا في سنة وفاته. فقد ذكر بعضهم أنه توفي في ذي القعدة -وقيل: في ذي الحجة- سنة سبع وستين وأربع مئة [٢].

ونقل ابن عساكر عن أبي محمد بن الأكفاني أنه توفي في ذي الحجة سنة سبع وتسعين وأربع مئة [٣].

والظاهر أنّ القول الأوّل هو الأقرب إلى الصواب، لأمور:

أحدها: أنه هو المشهور في كتب التراجم.

الثاني: أنّ ما نقله ابن عساكر عن ابي محمد بن الأكفاني مخالفٌ لما صرّح به في كتابه "ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم". وهو أنّه توفي في ذي الحجة سنة سبع وستين وأربع مئة [٤].

الثالث: أنّ عندما قرأ عليه الشريف أبو البركات كتاب الإيضاح بحلب سنة خمس وخمسين وأربع مئة كان معمراً [٥]. وهذا يثبت صحة القول الأول.

الرابع: ان لقفطي قد شكك في صحة القول الثاني وقال: "في هذا القول نظرٌ. فإنّه يكون قد مات قبل ذلك" [٦].

٧. آثاره:

لم تذكر كتب التراجم من آثاره إلاّ كتابين [٧]. وظاهر كلام ياقوت الحموي أنّه صنّف غيرهما. حيث قال: "وله شرح الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي. وشرح الحماسة لأبي

---

(١) انظر: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ص٤٨. تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨٢). انباه الرواة (٢/١٧). بغية الوعاة (١/٥٧٣). هدية العارفين (٥/٣٧٦).

(٢) انظر: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ص٤٨. معجم الادباء (١١/١٧٧). بغية الطلب (٩/٤٠٥٣-٤٠٥٤). بغية الوعاة (١/٥٧٣). أبجد العلوم (٣/٤٥).

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨٢). وانظر: الوافي بالوفيات (١٥/٣٠).

(٤) انظر: ذيل ذيل مولد العلماء ووفياتهم ص٤٨.

(٥) انظر: انباه الرواة (٢/١٧).

(٦) انظر: انباه الرواة (٢/١٧).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١). إنباه الرواة (٢/١٧). معجم الادباء (١١/١٧٧). بغية الطلب (٩/٤٠٥١). تاريخ الاسلام (٣٤١/٢٥٧). الوافي بالوفيات (١٥/٣٠). بغية الوعاة (١/٥٧٣). هدية العارفين (٥/٣٧٦).

تمام، وغير ذلك "[1]. ولم أقف على غير هذين الكتابين، وهما:

– شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. لم أقف عليه. نقل عنه تلميذه أبو البركات الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع [2].

– شرح الحماسة لأبي تمام [3]. وهو شرح مختصرٌ تَعَقَّب فيه أبو القاسم ما ينبغي تعقبه، وَتَكَلَّمَ على ما لا يحسن السكوت عليه مما لا يستغني عنه الطالب.

منه نسخة خطية في مكتبة "لا له لي" باستانبول تحت رقم (١٨١٣)، ومنها صورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بمصر تحت رقم (٥١٨ أدب)، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٠٢٢ف).

وقد حَقَّقَ الكتاب من أوله إلى نهاية باب المراثي الدكتور محمد عثمان علي، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة – فرع الخرطوم. وطُبِعَ الكتاب مرتين باسم "شرح كتاب الحماسة"، الأولى في دار الأوزاعي ببيروت، والثانية في مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة. وعنوان الكتاب المطبوع يخالف ما جاء على طُرَّة المخطوط وهو "شرح الحماسة لأبي تمام".

* * *

(١) معجم الأدباء (١١/١٧٧).

(٢) انظر: ص٢٩.

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١)، إنباه الرواة (٢/١٧)، معجم الأدباء (١١/١٧٧)، بغية الوعاة (١/٥٧٣).

المبحث الثاني: آراؤه النحوية والتصريفية:

١. حد الكلام:

قال أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي: " **وحَدَّه شيخنا أبو القاسم زيد بن علي الفارسي-رحمه الله- فقال: الكلام: كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة** "[١].

يرى أبو القاسم أنَّ الكلام لا يطلق إلا على الجملة المفيدة. وهذا مذهب جمهور النحويين [٢]. وهو الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه قال عند حديثه عن الأفعال المضارعة: " ويبين لك أنَّها ليست بأسماء أنَّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنَّك لو قلت: إنَّ يَضْرِبَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً"[٣]. وقال في موضع آخر: "واعلم أنَّ "قلتُ" إنَّما وقعتْ في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّه يَحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل "قلت" "[٤].

واحتج الجمهور على صحة مذهبهم بما يلي [٥]:

١- أنَّ الكلام مأخوذٌ من الكَلْم وهو الجرح والتأثير، وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره.

٢- أنَّ الكلام أخص مزايا الإنسان، وهو إفهامه بالقول غيرَه ما في نفسه، وهذا لا يتم إلا بالفائدة.

٣- قولهم لمن يورد ما تقل فائدته: هذا ليس بكلام.

٤- أنَّ الكلام اسم للمصدر، وذلك المصدر -وهو التكليم- موضوع للمبالغة والتكثير؛ لأن فعله "كَلَّم" دالٌّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة.

٥- أنَّ الكلام مؤكِّد لكلَّمتُ، وكَلَّمت مفيد لا محالة. فالمؤكد له كذلك؛ لأنَّ المصدر المؤكِّد نائب عن تكرير الفعل والفاعل.

---

(١) البيان في شرح اللمع ص٣.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص٣٢. التبيين ص١١٣. شرح الإيضاح للعكبري ص٢٩.

(٣) الكتاب (١/ ١٤).

(٤) الكتاب (١/ ١٢٢).

(٥) انظر: الخصائص (١/ ٢١). التبيين ص١١٤-١١٦. المتبع ص١١٤-١١٥. اللباب (١/ ٤١-٤٢). شرح الإيضاح للعكبري ص٢٠-٣٠. شرح الفية ابن معطٍ ص١٩١-١٩٢. الهمع (١/ ٤٤).

وذهب بعض النحويين [1] منهم الربعي [2]. والصيمري [3] إلى أنه يطلق على المفيد وغير المفيد. وعزا الثمانيني [4] هذا المذهب إلى أهل اللغة. وذكر أن النحويين لا يطلقونه إلا على المفيد. وعزاه أبو البقاء العكبري إلى بعض اللغويين [5].

وأنكر ابن سنان اشتراط النحويين الفائدة في حد الكلام وقال: " وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل. والمهمل: ما لم يوضع في اللغة التي أُضيف أنه مهملٌ إليها لشيءٍ من المعاني والفوائد. والمستعمل: هو الموضوع لمعنى أو فائدة. فلو كان الكلام هو المفيد عندهم. وما لم يفد ليس بكلامٍ لم يكونوا قسموه إلى قسمين. بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يُفد اسم الكلام رأساً " [6].

وقد أنكر ابن فارس نسبة ذلك إلى اللغويين. ونقله عن بعض الفقهاء. قال: " وقال لي بعض فقهاء بغداد: إنَّ الكلام على ضربين مهمل ومستعمل. قال: فالمهمل: هو الذي لم يوضع للفائدة. والمستعمل: ما وضع ليفيد.... وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام. وإنما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل عليها العرب. فقد صحَّ ما قلناه من خطأ مَن زعم أن المهمل كلام "[7].

وحجة هذا المذهب " أن الاشتقاق موجودٌ في الكلمة والكلام بمعنى واحد. وهو التأثير. فكان اللفظ شاملاً لهما. يدل عليه أنَّك تقول: تكلَّم كلمةً وما تكلَّم بكلمة. فيؤكد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكد بالكلام. فيلزم من ذلك إطلاق العبارتين على شيءٍ واحدٍ "[8].

وردَّ بأن هذين اللفظين مشتركان في أصل التأثير لا في مقداره. وذلك أن الكلام تأثير مخصوص لا مطلق التأثير. والخاص غير المطلق. يدل على ذلك أن الكَلْم -بمعنى

---

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص٣٢. التبيين ص١١٣.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص٣٢-٣٣.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٧٥).

(٤) انظر: شرح اللمع ص٣.

(٥) انظر: المتبع ص١١٤.

(٦) سر الفصاحة ص٢١.

(٧) الصاحبي ص٤٧.

(٨) التبيين ص١٢٠.

الجرح- يؤثر في النفس تأثيراً تاماً وهو الألم مثلاً. والكلام كذلك. فإنه يؤثر تأثيراً تاماً. بخلاف الكلمة المفردة فإنّ تأثيرها قاصر؛ لأنّها تحتاج إلى غيرها لتحدث تأثيراً تاماً [1].

والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الأحكام المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلا بالجملة المفيدة. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[2]. فإنه يعطي الأمان ليسمع الكلام التام المعنى. ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام. فإنه لو قال: "والله لا سمعت كلامك". فنطق بلفظةٍ واحدة ليس فيها معنى تامٌ لم يحنث [3].

٢. حد الاسم:

قال أبو البركات الكوفي: " **والذي كان يعتمده أصحاب أبي علي، وهو الذي أملّه علينا شيخنا أبو القاسم: ما جاز الإخبار عنه، أو كان متضمناً معنى ما يجوز الإخبار عنه. فما جاز الإخبار عنه فالأسماء الظاهرة، نحو: زيد وعمرو .... وما تضمّن معنى ما يجوز الإخبار عنه فهو على ضربين:**

أحدهما: ما يكون فيه معنى الاستفهام. نحو: كيف وأين ....

والضرب الآخر: أسماء الأفعال.... " [4].

يرى أبو القاسم أن الاسم هو: ما جاز الإخبار عنه، أو كان متضمناً معنى ما يجوز الإخبار عنه. وهو قريب مما حُكِي عن المبرد. حيث قال: الاسم ما أخبر عنه [5]. وإليه ذهب ابن السراج في كتابه الموجز [6]. وأبو علي في الإيضاح [7].

وإنما قال أبو القاسم: "أو كان متضمناً معنى ما يجوز الإخبار عنه" ردًا على من قال: إنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه، نحو: كيف وأين ومتى وصَهْ ومَهْ وما أشبه ذلك [8].

---

(١) انظر: التبيين ص١١٩.

(٢) سورة التوبة من الآية [٦].

(٣) انظر: التبيين ص١١٥

(٤) البيان ص٩١

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ص٨.

(٦) انظر: ص٢٧

(٧) انظر: ص٣٣

(٨) انظر: الاقتراح في علل النحو ص٤٥، المفتاح ص٧٠، الإيضاح العضدي ص٩١.

فهذه الكلمات أسماء، لأنّها – في نظره – في معنى ما يجوز الإخبار عنه، فـ"كيف" اسم للحال، و"أين" للمكان، والحال والمكان يصح الإخبار عنهما، و"صَهْ" و"مَهْ" معناهما: السكوت والكف، والسكوت والكف يخبر عنهما [1].

قال العكبري: " وإنّما منع من الإخبار عن هذه الأسماء ما عرض فيها من معنى الحرف كالاستفهام والشرط. والإخبار في الحقيقة عن المسمَّى، والمسمَّى بهذه الأسماء في الأصل الزمان والمكان والحال، وكلها يخبر عنها، والمانع من الإخبار عنها لا يمنع من إطلاق جواز الإخبار عنها، ألا ترى أن اليوم والليلة وعند –في حال كونها ظروفاً– يمتنع الإخبار عنها، ولكن كان ذلك لأمر عارض ولم يمنع ذلك من دخولها تحت جواز ما يخبر عنه، كذلك في هذه الأسماء، لا فرق بينهما إلا أن العارض فيها مستمر وفي اليوم والليلة ونحوهما قد يزول " [2].

ويرى أبو البركات الكوفي أن الاستفهام تعتبره بجوابه، فكل ما كان جوابه مخبراً عنه فهو اسم، تقول: كيف زيد؟ فيقول لك: صالح، وصالح يجوز الإخبار عنه، وكذلك أين ومتى وكم وما أشبه ذلك [3].

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن صالحاً –هنا– لا يجوز الإخبار عنه، وإنما هو مخبر به، ومثله "في الدار" أو "عندك" في جواب من قال: أين زيد؟. فهذه الكلمات لا يخبر عنها.

ويرى ابن أبي الربيع أنّ قوله: "ما جاز الإخبار عنه" كافٍ في إقامة التعريف؛ لأن معنى "ما جاز": ما جاز من جهة تصوُّره أنْ يُخبر عنه، أي: ليس في وضع الاسم ما يضادُّ الإخبار عنه، فـ"سبحان الله" –مثلاً– معناه معنى: براءةُ الله من السوء، فإذا كان "سبحان" في كلامهم بمعنى "براءة" فيجوز من جهة تصوره الإخبار عنه، كما يجوز الإخبار عن "براءة"، لكن العرب رفضت ذلك، فألزمت "سبحان" طريقة واحدة، فليس إلزام العرب هذه الأسماء طريقة واحدة بالمُخْرِج لها عن أن تكون مما يُتَصَوَّرُ الإخبار عنه، وكذلك جميع الأسماء التي لا تتصرف، مثل: إذ، وإذا، ومتى، وأين، وكيف، إذا رجعت إلى تصوّر مدلولاتها رأيت الإخبار عنها ممكناً سائغاً، فَصَحَّ بما ذُكِرَ أن التعريف جامع [4].

---

(١) انظر: البيان في شرح اللمع ص١٢، شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٣٣–٣٤.

(٢) شرح إيضاح أبي علي ص٣٤.

(٣) انظر: البيان في شرح اللمع ص١١.

(٤) انظر: الكافي ص٧٦–٧٨.

وهذا -ولا ريب- تحميل للكلام ما لا يحتمل، وفهمٌ بعيدٌ لا يدل عليه سياق النص لا من قريب ولا من بعيد. فليس في الكلام ما يدل على أنَّ المراد من قوله: "ما جاز" أي ما جاز من جهة تصوره أن يخبر عنه.

وقد أكثر العلماء من القول في حد الاسم حتى إنَّ أبا البركات الأنباري ذكر أنها تجاوزت سبعين حداً، وقال: " ومنهم من قال: لا حد له "[1].

وأورد له ابن فارس حدوداً كثيرة نسبها إلى سيبويه، والأخفش، والمبرد، والكسائي، والفراء، وغيرهم[2]. وعقب عليها بقوله: " وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة "[3].

أما سيبويه فلم يُصرح له بحدٍّ، وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال: " فالاسم: رجل، وفرس، وحائط "[4]. وعللَّ أصحابه ذلك فقالوا: " ترك تحديده ظناً منه أنَّه غير مشكل "[5]. وقال ابن السيد: " والأشبه عندي أن يكون جعل تعريته من الحد كالحد له. فإن قيل: فلم خَصَّ سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف؟ فالجواب: أنَّ الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرعان عليه "[6]. وقال ابن الشجري: " ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن، وعَوَّل على أنَّه إذا كان الفعل محدوداً، والحرف محصوراً معدوداً، فما فارقهما فهو اسم "[7].

وقيل: مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً. قال ابن فارس: " سمعت أبا عبد الله بن محمد بن داود الفقيه يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً. قال: وذلك أن سيبويه قال: "ألا ترى أنك لو قلت: إن يَضربَ يأتينا، وأشباه ذلك، لم يكن كلاماً ". قال: فدل هذا على أنَّ الاسم عنده ما صَلَحَ له الفعل "[8].

---

(١) أسرار العربية ص٢٧.

(٢) انظر: الصاحبي ص٤٨-٤٩.

(٣) الصاحبي ص٤٩.

(٤) الكتاب (١/١٢).

(٥) الإيضاح في علل النحو ص٤٩.

(٦) إصلاح الخلل ص١٦.

(٧) أمالي ابن الشجري (٢/١٥).

(٨) الصاحبي ص٤٨.

وَلَعَلَّ من أفضل ما حُدَّ به الاسم هو قولهم: "لفظ يدل على معنىً في نفسه غير مقترن بزمانٍ معيّن وضعاً "[1].

فقولهم: "لفظ" جنس يشمل الاسم والفعل والحرف [2]. وقولهم: "يدل على معنى في نفسه" احتراز من الحرف؛ لأنَّه يدل على معنى في غيره [3]. وقولهم: "غير مقترن بزمانٍ معين" احتراز من الفعل؛ لأنه يدل على الزمن [4]. وقولهم "معين" احتراز للمصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمن مبهم في رأي بعضهم [5]. وقولهم: "وضعاً" ليدخل في الحد قولهم: "مضرب الشول" ونحوه؛ لأنَّ دلالة الاسم في هذا القول على الزمن لم تعرف من الوضع، وإنَّما عرفت بالعرف أو بتقدير حذف المضاف، ألا ترى أنَّ "مضرب الشول" معلوم الزمان من عادتهم المطردة، وكان التقدير فيه: وقت مضرب الشول، فحذف المضاف للعلم به [6].

٣. **اشتقاق كلمة "اسم":**

قال أبو البركات: "**قال شيخنا -رحمه الله-: واشتقاق الاسم من السُموِّ في المعنى غير ظاهر عند من لم يُنْعِم النَظر في علم الاشتقاق، وذلك أنّ السمو هو العلو والارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى، إذ ليس في حده ما يدل على ذلك، ولكن إذا أنعمت النظر وأنصفت نفسك تبين لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لا يُذكر ولا يُعْرف، فيكون الاسم فيه معنى السمو**" [7].

يرى أبو القاسم أن الاسم مشتق من السمو والعلو، وهذا رأي البصريين [8].

وإنما سُمِّي اسمًا بناء على هذا الرأي لوجوه، منها:

---

(١) انظر: التبيين ص١٢٢، شرح إيضاح أبي علي ص٤٧، شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٢٦٢-٢٦٣، كشف النقاب ص٧.

(٢) انظر: إصلاح الخلل ص١٥.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٥)، شرح الحدود النحوية ص٢٦٢.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٥)، المرتجل ص٨، المتبع ص١١٨.

(٦) انظر: شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٤٨، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٣).

(٧) البيان في شرح اللمع ص٧.

(٨) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥)، الأصول (٣/ ٥٦)، مشكل إعراب القرآن (١/ ٦)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٨٠)، الإنصاف ص٦، التبيين عن مذاهب النحويين ص١٣٢، شرح الملوكي في التصريف ص٤٠٤.

١. ما ذكره أبو القاسم وهو أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً لا يذكر ولايعرف، فهو كالشيء المنخفض، فإذا سُمّي ارتفع [١].

٢. أنه سما على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه، فَسُمّي اسماً لذلك [٢].

٣. أن أقسام الكلمة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف، فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف، أي: ارتفع [٣].

ونُقِل عن الكوفيين أنه مشتق من الوسم وهو العلامة؛ لأنَ الاسم وَسمٌ على المسمى وعلامة له يعرف به[٤].

والذي يظهر أنَّ هذا قول متأخري الكوفيين، فقد حقق الدكتور محمد خير الحلواني المسألة في كتابه "الخلاف النحوي" [٥]، وذكر أن شيوخ الكوفيين كالكسائي والفراء وثعلب يقولون بقول البصريين.

ومما يؤيد هذا القول أنَ الزجاجي قد نفى أن يكون للكوفيين رأي مخالف في هذه المسألة، حيث قال: " أجمع علماء البصريين، ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به، أنَ اشتقاق اسم من سموت "[٦].

ومِمّا يرجح هذا القول -أيضاً- أن الزجاج - تلميذ المبرد وثعلب - قد ذَكَرَ أنه أول من تحدث عن اشتقاق اسم[٧].

وحجة مذهب البصريين ما يأتي:

---

(١) انظر: البيان في شرح اللمع ص٧، أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٠)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/١٥٢).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٤٠)، أسرار العربية ص٢٣، الإقليد ص١٥٤.

(٣) انظر: علل النحو ص١٣٨، الإنصاف ص٧، اللباب (١/٤٦).

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/٦)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٢)، الإنصاف ص٦، شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٥٤، شرح ألفية ابن معطٍ ص٢١٨.

(٥) انظر: ص٢١٦- ٢٢٠.

(٦) انظر: اشتقاق أسماء الله ص٥٢.

(٧) انظر: الصاحبي ص٣٥، رسالة الملائكة ص١٣١، كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية ص١٣.

١. أنَّك تقول في تصغيره: سُمَيّ. ولو كان مأخوذاً من الوسم لوجب أن تقول: وُسَيْم، كما تقول في تصغير عِدَة: وُعَيْدة [١].

٢. أنَّك تقول في تكسيره: أسماء. ولو كان مأخوذاً من الوسم لوجب أن تقول في تكسيره: أوسام. فلما قيل: أسماء. دَلَّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم [٢].

٣. أنَّك تقول: أسْمَيته. ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول: وَسَمْتُه. فلما قيل: أسميته. دَلَّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم [٣].

٤. أنَّ الهمزة في أوله همزة تعويض. وهمزة التعويض إنمَّا تقع عوضًا عن حذف اللام لا عن حذف الفاء [٤].

والحَقُّ أنَّ مذهب الكوفيين له وجه قويٌّ من جهة المعنى، ولكنه ضعيف من جهة التصريف الذي هو أعلى صوتًا وأصدق حكمًا في هذه المسألة.

٤. حد **الفعل:**

قال أبو البركات الكوفي: " **والذي كان يعتمده شيخنا في حَدِّ الفعل: مَا دَلَّ على حدث وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل، أو ما يكون عامًا في حاضر ومستقبل. وهذا معنى حَدِّ سيبويه** "[٥].

يرى أبو القاسم أنَّ الفعل هو: ما دَلَّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ، أو ما يكون عامًا في حاضرٍ ومستقبلٍ. وإلى مثل هذا ذهب جماعة من النحويين منهم ابن السراج [٦] والزجاجي [٧].

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٢٨٢/٢)، الإنصاف ص١٣، كشف المشكل في النحو ص١٣٥، التبيين ص١٣٣، شرح الشافية للرضي (٢٥٩/٢).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٢٨٢/٢)، أسرار العربية ص٢٤، شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٤٦، الإقليد ص١٥٤.

(٣) انظر: الإنصاف ص١٠، المتبع في شرح اللمع ص١١٨، شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/١)، شرح الملوكي ص٤٠٥.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٢٨٢/١)، التبيين ص١٣٥، شرح ألفية ابن معطٍ ص٢١٨.

(٥) البيان في شرح اللمع ص١٦.

(٦) انظر: الأصول (١٣٨/١).

(٧) انظر: الجمل ص١، الإيضاح في علل النحو ص٥٢.

وهذا الحدُّ مأخوذٌ من قول سيبويه في حَدِّ الفعل: " وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "[1]. بل قال بعضهم: إنَّ سيبويه قد أتى في حَدِّه بالغاية، وهو أسلم من غيره؛ لأنَّه قال: "أمثلة". والأمثلة بالأفعال أحَقُّ منها بالأسماء والحروف. وبَيّن أنَّها مشتقة من المصادر، فيدخل في حَدِّه "كان" الناقصة وأخواتها، فإنها وإن لم يكن لها حَدَثٌ فإنها مشتقة من المصدر[2].

وقد اختلف النحويون في حد الفعل اختلافًا شديدًا، واضطربوا في تحقيق ماهيته، ولم تسلم حدودهم من الاعتراض[3]. فقد اعترض على حَدِّ أبي القاسم بأنَّه أورد في الحدِّ لفظ "ما" و"أو"، وهما من الألفاظ التي لا تذكر في الحدود. وأنَّه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها، ونعم، وبئس، وعسى، وأنَّه لا يمنع دخول أسماء الأفعال، فإنَّها تدل على الحدث والزمان[4].

واعترض على حَدِّ سيبويه بأنَّه أضاف الأحداث إلى الأسماء، والأحداث للمسميات لا للأسماء، وأنَّ هناك أفعالاً لا مصادر لها، وهي ليس وعسى ونعم وبئس[5].

وأجيب عمَّا اعترض به على سيبويه بأنه يحتمل أن يريد به أحداث أصحاب الأسماء، فحذف المضاف، أو أراد بالأسماء المسميات، أو أنَّ الإضافة فيه على معنى "مِن"؛ لأنَّ الأسماء منها أحداثٌ وغيرُ أحداث، والأحداثُ بعضُ الأسماء، فكأنَّه قال: من لفظ الأحداث التي هي بعض الأسماء[6].

---

(1) الكتاب (1/12).

(2) انظر: شرح عيون الإعراب ص37و38، التبيين ص140.

(3) انظر: الإيضاح في علل النحو ص52-53، الصاحبي ص50، شرح عيون الإعراب ص37-38، إصلاح الخلل ص21-22، شرح الجمل لابن خروف ص24، التبيين ص139-142، المتبع ص125، المنهاج (1/151-154).

(4) انظر: إصلاح الخلل ص23، التبيين ص141، شرح ابن يعيش (7/3)، شرح الجمل لابن عصفور (1/95-96)، البسيط ص167.

(5) انظر: إصلاح الخلل ص23، التبيين ص140.

(6) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (1/16)، النكت (1/165)، شرح الكتاب للصفار (1/221-224)، التبيين ص140-141.

أمَّا الأفعال التي لا مصادر لها فهي وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية. فكأنَّ سيبويه قد قال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً أوتقديراً، وإن لم يصرح بذلك[1].

وَلَعَلَّ من أصَحِّ ما حُدَّ به الفعل قولهم: "لفظٌ يدلُّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بزمنٍ معيّنٍ وضعاً"[2].

فقولهم:"لفظ" جنس يشمل الاسم والفعل والحرف[3]. وقولهم:"يدل على معنىً في نفسه" احتراز من الحرف[4]. وقولهم: "مقترنٍ بزمن" احتراز من الاسم[5]. وقولهم: "معين" احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمنٍ مبهم في رأي بعضهم[6]. وهو احتراز -أيضاً- من "الصبوح" و"الغَبوق": فإنهما يدلان على مصدر وهو الشرب، وعلى زمن وهو الصباحُ والعشيُّ، إلاَّ أنَّه غير معيّن لا يُعرفُ هذا الصباح وهذا العشي من أيِّ يومٍ هما[7]. وقولهم: "وضعاً" ليدخل في الحدِّ "كان" الناقصة وأخوتها، وعسى، ونعم، وبئس. فهذه الأفعال وُضِعت أوّلاً لتدل على الزمان والمصدر، ولكن طرأ عليها طارئ أخرجها من الوضع الأوَّل[8].

د. حقيقة الإعراب:

قال أبو البركات الكوفي: **" قال شيخنا أبو القاسم فيما أمْلَّهُ علينا من شرح الإيضاح لأبي علي: والرفع والنصب والجر ليس بحركة في الحقيقة، وإنَّما الحركة الضم والفتح والكسر، فهذه هي الحركات، وإنمَّا الرفع والنصب والجر أسماء للإعراب الذي هو الحركات فتجري عليه على سبيل التوسع "**[9].

---

(١) انظر: إصلاح الخلل ص٢٣. شرح الكتاب للصفار (٢٢١/١).

(٢) انظر: ثمار الصناعة ص١٤١. اللباب (٤٨/١). المتبع ص١٢٥. شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٢٦٦.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ص١٥.

(٤) انظر: المرتجل ص١٤. شرح المقدمة الكافية ص٨٥٧.

(٥) انظر: الوافية في شرح الكافية ص٢٤٥. الفوائد الضيائية (٢٢٨/٢).

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (١٥/٢). المرتجل ص١٤. التبيين ص١٢٤-١٢٥.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٩٥/١). شرح ألفية ابن معط للرعيني. السفر الأول. ص٨٧. عمدة ذوي الهمم ص١٦١.

(٨) انظر: شرح المقدمة الكافية ص٢٢٧. شرح الكافية لابن القواس (٤٨٧/٤-٤٨٨). شرح ألفية ابن معط للرعيني. السفر الأول. ص٨٩-٩٠. الفوائد الضيائية (٢٢٩/٢).

(٩) البيان ص٢٩.

يرى أبو القاسم أنّ الإعراب لفظي وهو عبارة عن الحركات. وهو مذهب جماعة من النحويين منهم ابن درستويه [1]. وابن الحاجب [2]. وابن مالك [3]. وابن هشام [4]. ونَسَبَ ابن مالك هذا المذهب إلى المحققين [5]. وعزاه السيوطي إلى الجمهور [6].

وحجة هذا المذهب أنّه لا شيء يتبين به إعراب المعرب إلا بهذه الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال. وعلى هذا فيكون الإعراب عبارة عن الحركات [7].

وذهب آخرون – منهم أبو علي الفارسي [8]. والصيمري [9]. وابن الخشاب [10]. والأنباري[11] – إلى أن الإعراب معنوي. وهو عبارة عن الاختلاف أو التغيير. ونقل أبو البقاء هذا المذهب عن الجمهور [12]. قال أبو حيان: وهو ظاهر قول سيبويه[13].

وحجة هذا المذهب ما يلي [14]:

١. أنّ الإعراب هو: اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها. والاختلاف معنى لا لفظ.

٢. أنّه يقال: حركات الإعراب. فلو كانت الحركات هي الإعراب لامتنعت الإضافة؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

٣. أنّ الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعراباً.

٤. أنّ الحركة قد تزول في الوقف مع الحكم بالإعراب.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٢).

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ص٢٣٧–٢٣٨. أمالي ابن الحاجب ص٥١٩–٥٢٠.

(٣) انظر: التسهيل ص٧. شرح التسهيل (١/٣٣).

(٤) انظر: أوضح المسالك (١/٣٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل (١/٣٣).

(٦) انظر: الهمع (١/٥٤).

(٧) انظر: التذييل والتكميل (١/١١٦).

(٨) انظر: الإيضاح ص٥٦.

(٩) انظر: التبصرة والتذكرة (١/٧٦).

(١٠) انظر: المرتجل ص٣٤.

(١١) انظر: أسرار العربية ص٣٣.

(١٢) انظر: التبيين ص١٦٧. شرح إيضاح أبي علي ص٧٤

(١٣) انظر: التذييل والتكميل (١/١١٦). وانظر: الكتاب (١/١٣).

(١٤) انظر: المقتصد (١/٩٨–٩٩). أسرار العربية ص٣٣. اللباب (١/٥٤). شرح إيضاح أبي علي ص٧٤. شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٢). الهمع (١/٥٥). الأشباه والنظائر (١/٨٥–٨٦).

٥. أن السكون قد يكون إعرابًا.

وأجيب عن هذه الحجج بما يلي [١]:

١. أنَّ الإعراب إنَّما يفسره بالاختلاف من كان مذهبه أنَّه معنوي، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على المخالف.

٢. أنَّ إضافة الحركات إلى الإعراب هي من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان، كقولهم: كل الدرهم.

٣. أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات إعراب؛ لأنَّ الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلاَّ فهي للبناء.

٤. أنَّ الوقف عارض لا اعتبار به، وإنَّما الاعتبار بالوصل، وأصولهم تقتضي ذلك.

٥. أنَّ الإعراب هو الحركة أو حذفها وليس الحركة وحدها؛ لأنَّه تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها.

والأولى عندي جعل الإعراب معنوياً لا لفظياً؛ لأنه الأنسب من حيث اللفظ؛ لأنه إذا أطلق على التغير والاختلاف كان فيه تخصيص للفظ ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا أطلق على الحركات والحروف، ففيه نقل اللفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وذلك غير جائز للمصطلحين[٢].

٦. جمع المذكر السالم أصل في الصفات لا الأعلام:

قال أبو البركات الكوفي: " **واختلف النحويون في جمع المذكر؛ أأصله في الصفات أم أصله في الأعلام؟ قال شيخنا: وأكثر أصحابنا من النُّظار في علم العربية يذهبون إلى أنَّ أصله في الصفات، والقياس يدلُّ عليه، فأمَّا من قال: إنَّ الأصل فيه للأعلام فإنه ذكر أنَّ أكثر الأعلام لا تُغيّر، وقد رأينا الصفات تُجمع جمع التكسير لكثرة كونها لغير أولي العِلْم.**

والجواب عن ذلك أنَّ الأسماء الأعلام -وإنْ كانت على هذا- فالحكم فيها ألا تُجمع، ألا ترى أنَّ العلمية الموجبة للتعريف تزول عنها بالجمع حَتَّى تزاد فيها الألف واللام

---

(١) انظر: التبيين ص١٦٩، الهمع (١/ ٥٥)، الأشباه والنظائر (١/ ٨٦-٨٧).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١/ ١١٧)، الهمع (١/ ٥٥).

للتعريف، وإذا كانت العلمية تزول بدخول الجمع عُلِمَ أنَّ الجمع ليس بأصل للأعلام، وأنَّ الأصل هو الصفات، وأيضاً فإن الصفة تجري على فعل المذكر وفعل المؤنث، نحو: قائمون وقائمات، فلابد من التصحيح، لأنك لو كسرت لم يقع بين المذكر والمؤنث فرقٌ، فضعف التكسير في الصفات وقوي في الأسماء "[1].

يرى أبو القاسم أنَّ جمع المذكر السالم أصلٌ في الصفات لا الأعلام. وهو مذهب طائفة من النحوين منهم السهيلي[2] وابن يعيش[3] والشلوبين[4]. وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: "وإنَّما صارت الصفة أبعد من الفعول والفعال؛ لأن الواو والنون يقدر عليهما في الصفة ولا يقدر عليهما في الأسماء؛ لأنَّ الأسماء أشدُّ تمكناً في التكسير "[5].

وحجة هذا المذهب أنَّهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلاَّ ما كان فيه معنى الفعل، نحو: المسلمون والصالحون؛ لأنَّ الواو فيه فرعٌ للواو في الأفعال؛ لأنَّها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع. وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً وعلامة جمع. وما يكون اسماً وعلامةً في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً. لذلك لا تجمع الأعلام هذا الجمع إلاَّ وفيها الألف واللام؛ لأنَّ العلمية تزول عنها بالجمع. وإذا كانت تزول عنها بهذا الجمع دَلَّ على أنَّ هذا الجمع ليس بأصل في الأعلام "[6].

قال السهيلي: " فإن قيل: فالأسماء الأعلام ليس فيها معنى الفعل، وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل؟ فالجواب: أنَّ الأسماء الأعلام لا تجمع هذا الجمع إلا وفيها الألف واللام. لايقال: جاءني زيدون، ولا: رأيت زيدين، فدل ذلك على أنهم أرادوا معنى الفعل، أي: الملقبون بهذا الاسم، والمعرفون بهذه العلامة، فعاد الأمر إلى ما ذكرنا "[7].

---

(1) البيان ص٨٦.

(2) انظر: نتائج الفكر ص١٠٧.

(3) انظر: شرح المفصل (١/ ٢٧).

(4) انظر: شرح المقدمة الجزولية (١/ ٣٩٤ - ٣٩٥).

(5) الكتاب (٣/ ٦٣٠).

(6) انظر: البيان في شرح اللمع ص٨٦، نتائج الفكر ص١٠٧، شرح المقدمة الجزولية (١/ ٣٩٤ - ٣٩٥).

(7) انظر: نتائج الفكر ص١٠٧.

وذكر أبو القاسم أنَّ منهم من يرى أنَّه أصلٌ في الأعلام. ولم أقف على صاحب هذا الرأي. وحجته أنَّ الأصل في الأعلام ألا تُغيَّر فناسبها هذا الجمع وكان أصلاً فيها وفضيلة لها. وتحصيناً لها بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره [1].

والذي أراه أنه أصل في الصفات لا الأعلام: لما تقدم ذكره من أنَّ العلمية تزول بدخوله، وإذا كانت العلمية تزول بدخوله عُلِمَ أنَّ هذا الجمع ليس بأصل في الأعلام.

٧. بناء المركب المزجي على الفتح:

قال أبو القاسم: "**"معديكرب" فيه ثلاثة أوجه: "معديكربَ" مثل خمسةَ عشرَ، "معدي كربٍ" جرٌّ[2] بالإضافة، و"معديكَرِبُ" بجعلهما [3] بمنزلة اسم واحد**"[4].

ذكر أبو القاسم أنَّ المركب تركيب مزج غير المختوم بـ"ويه" فيه ثلاث لغات: إحداها: البناء على فتح الجزأين تشبيهًا بخمسة عشر. ووجه الشبه تضمنهما معنى حرف العطف [5].

ولم يذكر سيبويه وأكثر المتقدمين هذه اللغة [6]. ولذلك أنكرها بعضهم [7].

والصحيح أنَّها لغة ثابتة عن العرب. فقد نقلها الأثبات [8]. من ذلك ما أنشده الجوهري[9]:

أَقَامَ بِهِ شَاهبورَ الجُنُو دَ حَوْلَيْنِ تَضْرِبُ فِيهِ القُدُمْ [10]

---

(١) انظر: البيان ص٨٦.

(٢) في المطبوع: تجر. وما أثبته في المخطوط (١٤ب).

(٣) في المطبوع: يجعلها. وما أثبته في المخطوط (١٤ب).

(٤) شرح كتاب الحماسة ص١٣٢.

(٥) انظر: اللباب (١/ ٥١٩د). المتبع ص٥٨٤د. تاج العروس (٣/ ١٤٨) "حضر".

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٢٩٦). المقتضب (٤/ ٢٠، ٢١، ٢٣). ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٣٣-١٣٥. الأصول (٣/ ٩٢). علل النحو ص٤٦٥-٤٦٦. اللمع ص٢٢٤. التبصرة والتذكرة ص٥٧٣د-٥٧٤د. المقتصد ص١٠٢٧. إصلاح الخلل ص٢٧٨. المفصل ص٢١٩.

(٧) انظر: التذييل والتكميل (٥/ ٦٥ب). الارتشاف ص٨٦٦. توضيح المقاصد ص١٢٠٤. المساعد (٣/ ٣٣). الهمع (١/ ٢٣٣).

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ١١٨). الصحاح ص١٧٩١ "شوه". التذييل والتكميل (٥/ ٦٥ب). توضيح المقاصد ص١٢٠٤. الهمع (١/ ٢٣٣).

(٩) انظر: الصحاح ص١٧٩١ "شوه". وانظر: التذييل (٥/ ٦٥ب).

(١٠) من المتقارب. لأعشى قيس. ويروى "شاهبور" بالرفع. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص٢٠٠. السيرة النبوية (١/ ١٩٦). المخصص (١١/ ٢٥). (١٧/ ٦). معجم البلدان (٢/ ٢٦٩). اللسان (١٣/ ٥١١د).

فَبَنَى "شاهور" على الفتح.

٨. تنزيل "الذي" منزلة "مَنْ" و"مَا" في الدلالة على الجمع:

قال أبو القاسم في حديثه عن بيت الفند الزّمّاني:

عَسَى الأيامُ أنْ يرجعْـ ـنَ قَومًا كَالذي كَانوا [1]

: "وقوله: "كالذي كانوا" قيل: إنه "كالذين كانوا". والعرب تقول "الذي" بمعنى "الذين". وقيل: "الذي" بمعنى "ما"؛ لأنّك تعبر بهما عن شيء واحد. وهذا حَسَنٌ [2]، وشاهد الأوّل [3] ما أنشده الفرّاء:

وإنّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ [4][5].

يرى أبو القاسم أنّ "الذي" وقع موقع الجمع في بيت الفند الزّمّاني؛ لأنه نزّله منزلة "مَنْ" و"ما"، فالمراد به الجنس.

وإلى مثل هذا ذهب جماعة من النحويين [6] في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [7]، وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [8]، وقوله سبحانه ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ﴾ [9].

---

(١) من الهزج، وقد ورد منسوباً للفند الزّماني، في: مروج الذهب (٣/ ١٩٧)، أمالي القالي (١/ ٢٦٠)، الجوهرة (١/ ٤٤٩)، الخزانة (٣/ ٤٣١).

(٢) في المطبوع: "وهو أحسن"، وما أثبته في المخطوط (٢ب).

(٣) في المطبوع: "وشاهده" مكان "وشاهد الأول"، وما أثبته في المخطوط (٢ب).

(٤) من الطويل، اختلف في قائله على قولين: أحدهما: هو الأشهب بن رُمَيلة، والثاني: هو حُرَيث بن مِحْفَص، ويروى البيت: "أن الألى"، و"أن التي مارت"، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين.

انظر: شعر الأشهب "ضمن شعراء أمويون" ص٢٣١، الكتاب (١/ ١٨٦-١٨٧)، مجاز القرآن (٢/ ١٩٠)، البيان والتبيين (١/ ٤٥)، المقتضب (٤/ ١٦٤)، المحتسب (١/ ١٨٥)، (٢/ ٨٠)، الخزانة (٦/ ٢٥-٣٤)، الدرر (١/ ١٤٨-١٤٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص٧٩-٨٠.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ص٤٥٦، معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٥٤)، الإغفال (١/ ٢٥٤)، البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٥٩)، التبيان في إعراب القرآن ص٣٢-٣٣، وص٦٥٠، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٣٣١)، (٢/ ٤٩١).

(٧) سورة البقرة من الآية (١٧).

(٨) سورة الزمر من الآية (٣٣).

(٩) سورة التوبة من الآية (٦٩).

وذهب المبرد إلى أنَّ "الذي" لا يقع في موضع "الذين" إلاَّ إذا تضمن معنى الجزاء [1]، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾.

وذهب الزجاج إلى أنَّ "الذي" لا يقع في موضع "الذين" إلا إذا أريد به الجنس [2].

ووافقهما ابن مالك [3]، وما سوى ذلك قليل عنده، كقول الشاعر:

وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وَخَصَّه بالضرورة في "التسهيل"[4].

قال أبو حيان: ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل، بل أنشدوا البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة [5].

وقيل: إنَّه أراد: كالذين كانوا، فحذف النون تخفيفاً، كما قال الشاعر:

وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

فيكون المعنى: يرجعن بهم قوماً كالذين كانوا من قبل [6].

وقد ذكر سيبويه أنَّ نون "الذين" قد تحذف تخفيفًا لطول الاسم بالصلة؛ لأنَّ جميع ما يتعلق بالموصول داخلٌ في جملته، وجارٍ مجرى الجزء من الاسم [7].

وذكر أبو جعفر النحاس [8] والهروي [9] وابن الشجري [10] أنَّ حذف نون "الذين" لغة من لغات العرب.

---

(١) انظر: المقتضب (٣/ ١٩٦).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٥٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ص٢٦٠-٢٦١.

(٤) انظر: ص٣٣. وانظر: شرح التسهيل (١/ ١٩٢).

(٥) انظر: التذييل (٣/ ٢٩).

(٦) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٨).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ١٨٦-١٨٧). وانظر: معاني القرآن للأخفش ص٨٥. المقتضب (٤/ ١٤٦). المفصل ص١٨٣-١٨٤. شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٦٠٤. لباب الإعراب ص١٧٦-١٧٧. شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٧١-١٧٢). البسيط ص١٠٠٧. شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٦٩١-٦٩٢. التصريح (١/ ٤١٦).

(٨) انظر: إعراب القرآن (١/ ١٨٢).

(٩) انظر: الأزهية ص٢٩٧-٣٠٠.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٥٦-٥٧).

وأجاز بعضهم أن يكون "الذي" صفة لموصوف يُفهم الجمع، ثم حذف ذلك الموصوف للدلالة عليه، والتقدير: كالجمع الذي كانوا [1].

وهذا هو الأظهر، لأمور:

أحدها: أنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير في اللغة مشهور في العربية [2]. فكان الحمل عليه أولى من الحمل على غيره.

الثاني: أنَّ حذف النون من "الذين" قليل، فلا يلتفت إليه ولا يُعرَّج عليه، ولذلك خصه بعضهم بالضرورة [3].

الثالث: أنَّه ليس هناك مسوغٌ لاستعمال "الذي" في غير موضعه؛ لأنَّ مسوغ استعمال اللفظ في غير موضعه هو التجوز به فيه، وهو منتفٍ هنا؛ لأنَّ التجوز له طرق مخصوصة لغة، ليس هذا واحداً منها.

٩. مجيء "أل" عوضًا من الضمير:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول مِسْكِينٍ الدارميِّ:

لِكُلِّ امْرِئٍ شِعْبٌ مِنَ القَلْبِ فَارِغٌ وَمَوْضِعُ نَجْوَى لا يُرَامُ اطِّلاعُها [4]

: "**وقوله: "من القلب" أراد: من قلبي، فأقام الألف واللام مقام الإضافة**" [5].

يرى أبو القاسم أنَّ "أل" تأتي معاقِبة للضمير، وهذا مذهب الكوفيين [6] وبعض البصريين [7].

---

(١) انظر: شرح الرضي (٢/٢١٦)، الدر المصون (١/١٢٩)، (٣/٤٨٢)، (٦/١٦).

(٢) انظر: المقتضب (٢/١٣٧)، الأصول (٢/١٧٧-١٧٨)، إعراب القرآن للنحاس (٣/٢٣٨، ٣٣٤)، (٤/٤٦٦)، المثل السائر (٢/٩٦)، بدائع الفوائد (٣/٥٣٦).

(٣) انظر: نتائج الفكر ص١٨٠، شرح التسهيل (١/١٩٢).

(٤) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: أمالي القالي (٢/١٧٦)، شرح ديوان الحماسة ص٧٨٣، الحماسة البصرية (٢/٥٢)، التذكرة السعدية ص١٧٨.

(٥) شرح الحماسة (١٠٣ب).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٤٠٨)، شرح القصائد السبع للأنباري ص٧٠ وص٣٥١، إعراب القرآن للنحاس (١/١٤١)، كشف المشكلات (٢/٤٠٧)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٣١٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٨٩)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٧١)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٦٢)، البحر المحيط (٧/٣٨٧) (٨/٤١٥)، الدر المصون (٣/٤٠) (٥/٥٣٩)، مغني اللبيب (١/٣٣٨)، المقاصد الشافية (٤/٤١٧).

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٢)، مغني اللبيب (١/٣٣٨)، المساعد (١/٢٠٠).

وأخذ به جماعة منهم الطبري [1]. والثعلبي [2]. وابن عطية الأندلسي [3]. والقرطبي [4]. والبيضاوي [5]. وقَيَّدَ ابن مالك الجواز بغير الصلة [6].

وحجة هؤلاء السماع والقياس: أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾[7] أي: في ألواحه [8]. وقوله سبحانه: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾[9] أي: أبوابها [10]. وقوله سبحانه: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾[11] أي: مأواه[12].

وقوله سبحانه: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[13] أي: رأسي [14]. وقول الشاعر:

أَيَا لَيْلَةً خُرْسَ الدَّجَاجِ شَهِدْتُها ... بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنجَلِي [15]

أراد: خرسًا دجاجها، ولولا ذلك لقال: خرساء الدجاج، كما يقال: امرأة حمراء الثياب[16].

وقول زهير:

مِنْ مَرْقَبٍ فِي ذُرَى خَلْقَاءَ رَاسِيَةٍ ... حُجْنُ المَخَالِبِ لا يَغْتَالُهُ الشِّبَعُ [17]

---

(1) انظر: جامع البيان (9/57).

(2) انظر: الكشف والبيان (2/193).

(3) انظر: المحرر الوجيز (2/452).

(4) انظر: الجامع لأحكام القرآن (3/206).

(5) انظر: تفسير البيضاوي (5/449).

(6) انظر: التسهيل ص42، شرح التسهيل (1/261).

(7) سورة الأعراف، من الآية (145).

(8) انظر: الدر المصون (3/340).

(9) سورة ص، الآية (50).

(10) انظر: مشكل إعراب القرآن (2/252)، البحر المحيط (7/387).

(11) سورة النازعات، الآية (39).

(12) انظر: معاني القرآن للفراء (2/408)، معاني القرآن للزجاج (5/281).

(13) سورة مريم، من الآية (4).

(14) انظر: الدر المصون (1/159).

(15) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: الزاهر (2/386)، شرح القصائد السبع للأنباري ص247، التمام في تفسير أشعار هذيل ص165، اللسان (3/94) "بغدد".

(16) انظر: شرح التسهيل (3/101)، تمهيد القواعد ص839.

(17) من البسيط، وهو في: شرح ديوان زهير لأبي العباس ثعلب ص178، تهذيب اللغة (1/269) "شعر"، (8/169) "غول"، أساس البلاغة ص459 "غول"، اللسان (11/509) "غول".

أراد: حجن مخالبه. ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب. كما يقال: رجل أحمر الثياب [1].

أمَّا القياس فقالوا: "لَمَّا كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل. جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول" [2].

وذهب أكثر البصريين إلى أنها لا تكون عوضاً من الضمير [3]. ووافقهم جماعة منهم المنتجب الهمذاني [4]. وابن عصفور [5]. والسمين الحلبي [6]. وعبد اللطيف الزبيدي [7].

وأنكر ابن خروف أن تكون هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقال: "لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف، لأنّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ. يريد: ظهرهُ وبطنهُ. ولم يقل: الظهرُ منه. ولا: البطنُ منه [8][9]".

وحجة المانعين من أوجه [10]:

أحدها: أنّ "أل" حرف. والضمير اسم. والحرف لا يكون عوضاً من الاسم ولا يقوم مقامه.

والثاني: لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لما جُمِعَ بينهما، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع. وقد اجتمعا في قول طرفة:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ [11]

---

(1) انظر: شرح التسهيل (3/102)، تمهيد القواعد ص839.

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/262).

(3) انظر: اعراب القرآن للنحاس (د/147)، البيان في غريب اعراب القرآن (2/316-317)، البحر المحيط (8/د15)، الجنى الداني ص199، الدر المصون (3/340)، (د/439)، المقاصد الشافية (4/417).

(4) انظر: الفريد (4/173).

(5) انظر: شرح الجمل (1/د71-د72).

(6) انظر: الدر المصون (6/476).

(7) انظر: ائتلاف النصرة ص157.

(8) انظر: الكتاب (1/158).

(9) شرح الجمل لابن خروف ص161د.

(10) انظر: معاني القرآن للزجاج (4/337)، البغداديات ص142، مشكل اعراب القرآن (2/د52)، البيان في غريب اعراب القرآن (2/317)، الفريد في اعراب القرآن المجيد (4/173)، أمالي ابن الحاجب ص222-223، شرح التسهيل لابن مالك (1/263).

(11) من الطويل، وهو في: ديوانه ص30، جمهرة أشعار العرب ص324، المخصص (12/316)، اللسان (1/681) "قطب"، الخزانة (4/303).

فقال: "الجيب منها".

والثالث: لوكانت "أل" عوضًا من الضمير لما جاز: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، ولقيل: حسنٍ الوجهُ، كما يقال: "مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ". ففي قولهم: حسنِ الوجهِ، دلالةٌ على أن الألف واللام لا تسدان مَسَدَّ الضمير في اللفظ وإن كان المعنى على ذلك.

وقد تأوَّل المانعون بعض أدلة المجيزين على حذف ضمير متصل بحرف جر، أي: المأوى له، والأبواب منها [1]. أما الشواهد الأخر فقالوا: لا ضرورة تدعو إلى تقدير رابطٍ فيها [2].

وأما القياس فأجيب عنه بأنَّ "أل" لم تُغْنِ عن الضمير في "فأكرمت الرجلَ"، بل "أل" وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير وقامت مقامه [3].

والذي أراه جواز نيابة "أل" عن الضمير، لكن شرط ذلك أن يكون فيما يستقبح خلوه من الضمير والألف واللام معًا، فلا يجعل من ذلك نحو: "البُرُّ الكُرُّ بِستِّين"؛ لأنك لو قلت: كُرٌّ بستين، فأخليته من الضمير والألف واللام معًا لم يستقبح [4]. والذي يدل على جواز ذلك أنَّ سيبويه قد سَوَّى بين: ضُرِبَ زيدٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وبين: مُطرنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطرنا السهلُ والجبلُ [5]. وذكر أنَّ قولهم: هذا حسنُ الوجهِ، معناه: حَسَنٌ وَجْهُهُ [6].

أما قولهم: " إن الحرف لا يكون عوضاً من الاسم ولا يقوم مقامه " فغير مسلم، لأنَّه قد قام الحرف مقام الاسم في غير هذا، ألا تراهم يقولون: التنوين بَدَلٌ من المضاف إليه، والتنوين حرف، والمضاف إليه اسم، فالتعلُّق بهذا ليس له وجهٌ [7].

أمَّا قولهم: " لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لما جُمِعَ بينهما، وقد اجتمعا في قول طرفة: "الجيب منها"" فالجواب عنه من وجهين [8]:

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/٣٣٧) (٥/٢٨١)، إعراب القرآن للنحاس (٥/١٤٧)، كشف المشكلات (٢/٦٥٣، ٤٠٧)، الجنى الداني ص١٩٩.

(٢) انظر: الدر المصون (٣/٣٤٠).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٣/٢٤٠).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٤)، تمهيد القواعد ص٨٣٩-٨٤٠.

(٥) انظر: الكتاب (١/١٥٨).

(٦) انظر: الكتاب (١/١٩٦).

(٧) انظر: الإغفال (٢/٥٢٨).

(٨) انظر هذين الوجهين في: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٣-٢٦٤)، تمهيد القواعد ص٨٣٨.

أحدها: لا نُسلِّم أنَّ حرف التعريف الذي في البيت عوض. بل جيء به لمجرد التعريف. فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك. ونظير هذا أنَّ التاء في "جهة" عوض من الواو التي هي فاء. وقد قالوا: وجهة. ولم يُجعَل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه. بل حمل ذلك على أنَّ التاء في "وجهة" لمجرد التأنيث بخلاف تاء "جهة".

الثاني: لو سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً. فإنَّه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً. كما جمع الراجز بين "يا" النداء والمعوض منها في قوله:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا

أقولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا [1]

أمَّا قولهم: "لو كانت "أل" عوضاً من الضمير لما جاز: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ. ولقيل: حسنٍ الوجهُ. كما يقال: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ". فغير ملزم لنا. لأنا اشترطنا لجواز ذلك أن يكون فيما يستقبح خلوه من الضمير والألف واللام معاً. فلا يجعل من ذلك نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ. لأنَّك لو قلت: "حسنِ وجهٍ". فأخليته من الضمير والألف واللام معاً لم يستقبح.

١٠. الإخبار بالمفرد عن الجمع مراعاةً للفظه:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

تُعَيِّرُنا أنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنا فَقُلْتُ لها: إنَّ الكِرَامَ قَلِيلُ [2]

---

(١) ينسب الرجز الى أبي خِراشٍ الهذليّ. ولم أقف عليه في ديوان الهذليين. قال البغدادي: "وهذا البيت - ايضاً- من الأبيات المتداولة في كتب العربية. ولا يعرف قائله ولابقيته. وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي. قال: وقبله:

إن تَغفِرِ اللَّهمَ تَغفِر جَمًا

وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألَمَا

وهذا خطأ. فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين له. وليس هو لأبي خراش. وإنَّما هو لأمية بن أبي الصلت. قاله عند موته". الخزانة (٢/ ٢٥٥). وانظر: المقاصد النحوية (٤/ ٢١٦). التصريح (٤/ ٤٠). الدرر (٣/ ٤١).

(٢) من الطويل. اختلف في قائله على قولين: أحدهما: السموأل بن عَادِيَاء. الثاني: عبد الملك ابن عبد الرحيم الحارثي. انظر: البيان والتبيين (٣/ ١٨٥). عيار الشعر ص١٠٧. العقد الفريد (١/ ١٧٠، ١٩٢). أمالي القالي (١/ ٢٦٩). صبح الأعشى (٢/ ١٠٧).

: " و"الكرام" وإن كان جمعاً فإنه يجيء على بنائه اسم الواحد، مثل: حمار وصراط وغيرهما، وكل ما هذا سبيله جاز ردُّه إلى اللفظ والمعنى "[1].

يرى أبو القاسم أنَّه جاز الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الشاعر: "إنَّ الكرام قليل" مراعاةً للفظ الجمع وهو "الكرام": لأنَّه وإن كان جمعاً فإنه يجيء على بنائه الاسم المفرد، نحو: حمار وصراط وغيرهما، فلذا جاز الإخبار عنه بالمفرد مراعاةً للفظه، وكل ما هذا سبيله يجوز عنده رَدُّهُ إلى اللفظ أو المعنى.

وقد انفرد أبو القاسم بهذا التوجيه، فلم أجد من قال به غيره.

ومذهب الجمهور[2] أنَّ الذي سَوَّغ مجيءَ الخبر -هنا- مفرداً هوكونه على وزن "فَعِيل". وهو وزنٌ يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث؛ لأنه على وزن المصدر، نحو: صهيل ونهيق، والمصدر يخبَر به عن المفرد والمثنى والجمع، نحو: محمد عَدْلٌ، والمحمدان عَدْلٌ، والمحمدون عَدْلٌ، فأعطي حكم ما هو على زنته.

والحَقُّ ما ذهب إليه الجمهور؛ لأمرين:

أحدها: أنَّ العرب كثيراً ما تستعمل وزن "فَعِيل" في معنى الجمع [3]، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [4]، وقوله سبحانه: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [5]، وقوله سبحانه: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ﴾ [6]، وقوله سبحانه: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[7]. وقول الشاعر:

يَا عَاذِلَاتِي لا تُرِدْنَ مَلامَتي إنَّ العَوَاذِلَ لَيْسَ لِي بِأَمِير [8]

---

(١) شرح كتاب الحماسة ص١٠٧.

(٢) انظر: العين (د/١٥٤) "قرب". الكتاب (٢/١٣٦). مجاز القرآن (٢/٢٦١). الأصول (١/٢٧٣). إعراب القرآن للنحاس (٤/٤٦٢). أمالي ابن الشجري (١/٢٦٦). (٢/٢١١-٢١٢). الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/٤٨٩). البحر المحيط (٨/٢٨٧). الدر المصون (٦/٣٣٦). التصريح (١/١١٣د). حاشية الصبان (١/١٩٢).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (١/٢٦٦).

(٤) سورة التحريم، من الآية (٤).

(د) سورة النساء، من الآية (٦٩).

(٦) سورة يوسف، من الآية (٨٠).

(٧) سورة آل عمران، من الآية (١٤٦).

(٨) من الكامل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للأخفش ص٤٢٣. الخصائص (٣/١٧٤). مغني اللبيب (٣/١٦٦). شرح شواهد المغني ص٦١د.

الثاني: لو كان الأمر كما زعم أبو القاسم لجاز أن يقال -مثلاً-: "كلابٌ نائمٌ" و"ثيابٌ بالٍ"، لأنهما يجيء على بنائهما الاسم المفرد، ولا خلاف في عدم جواز ذلك. فدلّ على فساد ما ذهب إليه.

١١. "ليس" حرف:

قال أبو البركات الكوفي: "فأمّا "ليس" فعند صاحب اللمع أنّها فِعْلٌ، لأنّها مخففة من "لَيِسَ"، مبنية على حالةٍ واحدة، غير متصرفة فلا يكون منها أمرٌ ولا نهيٌ ولامصدرٌ ولا مستقبلٌ. والذي كان يعتمده شيخنا -رحمه الله- وهو مذهب أبي علي الفارسي أنّها حرفٌ ضد "كان" فتعمل عمل "كان".... "[1].

يرى أبو القاسم أنّ "ليس" حرف. وهذا مذهب أبي علي الفارسي -في أحد قوليه[2]- وجماعة من أصحابه[3]. وأبي بكر بن شقير[4]. وعزاه أبو البقاء العكبري[5] والكيشي[6] إلى بعض البصريين. وعزاه الرضي إلى الكوفيين[7]. ونسبه غير واحد إلى ابن السراج[8]. مع أنه صرّح في كتابه الأصول[9] بفعليتها. وسكت عنها في الموجز. ونقل عنه ابن فضّال المجاشعي قوله:"كنت أقول: "ليس" فعل منذ اربعين سنة تقليداً"[10].

واستدل بعض من يرى حرفيتها بما يلي[11]:

---

(١) البيان ص١٤٣

(٢) انظر: الحلبيات ص٢١٠. إيضاح الشعر ص١٠. المسائل البصريات ص٨٣٢. شرح إيضاح أبي علي ص٤١٥. شرح الرضي (٢/١٠٤٧).

(٣) انظر: الارتشاف ص١١٤٦. الجنى الداني ص٤٩٤.

(٤) انظر: النكت الحسان ص٢٩٢. الجنى الداني ص٤٩٤. شرح قطر الندى ص٣١.

(٥) انظر: اللباب (١/١٦٥).

(٦) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص١٥٠.

(٧) انظر: شرح الرضي (٤/١٠٤٩).

(٨) انظر: الارتشاف ص١١٤٦. الجنى الداني ص٤٩٤. مغني اللبيب (٣/٥٥٥). شرح العوامل المئة ص٢٦٢.

(٩) انظر: (١/٨٢).

(١٠) انظر: شرح عيون الاعراب ص٩٤.

(١١) انظر: الحلبيات ص٢١٠. الإنصاف ص١٦١. شرح إيضاح أبي علي ص٥٢١-٥٢٢. اللباب (١/١٦٥). التبيين ص٣١٠-٣١١. شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٧٨).

١. أنهم شبهوها بـ"ما" في إبطال عملها بدخول "إلاَّ" على الخبر في قولهم: ليس الطيب إلا المسك.

٢. أنها لا مصدر لها، ولا تتصرف تصرف الأفعال.

٣. أنها لا تدخل عليها "قد"، وهذا من أدل علامات الفعل.

٤. أنها ليست على وزن الأفعال، فلو كانت فعلاً لكانت "لاس"، فتقلب عينها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، مثل: خاف وهاب.

٥. أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف؛ لأنها تدل على النفي الذي تدل عليه "ما" وغيرها من حروف النفي.

٦. أنها لا تقع بعد "ما" المصدرية التي توصل بالأفعال، فلا يقال: ما أحسن ما ليس زيد قائماً، كما يجوز: ما أحسن ما كان زيد قائماً.

ومذهب جمهور النحويين أنَّها فِعْلٌ ماضٍ جامد [١]. وحجتهم مايلي [٢]:

١. اتصال الضمير بها على حد اتصاله بالأفعال، نحو: لست ولستم ولستن....

٢. أنها تلحقها تاء التأنيث وصلاً ووقفاً، نحو: ليست هند قائمة، كما تقول: كانت هند قائمة.

٣. أنَّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية.

٤. أنهم قالوا: زيد ليس قائمًا، فأضمروا فيها كما تقول: زيد كان قائمًا.

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه المالقي وهو أنَّها ليست حرفًا محضًا، ولا فعلاً محضًا، فإذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال. وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، فهي حرف لاغير كـ(ما) النافية، كقول النابغة:

يَهْدِيْ كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُها إلاّ ابْتِدَارٌ إلى مَوْتٍ بِإلجَامِ [٣]

وقد أجاب القائلون بفعليتها عن هذه الأدلة. انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٥٢٢. التبيين ص٣١٢-٣١٤. شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٧). شرح الجمل لابن عصفور (٣٧٨/١).

(١) انظر: الكتاب (٤٥/١). معاني القرآن للفراء (٤٣/٢). المقتضب (٨٧/٤). شرح عيون الإعراب ص٩٤. الارتشاف ص١١٤٦. الجنى الداني ص٤٩٣.

(٢) انظر: المقتضب (٨٧/٤). شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٥/٢-٢٩٦). شرح عيون الإعراب ص٩٤. إصلاح الخلل ص١٤١. التبيين ص٣٠٨-٣٠٩. شرح ابن يعيش (١١١/٧). شرح الجمل لابن عصفور (٣٧٩/١). الجنى الداني ص٤٩٣.

(٣) من البسيط. وهو في: ديوانه ص١٨١. الجنى الداني ص٤٩٤.

وإذا وجدت بشيءٍ من خواص الأفعال فهي فعل لوجود خواص الأفعال فيها، نحو: ليست هند قائمة، فهي هنا فعل؛ لاتصالها بتاء التأنيث التي هي من خواص الأفعال [1].

١٢. اسم "لا" النافية للجنس مبنيٌّ إذا كان مفرداً نكرة:

قال أبو البركات الكوفي: " **إذا قلت: "لا رجلَ في الدار"، فعند سيبويه أنَّ الفتحة في قولنا: "لا رجل"، فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنَّها مُنِعَ منها التنوين.... والذي أمْلَه علينا شيخنا أبو القاسم زيدٌ بنُ علي أنَّ الأسماء الشائعة التي يُنْفَى بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرد**"[2].

يرى أبو القاسم في اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مفرداً نكرة أنَّه مبني. وهو مذهب جمهور البصريين [3]. ونسبه أبو البقاء إلى أهل التحقيق [4].

وكلام سيبويه في كتابه يحتمل الأمرين؛ لأنَّه قال: " و"لا" تَعمل فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إنَّ" لما بعدها، وتركُ التنوين لما تَعمل فيه لازمٌ؛ لأنَّها جُعلت وما عَمِلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ "[5]. فذكر النصب يدل على الإعراب؛ لأنَّه لقب يختص به في الأعرف، وذكر "خمسة عشر" يدل على البناء. ولذلك اختلف في النقل عنه، فمنهم من نَسَبَ إليه القول بأنَّه معرب [6]، ومنهم من نَسَبَ إليه القول بأنه مبني [7].

والذي أراه أنَ حمل ظاهر كلامه على البناء أولى؛ لأنَّه قال بعد ذلك: " واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يلِ "لا" فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر، لا [8] كما أذهب من المضاف "[9].

---

(١) انظر: رصف المباني ص٣٠٠-٣٠١.

(٢) البيان ص١٧٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢٣/١)، المقتضب (٣٥٧/٤-٣٥٨)، شرح الكتاب للسيرافي (١٥/٣)، المتبع ص٢٩٤، اللباب (٢٢٧/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٢٧١/٢)، الإرشاد ص٢٩٧.

(٤) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص١١٩٨.

(٥) الكتاب (٢٧٤/٢).

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٦/٣)، المتبع ص٢٩٤، أمالي ابن الحاجب ص٨٨٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل (٥٨/٢)، تعليق الفرائد (١٠١/٤).

(٨) سقطت "لا" من كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون.

(٩) الكتاب (٢٧٤/٢).

وحجة جمهور البصريين ومن تبعهم من وجوه، منها [1]:

١. أنَّ اسمها تضمن معنى الحرف "من"؛ لأن الأصل في قولك: لا رجل في الدار: لا من رجل في الدار، لأنه جواب من قال: هل من رجل في الدار؟ إلا أنَّهم حذفوا "من" استخفافاً، فوجب البناء، واختير الفتح لأجل التركيب؛ لأنَّ التركيب يثقل الاسم فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة، كما فعلوا في خمسة عشر.

٢. أنَّه ركب مع "لا" تركيب "خمسة عشر"، والتركيب يوجب البناء، والدليل على التركيب أنَّ اسمها إذا فصل عنها أعرب، فإذا لزم الفتح مع الاتصال، وزال مع الانفصال، دَلَّ على أنَّه حادث للتركيب، والتركيب يوجب البناء.

٣. أنَّ الاسم لو كان معرباً لنُوِّنَ؛ لأنَّ التنوين تابع للإعراب، وإنما يمتنع من التنوين إذا كان الاسم مضافاً أو ممنوعاً من الصرف أو مشتملاً على الألف واللام، وكل هذه الأشياء غير موجودة هنا، فتبين من ذلك أن عدم التنوين راجع للبناء.

٤. أنَّ "لا" فرع عن "إنَّ" في العمل، و"إنَّ" فرع عن "كان" الناقصة، و"كان" هذه فرع عن الفعل التام، فصارت "لا" فرع الثالث، والفروع تقصر عن الأصول، وأثر القصور يظهر في البناء.

٥. أنَّه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل؛ لأنَّ كُلَّ معربٍ يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصاً، كـ"إنَّ"، فإنَّك تقول: إنَّ في الدار زيداً، فتعملها مع الفصل بالظرف.

وذهب الكوفيون[2]، والجرمي[3]، والزجاج[4]، والزجاجي[5]، والسيرافي[6] إلى أنَّه معربٌ.

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/٥٢٨)، الإنصاف (١/٣٦٧)، أسرار العربية ص١٣٦، المتبع ص٢٩٤-٢٩٥، اللباب (١/٢٢٨)، شرح إيضاح أبي علي ص١١٩٨-١١٩٩، التبيين ص٣٦٣-٣٦٤، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٧١)، الإرشاد ص٢٩٧، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٩٣٩، ائتلاف النصرة ص٥١.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/٥٢٨)، الإنصاف ص٣٦٦، اللباب (١/٢٢٧)، التبيين ص٣٦٢، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٦)، الإرشاد ص٢٩٨، جواهر الأدب ص٢٩٥، الارتشاف ص١٢٩٦، ائتلاف النصرة ص٥٠، التصريح (٢/١١٧).

(٣) انظر: الارتشاف ص١٢٩٦، المساعد (١/٣٤٢)، التصريح (٢/١١٧).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/١٥)، اللباب (١/٢٢٧)، التسهيل ص٦٧.

(٥) انظر: الجمل ص٣٢٧.

(٦) انظر: شرح الكتاب (٣/١٦).

واحتجوا لمذهبهم بأمور، منها [1]:

١. أنه لو لم يكن معرباً لما صَحَّ العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه ولا الإخبار به عنه.

٢. أنَّ المضاف وشبهه لما كان معربين وجب أن يكون المفرد معربًا عملاً بالاستصحاب.

٣. أنَّ "لا" محمولة على "إنَّ" في العمل، فهي فرع عنها في ذلك. واسم "إنَّ" معربٌ، فكذلك يكون اسم "لا". لكن بقي اسمها معرباً من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأنَّ الفروع لابد أن تنحط عن درجات الأصول.

٤. منهم من قال: إنَّه معربٌ لأنَّ الكلام متضمن معنى الفعل، وكان هو العامل؛ لأنَّ قولك: لا رجل في الدار تقديره: لا أعلم رجلاً في الدار، فاكتفوا بـ"لا" عن العامل، ونصبوا بها النكرة، و حذفوا التنوين للتخفيف.

٥. منهم من قال: إنه معرب لأنَّ "لا" تكون بمعنى "غير"، فلما جاءت هنا بمعنى "ليس" نصبوا بها؛ ليخرجوها من معنى "غير" إلى معنى "ليس"، ويقع الفرق بينهما.

والذي أميل إليه أنَّه مبني؛ لأنَّ القول بأنه معرب يلزم منه مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد دلَّنَا على أنَّ حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع الصرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، او لوقف، أو لبناء، والاسم المذكور هنا لايصدق عليه واحد من هذه الأشياء إلا البناء، فتعيَّن كونه مبنياً [2].

١٣. عدم جواز إلغاء الأفعال القلبية مع تقدُّمِها:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول بعض الفزاريين:

كذَاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صَارَ مِن خُلُقي ... إنِّي وجَدتُ مِلاَكَ الشِّيمَةِ الأدَبُ [3]

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ١٥-١٦)، الإنصاف ص٣٦٦-٣٦٧، أسرار العربية ص١٣٦، التبيين ص٣٦٤-٣٦٦، المتبع ص٢٩٤، اللباب (١/ ٢٢٩)، شرح إيضاح أبي علي ص١١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٦)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص٩٤٠، جواهر الأدب ص٢٩٥، التذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩). وقد أجاب جمهور البصريين ومن تبعهم عن حجج الكوفيين ومن وافقهم. راجع المصادر السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٥٨).

(٣) من البسيط. ويروى: "مِلاك الشيمةِ الأدبا" بالنصب. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠٥، تخليص الشواهد ص٤٤٩، الخزانة (٩/ ١٣٩-١٤٠)، الدرر (٢/ ٢٥٧-٢٥٩).

: " قال الدُّيْمَرْتي: الأبيات مرفوعة [1]، وقد رُوي البيتان مع غيرهما في غير الحماسة بالرفع، وقوله: "إنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيْمَةِ الأدبُ"، كقولك: ظننته زيدٌ منطلقٌ، أي: ظننتُ الشأنَ زيدٌ منطلقٌ " [2].

يرى أبو القاسم عدم جواز إلغاء الأفعال القلبية مع تقدُّمِها، ولذلك خَرَّج البيت السابق على تقدير ضمير الشأن تبعاً لابن جني [3].

ومنع الإلغاء في هذه الحال هو مذهب جمهور البصريين[4]. ووافقهم الفراء من الكوفيين[5]. وعزا ابن فلاح اليمني المنع إلى الجمهور [6].

وحجة هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: أن تقديم الفعل في هذا الباب يدل على قوة العناية به، وإلغاؤه يدل على اطِّرَاحِه، فَتَنَافَيَا [7].

الثاني: أنَّ عامل الرفع - وهو الابتداء - ضعيفٌ. فلا يلجأ إليه مع وجود عامل لفظي هو الفعل القلبي [8].

ونُقِلَ عن الكوفيين جواز إلغاء هذه الأفعال مع تقدُّمها [9]. وظاهر كلام الفراء في معانيه موافقة جمهور البصريين، قال: " ألا ترى أنَّهم يقولون: أظنُّكَ قائماً، فيُعملونَ الظنَّ إذا بدءوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه " [10].

---

(١) لم أقف على هذا الكلام في كتابه "تهذيب شرح الحماسة".

(٢) شرح الحماسة (١٠٧ب).

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٣٢٥. وانظر: الخزانة (١٣٩/٩).

(٤) انظر: الكتاب (١٢٤/١). الأصول (١٨١/١). شرح التسهيل (٨٦/٢). الارتشاف ص٢١٠٧. المساعد (٣٦٤/١). تمهيد القواعد ص١٤٩١. المقاصد الشافية (٤٧٦/٢). تعليق الفرائد (١٥٩/٤).

(٥) انظر: معاني القرآن له (٣٣٨/٢). وانظر: التذييل والتكميل (٥٧/٦). الارتشاف ص٢١٠٨.

(٦) انظر: المغني (٣١٨/٣).

(٧) انظر: المغني في النحو (٣١٨/٣). شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس (٥٠٥/١). شرح الكافية لابن القواس ص٥٥٤.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي (٩٩٢/٢).

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١٤/١). توضيح المقاصد ص٥٦٠. أوضح المسالك (٦٥/٢). المساعد (٣٦٤/١). تمهيد القواعد ص١٤٩١. المقاصد الشافية (٤٧٦/٢). الدرر (٢٥٨/٢).

(١٠) معاني القرآن للفراء (٣٣٨/٢).

ونُقِلَ الجواز -أيضاً- عن الأخفش، ومحمد بن الوليد، وابن الطراوة [1]. وأجازه ابن مالك في التسهيل على قبح [2].

وحجة هؤلاء السماع والقياس. أما السماع فمنه قول بعض الفزاريين:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... إنِّي وجَدْتُ مِلاَكَ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ [3]

وقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا منكِ تَنْوِيلُ [4]

وأما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أن الأصل في هذه الأفعال ألا تعمل؛ لأنها ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج. فَجُعِلَ هذا مما جاء على الأصل [5].

الثاني: أنَّها تفيد معناها في الجملة عَمِلَتْ أو أُلغيتْ. ولا فرق في إفادة معناها بين التقدُّم والتأخر، والإعمال والإلغاء [6].

وقد خَرَّجَ المانعون أدلة المجيزين السماعية على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة. والأصل: لَمِلاَكُ، وللَدنيا، ثم حُذفت اللام وبقي التعليق. وهذا تخريج سيبويه [7].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٥٧)، الارتشاف ص٢١٠٧. أوضح المسالك (٢/ ٦٥)، تعليق الفرائد (٤/ ١٥٩-١٦٠).

(٢) انظر: التسهيل ص٧١-٧٢. وانظر: توضيح المقاصد ص٦٠٥. تمهيد القواعد ص١٤٩١، تعليق الفرائد (٤/ ١٦٠).

(٣) سبق تخريجه قبل قليل.

(٤) من البسيط، ورواية الديوان:

أَرجُو وأَمَلُ أَن يَعجَلْنَ في أَبَدٍ ... وَمَا لَهُنَّ طِوالَ الدَّهرِ تَعجِيلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر: ديوانه ص٦٢. جمهرة أشعار العرب ص٦٣٤. شرح التسهيل (٢/ ٨٦)، الخزانة (١١/ ٣١١).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٣١). شرح الرضي (٢/ ٢٩٢). التذييل والتكميل (٦/ ٥٩).

(٦) انظر: المغني في النحو (٣/ ٣٢٠).

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ١٥١). وانظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٧٠٢. شرح التسهيل (٢/ ٨٦)، شرح الرضي (٢/ ٢٩٢).

الثاني: أن تكون من الإعمال، على أنَّ المفعول الأوَّلَ محذوفٌ، وهو ضمير الشأن، والأصل: إنِّي وجدته، وما إخاله. وهذا قول ابن جني [1].

الثالث: أن تكون من الإلغاء؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ -أيضًا- للإلغاء، والعامل -هنا- قد سُبِقَ بمتقدِّمٍ عليه، أما "وجدت" فقد سُبِقَ بـ"إنِّي". وأمَّا "إخال" فقد سُبِقَ بـ"ما" النافية، فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدَّرا. وهذا قول ابن عصفور [2].

والذي أراه عدم جواز إلغاء هذه الأفعال مع تقدُّمها؛ لأمور:

أحدها: أنَّ تصديرك للفعل في هذا الباب دليلٌ على الاعتماد عليه، وأنَّك جعلت ما بعده في حَيِّزِ ما قَدَّمتَ من علمٍ أو ظَنٍّ، فلا يسوغ إلغاؤه لذلك [3].

الثاني: أنَّ المُقتضي إذا تقدَّم وقع في أعلى مراتبه، فقوي بذلك، بدليل امتناع: ضَرَبْتُ لزيدٍ، وجواز: لزيدٍ ضَرَبْتُ [4].

الثالث: أنه لا يحفظ إلغاء هذه الأفعال إذا وقعت صدر الكلام إلاَّ في شواهد قليلة، فلا تجعل أصلاً يقاس عليه.

وحمل الشواهد السابقة على التعليق بلام الابتداء مقدرة أولى؛ لأن حذف اللام قد عُهِدَ في الجملة كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [5] والأصل: لقد أفلح [6]. والوجهان الآخران ضعيفان، أما ضَعْفُ الحذف فمن وجهين: ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر، وضَعْفُ حذف ضمير الشأن؛ لأنه يستعمل في مواطن التفخيم، والحذفُ منافٍ لذلك [7].

وأما ضَعْفُ الإلغاء المذكور، فلأنَّ العامل فيه لم يتوسط توسطاً حقيقياً بين المعمولين، وإنَّما نَزَّلُوا تقديم المسند إليه في الجملة -وهو الياء من "إنِّي"- منزلة تقديم

---

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٥٣٢. وانظر: الخزانة (٩/١٣٩).

(٢) انظر: شرح الجمل (١/٣١٤-٣١٥).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٦/٥٨).

(٤) انظر: المغني في النحو (٣/٣١٨)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٥٠٥.

(٥) سورة الشمس، الآية (٩).

(٦) انظر: الكتاب (٣/١٥١)، الدر المصون (٦/٥٣١).

(٧) انظر: التصريح (٢/١٩٣-١٩٤).

المبتدا المطلوب للعامل، ونزّلوا تقديم النفي لكونه داخلاً على الخبر تقديراً منزلة تقديم الخبر[1].

١٤. إعراب "وَحْدِي":

قال ابو القاسم عند حديثه عن قول مَعدان بن جَوّاس الكندي:

وكَفَنتُ وَحدِي مُنذِرًا بِرِدائِهِ وَصَادَفَ حوطاً مِن أعَادِيَ قَاتِلِ[2]

: "وحدي" نُصب على المصدر من فعل مقدر، كأنّه قال: "تَوَحَّدتُ وحدي"[3].

يرى ابو القاسم أنّ "وحدي" في بيت معدان منصوب على المصدرية، أي: أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، كأنه قال: تَوَحَّدتُ وحدي.

ويُعزى هذا المذهب إلى البصريين[4]. وهو ظاهر كلام صاحب كتاب "العين"[5]. واختاره الزجاجي[6]. وابن سيده[7]. وعزاه السيرافي[8]. والأعلم[9]. وابن يعيش[10]. وابن القواس[11] الى الزجاج. ورجّحه أبو البركات الانباري ونسبه إلى الأكثرين[12]. وأجازه هشام الضرير[13].

---

(١) انظر: التصريح (٢/١٩٤).

(٢) من الطويل. وقد ورد منسوباً اليه في: البخلاء (٢/٢٢١)، أمالي القالي (١/١٨٧)، التنبيه على أوهام أبي علي ص ٥٧، الانصاف ص ٢٥٦.

(٣) شرح كتاب الحماسة ص ١٢٤، ١٢٣.

(٤) انظر: غريب الحديث لابي عبيد (٣/٢٢٦)، الصحاح ص ٤٧٧ "وحد"، مشارق الأنوار (٢/٢٨١)، النهاية في غريب الحديث والاثر (٥/١٥٩)، عمدة القاري (١٤/٢٤٨)، ارشاد الساري (٥/١٣٨).

(٥) انظر: كتاب العين (٣/٣٨١) "وحد".

(٦) انظر: الجمل ص ١٨٩

(٧) انظر: المحكم (٣/٤٩٠).

(٨) انظر: شرح الكتاب (٢/٢٦٥).

(٩) انظر: النكت (١/٥٣٩).

(١٠) انظر: شرح المفصل (٢/٦٣).

(١١) انظر: شرح لمعة ابن معطٍ ص ٥٦٩.

(١٢) انظر: اللسان (٢/٢٢٤).

(١٣) انظر: الزاهر (١/٢٣٢)، اللسان (٣/٤٤٩) "وحد"، الارتشاف ص ١٥٦٧، منهج السالك ص ٢٧٨.

وظاهر كلام سيبويه أنه منصوب على الحال [1]. فهو عنده اسم واقع موقع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً، و"إيحاداً" بمعنى "موحداً". وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين [2].

وممن ذهب إلي أنه منصوب على الحال الزمخشري[3]، والعكبري[4]، وابن يعيش[5]، والشلوبين[6]، وابن مالك[7]، وغيرهم[8].

وذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرفية، وأنه بمنزلة "عنده". فإذا قلت: جاء وحده، فالأصل: جاء على وحده، ثم حذف حرف الجر ونُصب على الظرف[9]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى الكوفيين[10]. وعزاه العلوي إلى الكسائي والفراء[11]. وأجازه هشام الضرير في قوله الثاني[12].

وذكر السيرافي أنَّ ليونس قولين في "وحده"، أحدهما: أنه منصوب على الحال، والثاني: أنه منصوب على الظرفية [13].

وليس في كلام سيبويه ما يقتضي حكاية هذين الوجهين عن يونس، بل ذكر أنَّه يرى أنه بمنزلة "عنده"، أي: أنه منصوب على الظرفية [14].

---

(١) انظر: الكتاب (١/٣٧٠-٣٧٣). وانظر: الأصول (١/١٦٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٦٠)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٦٩٥، الارتشاف ص٦٦٥١، توضيح المقاصد ص٦٩٦.

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح (٢/٦٠)، المنهاج في شرح جمل الزجاجي (١/٦٢١).

(٣) انظر: المفصل ص٩١.

(٤) انظر: التبيان ص١١١٦.

(٥) انظر: شرح المفصل (٢/٦٣).

(٦) انظر: التوطئة ص٢١٢.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ص٧٣٤.

(٨) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣١٦، أوضح المسالك (٢/٣٠٥)، الفضة المضيّة ص١٩٥.

(٩) انظر: الكتاب (١/٣٧٧-٣٧٨)، الأصول (١/١٦٦)، الزاهر (١/٢٣٢)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٣٢٤)، شرح الجمل لابن خروف ص٨٠٧، الارتشاف ص٦٧٥١.

(١٠) انظر: الصحاح ص٤٧٧ "وحد"، شرح الرضي (١/٦٤٧)، شرح الكافية لابن القواس ص٢٢٨.

(١١) انظر: المنهاج (١/٦٢١).

(١٢) انظر: التذييل (٣/٦٨ب)، الارتشاف ص٦٧٥١، الهمع (٢/٢٣٢).

(١٣) انظر: شرح الكتاب (٢/٢٦٤).

(١٤) انظر: الكتاب (١/٣٧٧-٣٧٨).

وحجة من يرى أنَّه منصوب على الظرفية قول العرب: جلس على وحده، وجلسا على وحديهما، وجلسوا على وحدهم. فدل على أنه إذا نُصب كان نصبه على الظرفية [1].

واحتجوا --أيضاً- بقول العرب: زيد وحده. فـ"وحده" هنا خبر منصوب على الظرفية، ولا يجوز أنْ يكون حالاً. ولو قلت: زيدٌ جالساً، لم يجز [2].

والأولى عندي نصبه على المصدر لما يأتي:

١. حكى الاصمعي: وَحَدَ يَحِد، كوَعَدَ يَعِدُ. فعلى هذا يقال: "وَحْدٌ وحِدَةٌ" مصدران لفعل مستعمل وهو "وَحَدَ". كما يقال: "وَعْدٌ وعِدَةٌ" مصدران لوَعَدَ [3].

٢.كثرة ما نصب على المصدرية في كلام العرب مع حذف ناصبه، فكان الحمل عليه أولى من الحمل على غيره [4].

٣. أنَّ حمله على الحال يؤدي إلى الشذوذ من وجهين: التعريف والمصدرية [5].

٤. أنه لا دلالة فيه على الظرفية، وما ليس بزمانٍ ولا مكانٍ لا ينبغي أن يجعل ظرفًا [6].

د١. ناصب المصدر بعد الفعل الملاقي له في الاشتقاق:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول أبي الشَّغْب العبسي:

لَعَمْري لَقَدْ عَمَّرْتُمُ السِّجْنَ خَالِدًا وَأَوْطَأْتُمُوه وَطْأَةَ المُتَثَاقِلِ [7]

: "**"وطأة" مصدرٌ دَلَّ عليه "أوطأتموه"، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [8] أي: أنبتكم فنبتم نباتاً، وكذلك هذا: أوطأتموه فوطِئَ وطأةَ المتثاقل** " [9].

يرى أبو القاسم أنَّ عامل النصب في المصدر الواقع بعد فِعْلٍ من لفظه لكنه غير جارٍ عليه هو الفعل المقدَّر. والفعل الظاهر دليل عليه. وهذا الرأي هو الظاهر من كلام سيبويه [10]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٥٩)، اللسان (٣/ ٤٤٩) "وحد"، التذييل والتكميل (٣/ ٦٨ب).

(٢) انظر: الارتشاف، ص٦٧ ١٥، التذييل والتكميل (٣/ ٦٩أ)، توضيح المقاصد ص٦٩٦، الهمع (٢/ ٢٣٢).

(٣) انظر: الزاهر (١/ ٢٣٢)، الارتشاف ص٦٧ ١٥، التصريح (٢/ ٦١٧).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ص٦٧ ١٥ وما بعدها.

(٥) انظر: التصريح (٢/ ٦١٧).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٥٩).

(٧) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: البيان والتبيين (٣/ ٢٣٥-٢٣٦)، تاريخ مدينة دمشق (١٦/ ١٦٣)، التذكرة الحمدونية (٤/ ٣٠٠)، مراة الجنان (١/ ٢٦٦).

(٨) سورة نوح، الآية (١٧).

(٩) شرح كتاب الحماسة ص٤٢٢-٤٢٣.

(١٠) انظر: الكتاب (١/ ٨١)، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١١٢)، شرح الرضي (١/ ٣١٥)، شرح الكافية لابن القواس ص١٨١، الارتشاف ص١٣٤.

والمبرد[1]. وأجازه أبو الحسن الأخفش[2]. واختاره ابن خروف[3]. وعزاه المرادي إلى الجمهور[4].

وذهب جماعة منهم السيرافي[5]، وتاج الدين الإسفراييني[6]، والرضي[7] إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى أكثر النحويين[8]. وعزاه آخرون إلى المازني[9] والمبرد[10].

وفَصَّل بعضهم فجعل ما كان معناه مغايراً لمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر منصوباً بفعل مضمر يدل عليه الظاهر. كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾. فـ"نباتاً" منصوب بـ"نبت" مضمراً. أي: فنبتم نباتاً، وَدَلَّ "نبت" عليه؛ لأنهم إذا أُنْبِتُوا فقد نَبَتوا. وما كان معناه غير مغاير لمعنى مصدر الفعل الظاهر جعله منصوباً بالفعل الظاهر. إذا لا موجب لتكلُّفِ الإضمار. وذلك نحو: حفرت البئر احتفاراً. فـ"احتفاراً" منصوب بـ"حفر"؛ لأنَّ الاحتفار والحفر بمعنى واحد[11].

واختار ابن عصفور نصبه بفعل مضمر إن كان معناه مغايراً. وإن كان غير مغاير أجاز نصبه بالفعل السابق. وأجاز نصبه بفعل مضمر. قال: وهو الذي يعطيه كلام سيبويه. فترجح نصبه بالسابق إذ ليس فيه تكلف إضمار. وترجح نصبه بالمضمر إذ يكون ذلك المصدر جارياً عليه[12].

---

(١) انظر: المقتضب (٧٤/١) (٢٠٤/٣). وانظر: التذييل والتكميل (١٤٢/٧)، الهمع (٧٥/٢).

(٢) انظر: الارتشاف ص١٣٥٤، التذييل والتكميل (١٤٢/٧)، تعليق الفرائد (٧٩/٥).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١٤٢/٧)، تمهيد القواعد ص١٨٢٦، الهمع (٧٥/٢).

(٤) انظر: توضيح المقاصد ص٦٤٦.

(٥) انظر: شرح الكتاب (٢٦٦/١) (٤٦٠/٤). وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/١)، شرح الرضي (٣٥٢/١)، خلاصة الإعراب ٥٨٣، شرح الكافية لعصام الدين ص٤٧٣.

(٦) انظر: لب الألباب (١٨ب)، خلاصة الإعراب ص٥٨٣-٥٨٤.

(٧) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (٣٥٢/١).

(٨) انظر: البديع في علم العربية (١٢٦/١)، خلاصة الإعراب ص٥٨٤.

(٩) انظر: شرح الرضي (٣٥٢/١)، الارتشاف ص١٣٥٤، توضيح المقاصد ص٦٤٦، الهمع (٧٤/٢).

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/١)، شرح الرضي (٣٥٢/١)، خلاصة الاعراب ص٥٨٣-٥٨٤.

(١١) انظر: التذييل والتكميل (١٤٢/٧-١٤٣)، تمهيد القواعد ص١٨٢٦-١٨٢٧، الهمع (٧٥/٢).

(١٢) انظر: التذييل والتكميل (١٤٣/٧)، تعليق الفرائد (٧٩/٥).

والذي أراه نصبه بالفعل الظاهر؛ لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة [1]. ولا سيما أن الفعل -هنا- ملاقٍ للمصدر في الاشتقاق، فيكون ذلك مسوغًا لجعله معمولاً له.

١٦. علة إعراب "عَوْضُ":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الفند الزّمّاني:

وَلَولا نَبلُ عَوضٍ في خَضَمّاتِي وَأَوصَالِي [2]

: "وَنَبْلُ عَوْضٍ" يعني: حوادث الدهر، و"عوض" مبني على الضم والفتح، وإنّما سُمّي الدهر عوضاً؛ لأنه كلما مضى منه جزء خلفه جزء كالعوض من الأوّل، ويُروى ههنا "عَوْضُ" مصروفاً للضرورة " [3].

"عَوض" اسم للزمان، وهو في الأصل مصدر عَاضَه عَوضاً وعياضاً ومَعُوضةً، أي: أعطاه بدل ما ذهب منه [4]. فالعوض كل إعطاء يكون خلَفاً من شيء [5].

وإنّما سُمّي الزمان عوضاً؛ لأنه من التعويض، وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر بعَيْنِهِ، فكان الثاني كالعوض من الأوّل [6].

وقيل: سُمّي بذلك لأنّ الدهر في زعمهم يَسلُبُ ويعَوّضُ [7].

وهو من الظروف المبنية الدالة على استغراق الزمان المستقبل، وهو مختص بالنفي، تقول: لا أفعلهُ عَوضُ، أي لا أفعله في الزمان المستقبل [8].

وبُني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان، وبناؤه إما على الضم حملاً على بَعدُ، أو لتحرك آخره بحركة تجانس ما قبله، وإمّا على الفتح طلبًا للخفة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين [9].

---

(١) انظر: شرح الرضي (٣٥٢/١)، خلاصة الإعراب ص٥٨٤.

(٢) من الهزج، وقد ورد منسوباً إليه في: تهذيب اللغة (٢٦٦/٤) "حطب"، المخصص (٢٠٧/١٥)، اللسان (٣٢٣/١) "حطب"، الخزانة (١١٦/٧، ١١٩)، الدرر (١٣٢/٣- ١٣٣).

(٣) شرح كتاب الحماسة ص٢٨٠.

(٤) انظر: اللسان (١٩٢/٧) "عوض"، الخزانة (١١٧/٧-١١٨).

(٥) انظر: الخصائص (٢٦٥/١-٢٦٦)، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٧٨.

(٦) انظر: معني اللبيب (٤١١/٢).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢٣١/٢)، شرح الرضي (٤٧٥/٢)، الارتشاف (١٤٥-١٤٦)، معني اللبيب (٤١٠/٢)، التصريح (٢٠٠/٢).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢٣٢/٢)، التذييل والتكميل (١٤/٨)، الهمع (١٥٧/٢).

وقد يُعرب، كقول الفِنْد الزِّمَّاني:

وَلَوْلَا نَبْلُ عَوْضٍ في خُضَمَّاتِي وَأَوْصَالِي [1]

ويرى أبو القاسم أنه أُعرب ههنا للضرورة الشعرية. وهذا رأي ابن جني، قال: " وأمَّا إعرابه إيَّاه فإنَّه اضطر إليه كما يضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف، وهو مبني على الفتح والضم جميعاً كحيث " [2].

وذهب ابن مالك إلى أنه يعرب إذا أضيف إليه؛ لأنه عومل بما لم يعامل مقابله مما هو خاص بالأسماء، فاستحق مزيَّة عليه، لذلك أعرب ههنا؛ لمعارضته الشبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء [3].

ويرى الرضي أنَّ سبب إعرابه هنا استعماله لمجرد الزمان، أي: الزمان المجرد عن العموم والاستغراق، فكان نكرة غير مضمَّن معنى الإضافة [4].

وهذا التعليل هو غاية التحقيق منطوقاً ومفهوماً، لأمور:

أحدها: إجراء "عَوْضُ" مجرى غيره من أسماء الجهات، فإنها تعرب إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، فكذلك "عَوْض". فاستعماله للزمان المجرد عن العموم والاستغراق كان سبباً لإعرابه؛ لأنه أصبح بمنزلة ما نُكِّر من ظروف الجهات، بأن قُطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً [5].

الثاني: أنَّه سُمِعَ من العرب قولهم: "اِفْعَلْ ذلك من ذِي عَوْضٍ". فأُعرب هنا من غير ضرورة [6].

الثالث: أنَّه لو كانت الإضافة إليه سببًا في إعرابه لأُعرب غيره من المبنيات إذا أضيف إليها.

١٧. باب المفعول معه مقصور على السماع:

قال أبو البركات الكوفي: " **قال شيخنا -رحمه الله-: وهذا الباب اختلف فيه، فمنهم**

---

(١) سبق تخريجه قبل قليل.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٧٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٢٢).

(٤) انظر: شرح الرضي (٢/٤٧٥). وانظر: الخزانة (٧/١١٦).

(٥) انظر: الخزانة (٧/١١٦).

(٦) انظر: شرح الرضي (٢/٤٧٥). الخزانة (٧/١١٧).

من يقيس عليه، ومنهم من لا يتجاوز السماع فيه، وهو الصواب عندي "[1].

يرى أبو القاسم قصر باب المفعول معه على المسموع. فيتوقف فيه على ما سمع من العرب. ولا يتعدى إلى غيره بالقياس عليه. وهذا مذهب بعض النحويين [2]. وعزاه أبو البقاء إلى بعض البصريين[3]. ونسبه أبو علي الفارسي[4] وعلَم الدين السخاوي[5] وأبو علي الشلوبين[6] إلى الأخفش. قال أبو علي الفارسي في الإيضاح[7]: " قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء. وقوم يقصرونه على ما سمع منه. وقَوَّى هذا القول الثاني ".

وهذا خلاف ما نسبه إليه ابن يعيش والرضي. فقد ذكرا أنه يطرده [8].

والظاهر أنّ الأخفش يقصره على السماع فيما لا يصلح فيه العطف لأمرين:

أحدهما: أنّ ابن جني حَكَى عنه ذلك. قال:" قال أبو الحسن: وانما ذلك لأنّ الواو التي بمعنى "مع" لا تستعمل إلاّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز. ولو قلت: انتظرتك وطلوعَ الشمس. أي: وانتظركَ طلوعَ الشمس. لم يجز. أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة " [9].

الثاني: أن الشاطبي أشار في كتابه المقاصد الشافية إلى أنّ الخلاف الذي ذكره الأخفش هو فيما لا يصلح فيه العطف. وذلك في قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ. قال: " وأصل حكاية الخلاف عن الأخفش. قال في قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ: بعض الناس يقيس عليه. وبعضهم اقتصر على ما سُمِعَ ولا يقيس "[10]. فهذا دليلٌ بَيِّنٌ على أن خلاف الأخفش فيما لا يصلح فيه العطف.

---

(١) البيان ص٢١٦.

(٢) انظر: ثمار الصناعة ص٤١٧. البديع في علم العربية (١/ ١٧٥). شرح التسهيل (٢/ ٢٦٣). الهمع (٢/ ١٧٥).

(٣) انظر: اللباب (١/ ٢٨٣).

(٤) انظر: الإيضاح ص٢١٧.

(٥) انظر: المفصل في شرح المفصل (٢/ ٦٥).

(٦) انظر: حواشي المفصل ص١٩٦.

(٧) ص٢١٧.

(٨) انظر: شرح المفصل (٢/ ٥٢). شرح الرضي (١/ ٦٣١)

(٩) الخصائص (١/ ٣١٣). وانظر: الخصائص (٢/ ٣٨٣).

(١٠) المقاصد الشافية (٣/ ٣١٨).

وقال ابن عصفور: " ويعني بالذين يقصرونه على السماع أنَّهم لا يجيزون ذلك إلاَّ حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض؛ لأنَّ السماع إنما ورد به هنالك. ويعني بالذين يقيسون أنهم لا يجيزون ذلك إلاَّ حيث يراد به معنى العطف المحض. نحو: قام زيدٌ وعمرًا، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً. نحو: قعدتُ وطلوعَ الشمس " [1].

وحجة مَنْ يقصره على السماع من وجهين [2]:

أحدهما: أنه قليل في كلامهم. ولو كان قياسًا لكثر كثرة غيره من المفاعيل.

والثاني: أن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس. فيقتصر فيه على السماع.

ومذهب أكثر النحويين أنَّه مقيس [3]. ونسبه أبو البقاء [4] وابن القواس [5] إلى جمهور البصريين. وهو ظاهر كلام سيبويه [6].

وحجة هذا المذهب أنَّ معناه واضحٌ وقد كثر في كلامهم. وهو مفعولٌ كسائر المفاعيل. وكما لا يقتصر فيها على المسموع لا يقتصر في هذا عليه [7].

ثم إنَّ القيَّاسين اختلفوا فيما يجوز فيه على مذاهب:

أحدها: أنَّه لا يجوز إلا مع صلاحية العطف. فلا يجوز: جلست وطلوعَ الشمس. وإنْ قلت: مع طلوع الشمس؛ لأنَّك لو أردت أن تعطف فتقول: جلست وطلوعُ الشمس لم

---

(١) التذييل والتكميل (٨/ ١٤٥).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٧- ٩١٨. اللباب (١/ ٢٨٣)، التخمير (١/ ٤١٥)، توجيه اللمع ص٢٠١، المفصل في شرح المفصل (٢/ ٦٥٣)، الإرشاد ص٢٣٥، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٥٨٨، شرح الكافية لابن القواس ص٥٢٢، التعليقة لابن النحاس ص٥٧٥.

(٣) انظر: البديع في علم العربية (١/ ١٧٥)، شرح إيضاح أبي علي ص٩١٧.

(٤) انظر: اللباب (١/ ٢٨٣).

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٥٨٨، شرح الكافية له ص٥٢٢.

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٢٩٧- ٢٩٨).

(٧) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٧.

يجز؛ لأنّ طلوع الشمس لا يكون منه جلوس. وعليه الأخفش [1]. وابن جني [2]. والشلوبين [3]، وابن عصفور [4]. ونسب إلى الجمهور [5].

وحجة هؤلاء أنّ الواو في ذا الباب أصلها العطف، واستدلوا بثلاثة أمور [6]:

أحدها: أنها لو لم تكن عاطفة لكانت مختصة، فكان يلزم جرّ الاسم. فلما لم يجرّ دلّ على أنّ أصلها العطف. فَرْوعِيَ الأصل.

الثاني: أنها لو لم تكن عاطفة لجاز تقدم ما بعدها على الفعل، لكنه ممتنع كما يمتنع مع العاطفة، فدلّ على أنها حرف عطف في الأصل.

الثالث: أنها لا تقع إلاّ في موضع يمكن أن تكون فيه عاطفة على جهة الحقيقة أو المجاز.

وقيل: لا حجة لهم في هذه الأدلة؛ لأنه لم يجر الاسم بعدها لأنها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنى فلم تعط عملاً، بل أعطيت ما للعاطفة من إيصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها، لكن لا على سبيل الإتباع. وكما أن هذا جواب عن الأمر الأول فهو جواب عن الأمر الثاني أيضًا. وهو أنها لما أشبهت العاطفة منعت التقدم على الفعل كما أنّ العاطفة ممنوعة من ذلك. وأمّا الأمر الثالث وهو أنّه لا يجوز ان تستعمل واو المعية إلا حيث يجوز العطف فلا يتوجه دليلاً؛ لأن هذا هو محل النزاع. فالمخالف لا يلتزم ذلك ويجوز الاستعمال حيث لا يصلح العطف [7].

المذهب الثاني: أنه مطرد في كل ما كان الثاني مؤثراً للأول، وكان الأول سبباً له، نحو: جاء البرد والصيالسةَ. فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة. ويُعزى هذا المذهب إلى الجرمي والمبرد والسيرافي [8].

---

(1) انظر: الخصائص (1/313)، (2/382)، البديع (1/175-176).

(2) انظر: الخصائص (1/313)، (2/382).

(3) انظر: التوطئة ص343.

(4) انظر: شرح الجمل (2/453)، المقرب (1/158-159).

(5) انظر: التذييل والتكميل (8/146-147)، الارتشاف ص1149، تمهيد القواعد ص2051.

(6) انظر: التوطئة ص343، المقرب (1/158-159)، تمهيد القواعد ص2052.

(7) انظر: تمهيد القواعد ص2053.

(8) انظر: التذييل والتكميل (8/147)، الارتشاف ص1149.

الثالث: أنَّه يستعمل فيما يصلح فيه العطف وفيما لا يصلح. وعليه ابن مالك [1]. ويعزى – أيضاً– إلى ابن خروف [2].

الرابع: أنه مطردٌ في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سُمعت، ويقاس على ما سُمِعَ ما في معناه وإنْ لم يكن من لفظه، فتقيس وَصَلَ على جَاءَ، وَوَافَقَ على استَوى، وَفَعَلت على صَنَعت. وما يمكن أن يقاس عليه وليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز. وعليه ابن هشام الخضراوي [3].

والحَقُّ عندي أنَّ هذا الباب مقيسٌ، وأنه يستعمل فيما صلح فيه العطف وفيما لا يصلح؛ لأمور:

أحدها: أنَّ ما ذكره المانع للقياس ليس مما نحن فيه، لأنا لا نقيس على الواو وغيرها من الحروف المشاركة لها في المعنى، بل نقيس كلاماً وقعت فيه بمعنى "مع" لم يسمع من العرب على ما سمع منهم، فهو كالقياس على الفاعل وغيره [4].

الثاني: أنَّ العرب استعملت الواو بمعنى "مع" في مواضع لا يصلح فيها العطف، وفي مواضع يصلح فيها، فمن الأول قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلت أسير والنيلَ، وقول كعب بن جعيل:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لم يُفِقْ عَنِ الماءِ إذْ لاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا [5]

أما وقوع الواو بمعنى "مع" في موضع يصلح للعطف فكثير، ومنه قولهم: جاء البرد والطيالسةَ [6].

الثالث: أنَّ هذه الواو وإنْ كان أصلها العطف فإن هناك فرقًا بينها وبين واو العطف، فواو العطف توجب الاشتراك في الفعل، وليست كذلك الواو التي بمعنى "مع"؛ لأنَّها توجب المصاحبة، فإذا عطفت بالواو شيئًا على شيء دخل في معناه، ولا توجب بين

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٥١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٥٠-٢٥١). تمهيد القواعد ص٢٠٥٠. المقاصد الشافية (٣/٣١٩).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٨/١٤٦-١٤٩). الارتشاف ص١٤٩٤.

(٤) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٨.

(٥) من الطويل. وقد ورد منسوباً إليه في: الأصول (١/٢١١). الحلل ص٣٦٦. المنهاج (٢/٣٦٢). وهو في: الكتاب (١/٢٩٨). الجمل ص٣١٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٥١). تمهيد القواعد ص٢٠٥٠-٢٠٥١. المقاصد الشافية (٣/٣١٩).

المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة. نحو: قام زيدٌ وعمروٌ. فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له. وإذا قلت: ما صنعت وأباك. فإنما تريد: ما صنعت مع أبيك. وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك [1]. ولذا فإنَّ الواو هنا تفيد في بعض المواضع أنَّ الأول تبعٌ للثاني. كقولك: قم أنتَ وزيداً. فأنت آمر للمخاطب دون زيد. والمعنى: قم متابعاً لزيد. فلو لم يقم زيدٌ لم يجب على المخاطب أن يقوم [2]. وقد يكون الأول في هذا الباب سبباً للثاني. نحو: جاء البرد والطيالسة. فالبرد سبب للبس الطيالسة. ولو رفعت الطيالسة لم يُفِدْ هذا المعنى. وكذلك: ما صنعت وأباك [3]. وقد يكون الاسم الذي مع الواو مفعولاً به للأوَّل في المعنى. كقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ. المعنى: ساوى الماءُ الخشبةَ. ولو رفعت الخشبة لكان المعنى: استقام الماءُ واستقامت الخشبةُ. وليس المعنى على ذلك [4].

١٨. إنكار مجيء الباء للتبعيض:

قال أبو البركات الكوفي: " **وقال شيخنا: ولا أعرفُ من النحويين من يقول: إنَّ الباء للتبعيض** " [5].

يرى أبو القاسم أنَّ الباء لا تكون للتبعيض. وأنَّه لم يقل به أحدٌ من النحويين. ومثل هذا ما حكاه ابن جني في سر الصناعة [6]. حيث قال:" فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي – رحمه الله– عنه من أنَّ الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا. ولا ورد به ثبت ". ومثله قول ابن بَرهان: " ومن زعم أنَّ الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهلَ اللغة بما لا يعرفونه " [7]. وقول العكبري: " وقال الفقهاء: إنَّ الباء تكون للتبعيض. وهو شيءٌ لا يعرفه حُذَّاق النحويين واللغويين " [8].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٩–٥٠). الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٧).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩٠٩. التذييل والتكميل (٨/ ١٤٧).

(٣) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٠.

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) البيان ص٢٥٤.

(٦) ص١٢٣.

(٧) شرح اللمع ص ١٧٤.

(٨) شرح إيضاح أبي علي ص١٢٦٧.

ولم يذكر سيبويه للباء إلا معنى الإلصاق والاختلاط، وقال: " فما اتَّسع من هذا في الكلام فهذا أصله " [1]. ومذهب جمهور البصريين إبقاء الحرف على معناه الذي عهد فيه [2].

وَتَلَخَّصَ من النقول السابقة أن الباء لا تكون للتبعيض إلا عند الفقهاء. وهو ظاهر كلام الشافعي [3]، وقول أصحابه [4]، وقول الأحناف أيضاً [5]. فقد حملوا الباء على معنى التبعيض في قوله سبحانه: ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [6].

وإنكار معرفة اللغويين والنحويين لمعنى التبعيض غير مسلَّم به، فقد نُقِلَ عن الأصمعي [7]، والفارسي [8]، والكوفيين [9] أنَّهم أثبتوا للباء معنى التبعيض. وأثبت لها هذا المعنى -أيضاً- ابن قتيبة [10]، والزجاجي [11]، وابن فارس [12]، والهروي [13]، وابن مالك [14]، وغيرهم [15].

واستدل هؤلاء ببعض الشواهد التي يمكن أن تحمل فيها الباء على معنى "من" التبعيضية، ومنها قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[16] أي: يشرب منها [17]، وقوله سبحانه: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[18] أي: يشرب منها [19]، وقول أبي ذؤيب الهذلي:

---

(١) الكتاب (٤/٢١٧).

(٢) انظر: الارتشاف ص٢٤٤٢، الجنى الداني ص٤٦، مغني اللبيب (٢/١٧٩)، الهمع (٢/٣٧٨).

(٣) انظر: الأم (١/٢٦)، أحكام القرآن (١/٤٤)

(٤) انظر: المجموع للنووي (١/٤٤١)، نهاية المحتاج (١/١٧٤).

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي (١/٦٣).

(٦) سورة المائدة، من الآية (٦).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ص٨٠٧، الارتشاف ص١٦٩٧، الجنى الداني ص٤٣، المساعد (٢/٢٦٤).

(٨) ذكر ذلك في كتابه "التذكرة". انظر المصادر السابقة.

(٩) انظر المصادر السابقة.

(١٠) انظر: أدب الكاتب ص٤٠٨.

(١١) انظر: حروف المعاني ص٤٧.

(١٢) انظر: الصاحبي ص٦٧.

(١٣) انظر: الأزهية ص٢٨٣-٢٨٤.

(١٤) انظر: التسهيل ص١٤٥، الكافية الشافية وشرحها ص٧٩٦، ٨٠٦-٨٠٧.

(١٥) انظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٤٢)، شرح اللمحة البدرية (٢/٢٤٨)، المقاصد الشافية (٣/٦٣٥-٦٣٩)، الفضة المضيّة ص٢٦٨، شرح الفريد ص٢٢٧.

(١٦) سورة الإنسان، من الآية (٦).

(١٧) انظر: الصاحبي ص٦٧، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٤٨٢)، الفريد (٤/٨٥٦).

(١٨) سورة المطففين، من الآية (٢٨).

(١٩) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٤٦٥)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٣٩٥، الدر المصون (٦/٤٩٤).

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحر ثم ترفعت مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ [1]

أي: شَرِبْنَ من ماء البحر [2].

وقول عنترة العبسي:

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ [3]

أي: شربتْ من ماء [4].

وقول الآخر:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ [5]

أي: من برد ماء الحشرج [6].

والمنكرون لمجيء الباء للتبعيض يحملون ما ورد من ذلك على أحد أربعة أوجه [7]:

أحدها: تأويله تأويلاً يقبله اللفظ.

الثاني: الحكم بزيادة الباء للتأكيد، مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [8].

الثالث: تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف.

الرابع: ما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

---

(1) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: شرح أشعار الهذليين (1/ 129)، الخصائص (2/ 85)، اللسان (1/ 487)، "شرب" الدرر (4/ 179-180).

(2) انظر: حروف المعاني ص47-48، الأزهية ص284، الخزانة (7/ 98).

(3) من الكامل، وهو في: ديوانه ص201، شرح القصائد السبع الطوال ص324، حروف المعاني ص48، سر الصناعة ص134.

(4) انظر: الأزهية ص283.

(5) من الكامل، اختلف في قائله، فقيل: عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ص83، وقيل: جميل بثينة، وهو في ملحقات ديوانه ص23، وقيل: عروة بن أذينة، وهو في شعره ص409، وقيل: عبيد بن أوس الطائي. انظر: الحماسة البصرية ص113-114، شرح الكافية الشافية ص806-807، شرح شواهد المغني ص320-324، شرح أبيات المغني (2/ 313-315)، الدرر (4/ 103).

(6) انظر: الدرر (4/ 103).

(7) انظر: اعراب القرآن للنحاس (1/ 98)، المحتسب (2/ 114)، ضرائر الشعر ص236، شرح التسهيل (3/ 153)، الارتشاف ص2442، البحر المحيط (3/ 451)، الجنى الداني ص46، الدر المصون (2/ 493)، (6/ 441، 442)، مغني اللبيب (2/ 142-144، 179-180)، الهمع (2/ 378-379).

(8) سورة البقرة، من الآية (195).

والحقُّ أن التبعيض في قوله سبحانه: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ لا يستفاد من الباء، بل من طريق الاتفاق، وهو أن يحصل الغرض من الفعل ببعض الآلة، بل ظاهر اللفظ يقتضي العموم، إذْ ليس على الاقتصار على البعض دليل، مثله قولهم: أخذت بثوب زيد، فالتبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام لا من الباء، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب، وقد عُلِمَ أن اليد لا تختلط بجميع الثوب، كما أنك إذا قلت: شربت ماء البحر، إنما تريد: شربت بعض ماء البحر، فكما أنَّ التبعيض هنا لم يفهم من حرف الباء، فكذلك هو في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[1].

والظاهر أنَّ الحرف لا يقع موقع غيره مطلقاً، وإنَّما يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، وبشرط اتفاق معنى الحرفين، أو أن يكون أحدهما مردودًا إلى الآخَر بوجه ما، فأمَّا في كل موضع وعلى كل حال فلا [2]، فإن الحرفين قد يتقاربان في المعنى، فيصلح استعمال أحدهما مكان الآخَر في بعض الأساليب لحصول الفائدة، مع بقاء كلٍّ منهما على معناه الأصلي، وما أوهم خلاف ذلك فيمكن تأويله تأويلاً يقبله اللفظ، أو حمله على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

١٩. جواز مجيء الباء بمعنى "عن":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول عاتكة بنت عبد المطَّلب:

سَائلْ بِنَا في قَوْمِنا وَلْيَكْفِ من شَرٍّ سَمَاعُهْ [3]

: "الباء في "بنا" بمعنى "عن" [4]، كقول الله تعالى: ﴿ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴾ [5] " [6].

---

(١) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص١٢٦٧، شرح الجمل لابن عصفور (٤٩٦/١).

(٢) انظر: الخصائص (٣٠٨/٢)، رصف المباني ص٢٢١.

(٣) من الكامل. وقد ورد منسوباً إليها في: المحكم والمحيط الأعظم (٣٧٥/١) "شفع"، المستقصى (٦٣/٢)، اللسان (١٨٦/٨) "شنع".

(٤) في المخطوط (٦٨ب) والمطبوع (٣٥٦/٢): "أي" مكان "عن". وما أثبته هو الصواب.

(٥) سورة الفرقان، من الآية (٥٩).

(٦) شرح كتاب الحماسة ص٣٥٦.

أجاز أبو القاسم مجيء الباء بمعنى "عن". وظاهر كلامه أن ذلك مختص بالسؤال، كقوله تعالى: ﴿ فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾. أي: فاسأل عنه. وهذا المذهب منقول عن الكوفيين [1].

واستدل الكوفيون على ذلك -أيضاً- بقول علقمة:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ... خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ [2]

أراد: فإن تسألوني عن النساء.

وقول الأخطل:

دَعِ المُغَمَّرَ لا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ ... وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ ما فَعَلا [3]

أراد: لا تسأل عن مصرعه.

واستدل القتبي [4] بقول ابن أحمر:

تَسائَلُ بابنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ ... أَعارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعارَا [5]

أراد: تسائل عن ابن أحمر.

قال ابن السيد: " وإنما جاز استعمال الباء مكان "عن" بعد السؤال؛ لأن السؤال عن الشيء إنما يكون عن عناية به واهتبال بأمره. فلما كان السؤال بمعنى العناية والاهتبال عُدِّي بما يعديان به"[6].

وقيل: لا يختص بالسؤال. وعليه الفراء [7]، والأخفش [8]، وابن مالك [9].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١١٩أ). الارتشاف ص١٦٩٨. توضيح المقاصد ص٧٥٨. تمهيد القواعد ص٢٩٤٨. الهمع (٢/ ٣٣٨).

(٢) من الطويل. وهو في: ديوانه ص٣٥. المفضليات ص٣٩٢. غريب الحديث لابن سلام (٢/ ٤٤). البيان والتبيين (٣/ ٣٢٩). أدب الكاتب ص٣٩٧.

(٣) من البسيط. وهو في: شعره (١/ ١٥٧). أدب الكاتب ص٣٩٨. اللسان (١١/ ٣٨١) "صقل".

(٤) انظر: أدب الكاتب ص٣٩٧-٣٩٨.

(٥) من الوافر. ورواية الديوان: "وربّتَ سائلٍ عنّي حَفِيٌّ". ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: شعره ص٧٦. المنصف (٣/ ٤٢). المخصص (١٤/ ٦٥). التذييل (٤/ ١١٩أ). المقاصد الشافية (٣/ ٦٣٩).

(٦) الاقتضاب ص٢٠٤.

(٧) انظر: معاني القرآن له (٢/ ٢٦٧).

(٨) انظر: معاني القرآن له ص٤٩٤.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ص٨٠٧-٨٠٨. شرح التسهيل (٣/ ١٥١-١٥٢).

واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [1] أي: عن الغمام. وبقوله تعالى: ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾ [2] أي: وعن أيمانهم.

ومذهب جمهور البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسًا [3]. ولذلك أنكروا مجيء الباء بمعنى "عن" [4].

وحجتهم أن حروف الجزم والنصب لا ينوب بعضها عن بعض، فكذلك أحرف الجر [5]. وأيضاً لو كان لها معاني غيرها من أحرف الجر لجاز أن تقع حيث تقع هذه الأحرف، فكنت تقول: أطعمته بجوع، وأسقيته بِعَيمَةٍ، أي: عن جوع، وعن عيمة [6].

وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مُؤوَّلٌ تَأويلاً يقبله اللفظ، وإمَّا محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف [7]، كما قيل في قوله -تعالى-: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [8]: إنَّ المعنى: اسأل بسببه خبيرًا، أو هو على تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام [9].

وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ [10].

ويُفهم من كلام أبي القاسم في هذه المسألة والمسألة التي قبلها أنه لا يجيز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض مطلقًا، وإنما يكون في موضع دون آخر. وهذا مذهب جماعة من النحويين منهم الزجاج [11]، وابن السراج [12]، وابن جني [13]، والمالقي [14]. فقد

---

(١) سورة الفرقان، من الآية (٢٥).

(٢) سورة الحديد، من الآية (١٢).

(٣) انظر: الارتشاف ص٢٤٤٢، الجنى الداني ص٤٦، مغني اللبيب (٢/١٧٩)، الهمع (٢/٣٧٨).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٢/١٣٧)، الهمع (٢/٣٣٨).

(٥) انظر: مغني اللبيب (٢/١٧٩)، الهمع (٢/٣٧٨)، حاشية الصبان (٢/٢١٠).

(٦) انظر: التذييل والتكميل (٤/١٩أ)، الهمع (٢/٣٣٨).

(٧) انظر: منهج السالك ص٢٥١-٢٥٢، توضيح المقاصد ص٧٥٩، الجنى الداني ص٤٦، المساعد (٢/٢٤٨، ٢٥٥)، الهمع (٢/٣٧٨-٣٧٩)، حاشية الصبان (٢/٢١٠).

(٨) سورة الفرقان، من الآية (٥٩).

(٩) انظر: مغني اللبيب (٢/١٣٧-١٣٨)، الهمع (٢/٣٣٨).

(١٠) انظر: الجنى الداني ص٤٦، الهمع (٢/٣٧٩)، حاشية الصبان (٢/٢١٠).

(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٤١٧،٤١٦).

(١٢) انظر: الأصول (١/٤١٥،٤١٤).

(١٣) انظر: الخصائص (٢/٣٠٨-٣٠٩)، المحتسب (٢/٥٢-٥٣).

(١٤) انظر: رصف المباني ص٢٢١.

أجاز هؤلاء إقامة بعض الحروف مقام بعض إذا تقاربت في المعاني، وكان معنى الكلام الذي يدخل فيه الحرفان واحدًا أو راجعًا إليه ولو على بُعدٍ.

٢٠. مجيء "أنْ" بمعنى "لِئَلاَّ":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

رَفَعْتُ لَهُ نارِي فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا زَجَرْتُ كِلاَبِي أَنْ يَهِرَّ عَقُورُها [١]

: "**معناه: زجرت كلابي لئلا يهر، كقول الله تعالى:** ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[٢] **أي: لئلا تضلوا**" [٣].

يرى أبو القاسم أنّ "أنْ" تأتي بمعنى "لئلا"، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ أي: لئلا تضلوا، وقول الشاعر:

رَفَعْتُ لَهُ نارِي فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا زَجَرْتُ كِلاَبِي أَنْ يَهِرَّ عَقُورُها

أي: لئلا يهر.

وهذا رأي الفراء [٤]، وأبي بكر بن الأنباري [٥]. وعزاه بعضهم إلى الكسائي أيضاً [٦]. وعزاه آخرون إلى الكوفيين [٧].

وحملوا على ذلك -أيضاً- قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[٨]. وقوله سبحانه: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[٩]. وقوله تعالى:

---

(١) من الطويل. اختلف في قائله، فقيل: عوف بن الأحوص، وقيل: شريح بن الأحوص، وقيل: شبيب بن البرصاء، وقيل: مضرس بن ربعي الأسدي. انظر: المفضليات ص١٧٦، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٩٥، الحماسة البصرية (٢/٢٤٢).

(٢) سورة النساء، من الآية (١٧٦).

(٣) شرح الحماسة (١٧٦أ-١٧٦ب).

(٤) انظر: معاني القرآن له (١/٢٩٧). وانظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٥١١). أمالي ابن الشجري (٣/١٦٠). البحر المحيط (٣/٤٢٤). الدر المصون (٢/٥٧٤).

(٥) انظر: شرح القصائد السبع الطوال ص٤٢٠، ٥٧٣.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٦٠). البحر المحيط (٣/٤٢٤). الدر المصون (٢/٥٧٤).

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٤١٤). الفريد في اعراب القرآن المجيد (١/٨٣٠). البحر المحيط (٣/٤٢٤). الدر المصون (٢/٥٧٤).

(٨) سورة المائدة، من الآية (١٩).

(٩) سورة النحل من الآية (١٥). وسورة لقمان، من الآية (١٠).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾[1]. وقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ ﴾[2]. وقول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا [3]

وأجاز الرماني ذلك وقال: " لأنَّ البيان لا يكون طريقاً إلى الضلال، فَمَنْ حذف "لا" فحذفها للدلالة عليها، كما حُذفت للدلالة عليها من جواب القسم في نحو: والله أقومُ، أي: لا أقومُ "[4].

وَرَدَّه ابن الشجري بأنَّ حذف "لا" في نحو: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ﴾[5] لا يجري مَجْرَى حذفها من جواب القسم، لأنَّ الدَّلالَة عليها إذا حُذِفَتْ من جواب القسم قائمةٌ، لأنَّك إذا قلت: "واللهِ أقومُ، لولم تُرِدْ "لا" لجئتَ باللام والنون، فقلت: لأقُومَنَّ "[6].

وَنُقِلَ عن البصريين أنَّهم أنكروا أن تكون "أنْ" هنا بمعنى "لئلا" [7]. ووافقهم جماعة منهم الزمخشري [8]، وابن الشجري [9]، والباقولي [10]، وأبو البركات الأنباري [11]، وابن هشام [12].

وحجة هذا المذهب أنَّ إضمار لام قبل "أنْ" و"لا" بعدها فيه تعسفٌ من جهة ارتكاب حذف شيئين مع إمكان حذف شيء واحد [13].

---

(١) سورة فاطر، من الآية (٤١).

(٢) سورة الحجرات، من الآية (٢).

(٣) من الوافر، وهو في: ديوانه ص٧٣، شرح القصائد السبع الطوال ص٤٢٠، الأزهية ص٧١، شرح شواهد المغني ص١١٩، شرح أبيات المغني (١٨١/١).

(٤) أمالي ابن الشجري (١٦١/٣).

(٥) سورة النساء، من الآية (١٧٦).

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (١٦١/٣).

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١٣٧/٢)، إعراب القرآن للنحاس (٥١١/١د)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٨٣٠/١)، البحر المحيط (٤٢٤/٣)، الجنى الداني ص٢٢٥، مغني اللبيب (٢٢٥/١).

(٨) انظر: الكشاف (١٨٩/٢).

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري (١٦٠/٣-١٦١).

(١٠) انظر: كشف المشكلات (٣٩٦/١).

(١١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢٨١/١).

(١٢) انظر: شرح شذور الذهب ص٤١٩، مغني اللبيب (٢٢٤/١-٢٢٦).

(١٣) انظر: مغني اللبيب (٢٢٦/١)، شرح الدماميني على مغني اللبيب (١٥٠/١).

وأجيب عنه بأنَّ حذف الجار قبل "أنْ" مطردٌ، وحذف "لا" للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدد المحذوف بمفرده موجبًا للتعسف [1].

وقد خَرَّجَ البصريون ومن وافقهم الشواهد السابقة على وجهين [2]:

أحدهما: أن تكون على حذف مضافٍ منصوبٍ على أنَّه مفعول لأجله وأُقيم المضاف إليه مقامه، وتقدير الكلام: كراهة أن تضلوا، وكراهة أنْ تقولوا....

والثاني: أن تكون "أنْ" وما بعدها في تأويل مصدر هو مفعول الفعل، والمعنى: يُبيِّنُ اللهُ لكم الضلال لتجتنبوه.

والذي أراه أنَّ حمل الكلام على حذف مضافٍ أولى من حمله على حذف "لا"؛ لأنَّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أكثرُ من حذف "لا" [3].

٢١. زيادة "ذي" وفروعه:

قال أبو القاسم في بيت طُفَيْلٍ الغنوي:

وَمَا أَنَا بِالْمُسْتَنْكِرِ الْبَيْنَ إِنَّنِي بِذِي لَطَفِ الجِيْرَانِ قِدْمًا مُفَجَّعُ [4]

: **" وقوله: "بذي لطف الجيران" أراد: بلطف الجيران، وذا وذو وذات مما يزاد في الكلام، وإن شئت جعلته مضافاً إلى اسم المسمَّى "** [5].

أجاز أبو القاسم أن يكون "ذي" في بيت طُفَيل زائدًا؛ لأنَّه أضيف إلى المقصود بالنسبة. وهذا مذهب الكوفيين [6]. ووافقهم جماعة منهم أبو علي الفارسي [7]، والمرزوقي [8]، والعكبري [9]، والسمين الحلبي [10].

---

(١) انظر: شرح الدماميني على المغني (١/ ٥١).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٣٧)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٥١١)، مشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٦)، الكشاف (٢/ ١٨٩)، كشف المشكلات (١/ ٣٩٦)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٨٣٠)، البحر المحيط (٣/ ٤٢٤)، الجنى الداني ص٢٢٥، الدر المصون (٢/ ٤٧٥).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦١)، شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٨١).

(٤) من الطويل، وهو في: شعره ص٥١، الوساطة ص٣٣٥، الخزانة (٤/ ٣٠٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص١٧٨.

(٦) انظر: البسيط ص٤٨١.

(٧) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٤١-٤٢.

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة (١/ ١٩٩، ٣٢٦).

(٩) انظر: التبيان ص٧٤٠، إعراب القراءات الشواذ (١/ ٣٨٥، ٧١٤).

(١٠) انظر: الدر المصون (٤/ ٢٠٣).

ومثل بيت طفيل قراءة عبد الله الحَبْر: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾[1]. وقول الشماخ:

أَطَارَ نَسِيلَهُ عنه جُفَالاً وَأَدْمَجَ دَمْجَ ذِي شَطَنٍ بَدِيعِ [2]

وقول الأعشى:

فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ، فَصَبَّحَهُم ذُو آلِ حَسَّانَ يُزْجِي المَوْتَ والشُّرَعا [3]

وقول الكميت:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ [4]

وغيرها من الشواهد [5].

وأنكر ابن جني زيادتها فقال: " وقد دعا خفاءُ هذا الموضع أقوامًا إلى أن ذهبوا إلى زيادة ذي وذات في هذه المواضع. أي: وأدمج دمج شطن، وإليكم آل النبي، وصبحهم آل حسان. وإنما ذلك بُعدٌ عن إدراك هذا الموضع " [6].

ومذهب ابن جني [7]، وكثير من النحويين [8] أنَّ هذا من باب إضافة المسمَّى إلى الاسم. أي: صاحب هذا الاسم. وحجة هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: أن في إضافة المسمَّى إلى اسمه مبالغة في البيان، فالجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر. فلو قال: "بلطف الجيران" لم يكن فيه ما في قوله: "بذي لطف

---

(١) سورة يوسف، من الآية (٧٦). وانظر القراءة في: تفسير الطبري (٢٨/١٣)، المحتسب (٣٤٦/١)، البحر المحيط (د/٣٢٨).

(٢) من الوافر، وهو في: ديوانه ص٢٣٣، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٤١، اللسان (٢٥٩/١٠) "عقق".

(٣) من البسيط، وهو في: ديوانه ص١٠٦، الخصائص (٢٧/٣)، المحتسب (٣٤٧/١)، المستقصى في أمثال العرب (١٩/١).

(٤) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الخصائص (٢٧/٣)، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١١١، مجمع الأمثال (٣٤٩/١)، المفصل ص١٢٤.

(٥) انظر: الخصائص (٣١/٣-٣٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٣-١٣)، شرح التسهيل (٢٣١/٣).

(٦) انظر: الخصائص (٢٩/٣).

(٧) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١١١، الخصائص (٢٤/٣-٣٢).

(٨) انظر: المفصل ص١٢٤، التخمير (٣٨/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٣-١٣)، شرح الجمل لابن عصفور (٧١/٢)، شرح الكافية الشافية ص٩٢٤، شرح التسهيل (٢٣٠/٣)، شرح الرضي (٩١٨/١-٩١٩)، شرح الكافية لابن القواس ص٢٧٨، الإقليد ص٦٨١-٦٨٢، الارتشاف ص١٨١د، تمهيد القواعد ص٣١٧٣.

الجيران" من المدح؛ لأنَّه لما قال: "بذي لطف الجيران" جعل نفسه صاحب هذا الاسم وهو "لطف الجيران". ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحًا لا محالة [1].

الثاني: أنَّ الزيادة لا ينبغي أن يؤخذ بها في الأسماء، وإنما الزيادة في الحروف، وفيها تَثْبُتُ، فلا ينبغي أن تَتَعَدَّى إلى الأسماء والأفعال؛ لأنَّ الحرف أضعفُ الكَلِم، فلا يجب كلُّ ما كان في الأضعف أن يُفعَلَ في الأقوى بالقياس عليه [2].

والحقُّ أنَّ الحكم بالزيادة إنَّما يصح على رأي من يعتقد أن الاسم هو المسمى وهم أهل السنة؛ لئلا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ اللفظان لمسمى واحد كليث وأسد. وأمَّا من لم يَرَ ذلك -وهم المعتزلة- فلا وجه لحكمهم بالزيادة؛ لكون الإضافة تفيد اختصاص المسمَّى باسمه [3].

٢٢. جواز مراعاة لفظ "كل" أو معناه إن أضيف إلى مفرد نكرة:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول فاطمة بنت الأحجم:

كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمِرُوا وَارِدُو الحَوْضِ الذي وَرَدُوا [4]

: **"الحَيُّ" يحتمل واحد أحياء العرب، لأنها قالت: أمروا، أي: كثروا، ويحتمل ضِدَّ الميت وقالت: "أمروا" رَدًّا على معنى "كل"** [5]" [6].

ظاهر كلام أبي القاسم جواز مراعاة لفظ "كل" أو معناه إن أضيف إلى مفرد نكرة، وهذا مذهب ابن جني [7]. ووافقه المرزوقي [8]. وأبو حيان [9].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢).

(٢) انظر: البسيط ص٤٨١.

(٣) انظر: تمهيد الأوائل ص٢٥٨. الانتصار في الرد على المعتزلة (٢/ ٦٠٣). التفسير الكبير (١/ ٩٥). شرح الكافية لابن القواس ص٢٧٨. مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٨٥-٢٠٢).

(٤) من المديد. وقد ورد منسوباً إليها في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢٥٨. شرح شواهد المغني ص٤٤٠. شرح أبيات المغني (٤/ ٢٣٠-٢٣٥).

(٥) كذا في المخطوط والمطبوع. ولعل الصواب: ردًّا على لفظ "كل". انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢٥٨. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٤٥.

(٦) شرح كتاب الحماسة ص٤١٧.

(٧) انظر: التنبيه ص٢٥٨.

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة له ص٦٤٥.

(٩) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٨٤).

واستدل أبو حيان ببيت عنترة:

جَادَتْ عليهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيْقَةٍ كَالدِّرْهَمِ [1]

فقال: تركن، ولم يقل: تركت، فَدَلَّ على جواز الأمرين مطلقاً، فيقال: كل رجلٍ أتاك مكرَمٌ أو مكرَمون [2].

وذهب ابن مالك إلى أنَّه يجب مراعاة معناه مطلقاً، فيتعيّن اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيره، والمراد باعتبار المعنى أن يكون على حسب المضاف إليه، فيقال: كل رجلٍ أتاك مكرَمٌ، وكل رجلين أتياك مكرَمان، وكل رجالٍ أتوك مكرَمون، وكل امرأة أتتك مكرَمةٌ، فيجب إفراد ما له من ضمير وأخبار وغير ذلك عند إضافته إلى مفرد نكرة [3].

وذهب ابن هشام إلى أنه إنْ أريد نسبة الحكم إلى كلٍّ واحدٍ وجب الإفراد، نحو: كل رجلٍ يشبعه رغيفٌ، وإنْ أريد نسبة الحكم إلى المجموع وَجَبَ الجمعُ، نحو: كل رجلٍ قائمون [4]. ووافقه السيوطي [5].

وهذا قول تقي الدين السبكي، إلاَّ أنه اشترط لجمع الضمير أنْ يكون في جملة أخرى غير جملة "كل" نحو: جاد عليَّ كُلُّ غنيٍّ فأغنوني -إنْ حَصَل الغني من مجموعهم- ومثله بيت عنترة المتقدم، أو: فأغناني، إنْ حَصَل الغنى من كل واحد. وأمَّا إنْ كان الضمير في جملة "كل" فيتعين عود الضمير إليها، نحو: كل رجلٍ فاضلٍ مكرمٌ، ولا يجوز: مكرمون [6].

وهذا القول هو الحقيق بالقَبول، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٨ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ

---

(1) من الكامل، وهو في: ديوانه ص١٩٦، الحيوان (٣/٣١٢)، الكامل (١/٩)، سمط اللآلي ص٤٤٢، ٩٤٥، الارتشاف ص١٨١٩.

(2) انظر: التذييل والتكميل (٤/٨٤أ).

(3) انظر: التسهيل ص١٥٨، ١٦٦، شرح التسهيل (٣/٢٤٥).

(4) انظر: مغني اللبيب (٣/١٠٤).

(5) انظر: الهمع (٢/٤٩٨).

(6) انظر: أحكام "كل" وما عليه تدل ص٣٩-٤٠.

عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩﴾ ﴾ [1] فقد جاء قوله سبحانه: ﴿ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ بصيغة الجمع مع أن "كُلّاً" قد أضيف إلى مفرد نكرة؛ لأن الحكم على المجموع لا على كل فرد، وهو من جملة أخرى غير جملة "كل" [2].

وظاهر كلام السبكي جواز الجمع بطريق المجاز مع إرادة الحكم على كل واحد مما أضيف إليه "كل" في الصفة دون غيرها؛ لورود ما يشهد له في لسان العرب [3]، كقول الراجز:

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الوَبَرْ [4]

فقال: "كثيرات" مع إرادة الحكم على كل واحد [5].

٢٣. "لَدُنْ" حرفُ جرٍّ:

قال أبو القاسم: " **ولا يُنْصَبُ بشيءٍ من حروف الجر إلاَّ بـ"لَدُنْ"** "[6].

يرى أبو القاسم أنَّ "لَدُنْ" من حروف الجر، ولَعَلَّ الذي حمله على ذلك أنه رآها تجر ما بعدها في أكثر استعمالاتها، وهذا الرأي منقول عن ابن كيسان [7].

وذكر ابن السراج أنَّ الكوفيين يخلطون الظروف بالحروف، فيقولون: حروف الخفض: أمام، وقدام، وخلف، وقبل، وبعد ....[8].

وجمهور النحويين على أنها اسمٌ، وهي ظرف لمبدأ الغايات [9]، وهو الصواب؛ بدليل دخول حرف الجر "مِن" عليها، كقوله تعالى: ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ ﴾[10]، فلو كانت حرفًا لم يحسن دخول حرف الجر عليها.

---

(١) سورة الجاثية، الآية (٧) و(٨) و(٩).

(٢) انظر: أحكام "كل" وما عليه تدل ص٤١.

(٣) انظر: أحكام "كل" ص٤٢-٤٣.

(٤) من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في: مغني اللبيب (٣/ ١٠٤)، شرح شواهد المغني ص٥٤٢، شرح أبيات المغني (٤/ ٢٢٧).

(٥) انظر: مغني اللبيب (٣/ ١٠٤).

(٦) شرح الحماسة ١٢٣ب).

(٧) انظر: اللسان (١٣/ ٣٨٤) "لدن"، تاج العروس (٩/ ٣٣٢) "لدن".

(٨) انظر: الأصول (١/ ٢٠٤).

(٩) انظر: الكتاب (١/ ٢٣٣)، المقتضب (١/ ٥١د) (٤/ ٣٤٠)، الأصول في النحو (٢/ ١٤٤)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٥٧)، حروف المعاني للزجاجي ص٣٦، علل النحو ص٥١د، المفصل ص١١٧، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٥٤٢د)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٧-١٢٨)، (٤/ ١٠٠)، التسهيل ص٩٧، التذييل والتكميل (٨/ ٧٠-٧٧)، توضيح المقاصد ص٨١٤، المقاصد الشافية (٤/ ١١٩)، الهمع (٢/ ١٦٠-١٦٢).

(١٠) سورة هود، من الآية (١).

٢٤. عدم جواز الفصل بين المتضايفين بالظرف إلاَّ في الشعر عند الضرورة:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

هُمَا أَخَوَا فِي القَوْمِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا [1]

: " ويروى: " **هما أخوا في الحرب"، وقولها: "أخوا في القوم من لا أخا له" فصلت بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، وذلك قليلٌ إلاَّ في الشعر عند الضرورة** "[2].

يرى أبو القاسم عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف إلا في الشعر عند الضرورة. وهذا مذهب سيبويه [3]. ووافقه كثير من النحويين [4]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين [5].

وحجة هؤلاء أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحدٍ، فالمضاف إليه من تمام المضاف، لأنَّه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه، وإنَّما جاز الفصل بينهما بالظرف؛ لأنه يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، فلا يعتد بفصله [6].

ونُقِلَ عن الكوفيين أنهم أجازوا الفصل بينهما بالظرف وغيره في الشعر وفي اختيار الكلام [7].

---

(١) من الطويل، اختلف في قائله: قيل: دُرَنَا بنت عَبْعَبة، وقيل: عَمْرَة الخثعمية، وقيل قيس بن ثعلبة، وقيل غير ذلك. انظر: الكتاب (١/١٨٠)، نوادر أبي زيد ص٣٦٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٢١٨)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٥٨-٧٥٩، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص١٢٩، المفصل ص١٣١، الإنصاف ص٤٣٤، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٠٥)، اللسان (١٤/١٠) "أبي"، صبح الأعشى (٢/٢٨٨).

(٢) شرح كتاب الحماسة ص٤٨٥-٤٨٦.

(٣) انظر: الكتاب (١/١٧٦) (٢/٢٨٠).

(٤) انظر: المقتضب (٤/٣٧٦)، المفصل ص١٣٠، البيان في شرح اللمع ص٤٨٩، الإنصاف ص٤٢٧-٤٣٦، التخمير (٢/٥٠-٥٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٠٤)، لباب الإعراب ص٣٧٥، شرح الرضي (١/٩٤٢)، البسيط ص٨٨٩، المحرَّر في النحو ص٩٥٥،٩٥٤، اللمحة في شرح الملحة (١/٢٧٩،٢٧٧)، تابع علوم الأدب ص٨٠٦.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة (١/٢٨٧-٢٨٨)، الإنصاف ص٤٢٧ المسألة (٦٠)، ائتلاف النصرة ص٥٢ المسألة (٣٤).

(٦) انظر: الإفصاح ص١٢٨، البيان في شرح اللمع ص٤٨٩، الإنصاف ص٤٣١-٤٣٥ المسألة (٣٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٩)، البسيط ص٨٨٩، الإرشاد ص٣٣٨، التصريح (٣/٢٢٢).

(٧) انظر: الإرشاد ص٣٣٨، الارتشاف ص١٨٤٦، الهمع (٢/٤٣٣).

وظاهر كلام الفراء في معانيه [1]، وثعلب في مجالسه [2] أنَّ ذلك مخصوصٌ بالشعر.

وقد حكى أبو البركات الأنباري إجماع نحاة البلدين على أنَّه لم يجئ عن العرب الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام [3].

وأجاز يونس الفصل بينهما في الكلام بالظروف المستقلة، نحو: كم بها رجلٍ مصابٍ [4].

قال سيبويه: " واحتَجَّ بأنَّ الكلام لا يستغني إذا قلت: كم بها رجلٍ. والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحهما واحدٌ إذا فصلتَ بكلِّ واحدٍ منهما بين الجار والمجرور. ألا ترى أنَّ قُبح "كم بها رجلٍ مصابٍ" كقبح "رُبَّ فيها رجلٍ". فلو حسُنَ بالذي لا يستغني به الكلام لحسُنَ بالذي يستغني به، كما أنَّ كل مكان حَسُنَ لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يَحسن عليه السكوتُ حَسُن لك أن تفصِل فيه بينهما بما يَقبح عليه السكوتُ. وذلك قولك: إنَّ بها زيداً مصابٌ. وإنَّ فيها زيداً قائمٌ. وكان بها زيدٌ مصاباً. وكان فيها زيدٌ مصاباً. وإنما يُفرَّقُ بين الذي يَحسُن عليه السكوتُ وبين الذي لا يَحسن عليه في موضعٍ غيرِ هذا "[5]. قال السيرافي: " يعني نحو قوله: "في الدار زيدٌ قائم وقائماً". لأنَّ الكلام يتم بقوله: في الدار. ولا تقول: بعمرو زيد كفيلاً، لأنَّك لا تقول: بعمرو زيدٌ وتسكت "[6].

وأجاز ابن مالك الفصل بينهما في اختيار الكلام بالظرف إن كان متعلقاً بالمضاف، فإن لم يتعلق به كان الفصل به مخصوصًا بالضرورة عنده؛ لما فيه من الفصل بأجنبي [7]. ووافقه أكثر المتأخرين، ومنهم ابنه بدر الدين [8]. وأبو حيان [9]. وابن هشام [10]،وابن

---

(1) انظر: (2/81).

(2) انظر: (1/126).

(3) انظر: الانصاف ص435 المسألة (60).

(4) انظر: الكتاب (2/280-281)، شرح الرضي (1/942،844)، الارتشاف ص1842، الهمع (2/433).

(5) الكتاب (2/281).

(6) شرح الكتاب (3/24-25).

(7) انظر: شرح التسهيل (3/273)، شرح الكافية الشافية ص979-980، شرح عمدة الحافظ ص490.

(8) انظر: شرح الألفية له ص405 وما بعدها.

(9) انظر: البحر المحيط (4/231-232).

(10) انظر: اوضح المسالك (3/177) وما بعدها.

القيم [1]، والشاطبي [2]، والعاتكي [3]، والسيوطي [4]، والأشموني [5]. وهو الظاهر من كلام ابن خروف [6]. وعزا الأزهري هذا الرأي إلى الكوفيين [7].

وحجة هذا المذهب السماع والقياس [8]. أما السماع فمنه قوله ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي)[9]. ومنه -أيضاً- قول بعض العرب: " تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها "[10]. ومنه قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي كناحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ [11]

وقول الآخر:

لأنتَ معتَادُ في الهيجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانا [12]

أما القياس فمن أوجه [13]:

أحدها: أن الفاصل فضلةٌ، فإنه بذلك صالحٌ لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنه غير أجنبي عن المضاف، فحَسُنَ الفصل به بينهما.

---

(١) انظر: إرشاد السالك ص٥١٠-٥١١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٤/١٧٣).

(٣) انظر: الفضة المضية ص٣١٣-٣١٤.

(٤) انظر: الهمع (٢/٤٣١).

(٥) انظر: شرح الألفية له (٢/٥١٧).

(٦) انظر: شرح الجمل ص٦٢٤.

(٧) انظر: التصريح (٣/٢٢٣).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٣/٢٧٦،٢٧٣-٢٧٧)، التذييل والتكميل (٤/٩٧أ-٩٨أ)، تمهيد القواعد ص٣٢٥٩-٣٢٦٣، المقاصد الشافية (٤/١٧٤-١٧٨).

(٩) رواه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخذا خليلاً)، (٣/١٣٣٩)، ح٣٤٦١.

(١٠) انظر هذا القول في: شرح التسهيل (٣/٢٧٦)، أوضح المسالك (٣/١٨٠)، المساعد (٢/٣٦٨).

(١١) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء (٢/٨٠)، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٢٥٠)، المخصص (١١/٢٠٣)، اللسان (١١/٤٤٧) "عسل"، الدرر (٥/٤٣).

(١٢) من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل (٣/٢٧٣)، التذييل والتكميل (٤/٩٧أ)، المساعد (٢/٣٦٨)، المقاصد الشافية (٤/١٧٧).

(١٣) انظر: شرح التسهيل (٣/٢٧٧)، التذييل والتكميل (٤/٩٨أ)، تمهيد القواعد ص٣٢٦٣، المقاصد الشافية (٤/١٧٨).

الثالث: أنه مقدر التأخير من أجل أنَّ المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى المفعولية مع الظرفية.

الرابع: أنه لو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياسُ استعمالَه، لأنَّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصلُ بغير الأجنبي مزيةً تقتضي القولَ بجوازه.

الخامس: أن مما يسوغ ذلك -أيضاً- كونُ الإضافة أصلها النصب، فكان محصولُ هذا الفصلِ فصلاً بين فعلٍ ومنصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديم ظرف على مفعول، إذ كان قوله: "كناحتِ يوماً صخرةٍ" كقوله: "كناحتٍ يوماً صخرةً". وكذا سائر المُثُلِ، فصار ذلك كقولك: "ضربت اليومَ زيداً". ولا إشكال في جواز مثل هذا، فهذه المسألة راجعة إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي.

والذي أراه جوازَ الفصل بينهما بالظرف في اختيار الكلام إنْ كان متعلقاً بالمضاف، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك؛ لورود ما يؤيده من السماع والقياس، فقد حَصَلَ من مجموع ذلك رجحان ما اختاره ابن مالك من القول بالقياس في هذه المسألة، وأنه لا حجر على المتكلم به ناظماً وناثراً. ثم إنَّ العرب قد فعلت أشدَّ من ذلك أحياناً، حيث فصلت بينهما بالجملة، من ذلك ما رُوي من قولهم: "إنَّ الشاةَ تسمع صوتَ -قد علم الله- ربِّها، فتُقبل وتثغر"[1]. وقولهم: "هو غلام -إنْ شاء الله- أخيك"[2].

٢. مجيء "فاعل" بمعنى "مفعول":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الحُصَين بن الحُمَامِ المُرِّيِّ:

مواليكمُ مَولَى الولادةِ منهمُ وَمَولَى اليَمِينِ حَابِسٌ قَدْ تَقَسَّمَا[3]

: "ويجوز أن يكون "حابس" بمعنى "محبوس"، كقوله تعالى: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[4].

---

(١) انظر هذا القول في: ضرائر الشعر ص١٩٩. ويروى: "تسمع صوت -والله- ربها". انظر: الانصاف ص٤٣، شرح التسهيل (٣/ ١٩٤)، الارتشاف ص١٨٤٥.

(٢) انظر هذا القول في: ابراز المعاني ص٤٦٥، البحر المحيط (٤/ ٢٣٢)، الخزانة (٤/ ٤٢٢).

(٣) من الطويل، وهو في: المفضليات ص٦٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٨٠)، منتهى الطلب من اشعار العرب (١/ ١٢٠).

(٤) سورة الطارق من الآية (٦).

و﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1][2].

يرى أبو القاسم أنَّ صيغة "فاعل" هنا بمعنى مفعول، وهذا مذهب الفراء [3]. وعزاه بعضهم إلى الكسائي أيضاً [4]. وعزاه المنتجب الهمذاني إلى الكوفيين [5]. وهو اختيار أبي عبيدة [6]، والهروي [7]، وابن سيده [8]، والزمخشري [9]، وأبي البركات الأنباري [10]، وابن مالك [11]، والسيوطي [12].

قال الفراء: " أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سِرٌّ كاتم، وهَمٌّ ناصبٌ، وليلٌ نائمٌ .... " [13].

وحملوا على ذلك -أيضاً- قوله: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [14] أي: لا معصوم [15].

وقوله سبحانه: ﴿ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾[16] أي: مأموناً [17]. وقول الحطيئة:

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فإنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي [18]

أي: المكسوّ [19].

---

(١) سورة الحاقة، من الآية (٢١)، وسورة القارعة، من الآية (٧).

(٢) شرح كتاب الحماسة ص٢٢٧-٢٢٨.

(٣) انظر: معاني القرآن (٣/ ٢٥٥).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (د/ ١٩٨)، مفاتيح الغيب (٢٢/ ٤٦).

(٥) انظر: الفريد (٤/ ٦٥٦).

(٦) انظر: مجاز القرآن (٢/ ٢٦٨).

(٧) انظر: الأزهية ص١٧٥.

(٨) انظر: المخصص (١٦/ ١٢٨).

(٩) انظر: الكشاف (٦/ ٣٥٣، ٢٠٠).

(١٠) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٥٣٠).

(١١) انظر: التسهيل ص١٣٦.

(١٢) انظر: المزهر (٢/ ٨٩).

(١٣) معاني القرآن (٣/ ٢٥٥).

(١٤) سورة هود، من الآية (٤٣).

(١٥) انظر: الأزهية ص١٧٥.

(١٦) سورة العنكبوت، من الآية (٦٧).

(١٧) انظر: البرهان (٢/ ٢٨٥).

(١٨) من البسيط، وهو في: ديوانه ص٥٤، الأزهية ص١٧٥، شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ١٥)، المقاصد الشافية (٧/ ٥٨٥).

(١٩) انظر: الأزهية ص١٧٥.

ومذهب الخليل وسيبويه أنه من قبيل النسب [1]، أي: ذي اندفاق [2]، وذات رضًا [3]، وذَا عِصْمَةٍ [4]، وذا أَمْنٍ [5]، وذو طعام وكسوة [6].

وعزا أبو جعفر النحاس هذا المذهب إلى البصريين [7]، وهو اختيار المبرد [8]، وأبي جعفر النحاس [9]، وابن جني [10]، والزمخشري [11]، والمنتجب الهمذاني [12].

قال أبو جعفر النحاس: " فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان، ولا يصح ولا ينقاس. ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب " [13].

والحَقُّ أن قولهم: إنَّ "فاعل" هنا بمعنى "مفعول" هو تفسير معنى، وطريق الصنعة فيه أن يقال إنه على النسب، فقوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ أي: لا ذَا عِصْمَةٍ، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إنَّ معناه: لا معصوم، فهذا – لعمري– معناه [14].

٢٦. علة عدم جواز بناء فعل التعجب من غير الثلاثي:

قال أبو البركات الكوفي: " **اعلم أنَّ أصول الأفعال على ضربين: ثلاثيّ ورباعيّ، فلمَّا تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل، فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أصل، ولجاز –أيضاً– أن يتعجَّب من السداسيّ فينقل إلى السباعيّ، وهذا يؤدي إلى ما**

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٣٨٢). وانظر: معاني القرآن وإعرابه (د/٣١١). الأزهية ص١٧٦. شرح الشافية للرضي (٢/٨٨).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (د/٣١١).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٣٨٢).

(٤) انظر: الخصائص (١/١٥٢).

(٥) انظر: تفسير السمعاني (٤/١٩٣).

(٦) انظر: الكتاب (٣/٣٨٢).

(٧) انظر: إعراب القرآن (د/١٩٨).

(٨) انظر: المقتضب (٣/١٦٣).

(٩) انظر: إعراب القرآن (د/١٩٨).

(١٠) انظر: الخصائص (١/١٥٢–١٥٣).

(١١) انظر: الكشاف (٦/٣٥٣د.٢٠٠).

(١٢) انظر: الفريد (٤/٦٥٦د).

(١٣) إعراب القرآن (د/١٩٨).

(١٤) انظر: الخصائص (١/١٥٢).

لا نهاية له، فلما كان كذلك خَصّوه بالأصول وقصروه عليها، وهذه العلّة أملّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله، ولم أقفْ عليها في أصل من الأصول " [1].

عَلّل أبو القاسم عدم جواز بناء فعل التعجب من غير الثلاثي بوجهين:

أحدهما: أنّ الأفعال الأصول على ضربين: ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعيّ: لأنك تنقله من أصلٍ إلى أصلٍ، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي، لأنّك تنقله من أصل إلى غير أصل، لأن الخماسي ليس بأصل.

الثاني: أنّه لو جاز النقل في الرباعي لجاز في الخماسي والسداسي، ولو جاز ذلك – أيضاً–لصار السداسي سُباعيًا. وليس في الأفعال ما هو على سبعة أحرفٍ، فلما كان نقل غير الثلاثي يؤدي إلى الخروج عن الكلام لم يجز.

وقد سبقه إلى ذكر هذين الوجهين ابن الورّاق في كتابه "عِلَل النحو" [2]، وزاد وجهاً ثالثاً، وهو: أنّ الثلاثي أخَفُّ الأبنية، فلخفّتِهِ جاز أن تزاد عليه الهمزة للنقل، وأما مازاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم تجز الزيادة فيه [3].

وقيل: إنّ الهمزة لم تزد في غير الثلاثي لئلا يطول البناء بلزوم الفاعل والمفعول مع "ما" التي صُدِّرَ بها الكلامُ [4].

وقيل: إنّ بناءه من غير الثلاثي يُفَوِّت الدلالة على المعنى المتعجَّب منه؛ لأنّه يُؤدي إلى حذف بعض الحروف، ولا شك في إخلاله بالدلالة [5].

٢٧. الجر على الجوار:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الأخنس بن شهاب التغلبي:

لِكُلِّ أُنَاسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٌ عَرَوْضٌ إِلَيْهَا يَلْجَؤُونَ وَجَانِبُ [6]

:" عمارة: رفعه على الأصل، وخفضه على الجوار " [7].

---

(١) البيان ص٤٦٥.

(٢) انظر: ص ٣٢٤.

(٣) انظر: علل النحو ص٣٢٤. وانظر أيضاً: أسرار العربية ص ٨٠.

(٤) انظر: المتبع ص٥٤٢.

(٥) انظر: التصريح (٣٨٧/٣).

(٦) من الطويل. وقد ورد منسوبا إليه في: المفضليات ص٢٠٤. إصلاح المنطق ص٣٥٩. الاشتقاق ص١٤–١٥. الصحاح ص٩١٥ "عرض".

(٧) شرح كتاب الحماسة ص٣٥٠. وانظر: ص٣٨١.

ظاهر كلام أبي القاسم جواز الجر على الجوار؛ لأنَّه حكم به من غير ضرورة تدعو إليه.

ومذهب غيره أنَّ "عمارة" مجرور على البدل من "أناس" أو "مَعَدّ"[1]. وقيل: هو نعت لـ"كل" أو "أناس" [2].

وجواز الجر على الجوار هو الظاهر من كلام الفراء [3]، وأبي عبيدة [4]، والأخفش [5]، والزمخشري [6].

وذهب ابن مالك إلى جواز الجر على الجوار في النعت إن أُمن اللبس [7]، كقولهم: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ"[8]. وكقراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ المَتِينِ ﴾[9]. بجر "المتينِ" [10].

ونُقِلَ الجواز عن سيبويه [11] مع أنَّ ظاهر كلامه في الكتاب المنع [12]. وهو رأي شيخه الخليل أيضاً[13]. ووفقهما جماعة منهم الزجاج [14]، والنحاس [15]، وابن خالويه [16]، ومكي بن أبي طالب [17]، وأبو البركات الأنباري [18].

---

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ص٧٤٠، اتفاق المباني وافتراق المعاني ص٢٢٠.

(٢) انظر: شرح شواهد الإيضاح ص٤٩٦.

(٣) انظر: معاني القرآن (٢/٧٤).

(٤) انظر: مجاز القرآن (١/٧٢).

(٥) انظر: معاني القرآن له ص٥٥٢.

(٦) انظر: الكشاف (٤/١٠٠).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ص١١٦٧، شرح التسهيل (٣/٣٠٨-٣٠٩).

(٨) من أقوال العرب، وهو في: كتاب سيبويه (١/٤٣٦، ٦٧)، المقتضب (٤/٧٣)، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٣٢٠)، اعراب القرآن للنحاس (١/٣٠٧)، (٢/٩).

(٩) سورة الذاريات، الآية (٥٨).

(١٠) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء (٣/٩٠)، المحتسب (٢/٢٨٩)، الدر المصون (٦/١٩٤).

(١١) انظر: المساعد (٢/٤٠٣).

(١٢) انظر: الكتاب (١/٤٣٦-٤٣٧).

(١٣) انظر: الكتاب (١/٤٣٧).

(١٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/١٥٣).

(١٥) انظر: إعراب القرآن له (١/٣٠٧)، (٢/٩).

(١٦) انظر: اعراب القراءات السبع (١/١٤٣).

(١٧) انظر: مشكل اعراب القرآن (١/٢٢١).

(١٨) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/٢٨٥)، الانصاف ص٥٦١.

ويرى الدكتور تمام حسان أن الحمل على الجوار من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون [1].

وقد رام بعض النحويين إخراج ذلك عن الجر على الجوار، وهو أبو سعيد السيرافي وابن جني على اختلافٍ بينهما في التقدير، فقدَّره السيرافي: خربٍ الجحر منه، كما تقول: حسن الوجه منه، وحذف الضمير للعلم به، ثم أضمر "الجحر" فصار: خربٍ، ولم يبرز الضمير كما لم يبز في: مررت برجلٍ حسن الأبوين لا قبيحين، فـ"لا قبيحين" جار على "رجل"، ولم يبرز الضمير؛ لأنه لو برز لقال: لا قبيحهما [2].

وقَدَّره ابن جني: خربٍ جحره، ثم حذف "الجحر" المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في "خرب"، فجرى وصفاً على "ضَبٍّ" -وإن كان الخراب للجحر لا للضب- على تقدير حذف المضاف [3].

وذكر ابن جني أنَّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نَيِّفًا على ألف موضع، وأنَّه على حذف المضاف لا غير، فكان حمله عليه -في رأيه- أولى من حمله على الغلط الذي لا يُحمل غيره عليه، ولا يقاس به [4].

وقد ضُعِّف مذهبهما من أوجه [5]:

أحدهما: أنه يلزم أن يكون الجحر مخصَّصًا بالضب، والضب مخصص بخراب الجحر المخصَّص بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه، وهو فاسد للدَّور.

الثاني: أنَّه من حيث أجرى الخرب صفة على الضب لزم إبراز الضمير لئلا يُلبس.

الثالث: أنَّ معمول هذه الصفة لا يُتَصَرَّفُ فيه بالحذف لضعف عملها.

الرابع: أنَّ هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها إلى الموصوف على طريق الحقيقة.

---

(١) انظر: الأصول ص٤٦، وانظر: الإنصاف ص٦٠٢.

(٢) انظر: شرح كتاب للسيرافي (٢/٣٢٨).

(٣) انظر: الخصائص (١/١٩٢).

(٤) انظر: الخصائص (١/١٩٢، ١٩٣).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٤/١١٩ب)، الخزانة (٥/٨٩).

والحق أنَّ الحمل على الجوار شاذٌّ لا يُعرَّج عليه ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة، لأمور:

أحدها: اتفاق أكثر النحويين على أنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه، وأنه ليس لغة أكثر العرب [1].

الثاني: تصريح الخليل بأنَّه غلطٌ من العرب. قال: " وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوَّل وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جِحرةُ ضِبَابٍ خَرِبةٍ، لأن الضِّباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة. والعدّة واحدة. فَغَلِطوا " [2].

الثالث: أنَّ في إجازته إفساداً للغة وهدماً لقواعدها وأصولها.

٢٨. مجيء "أو" بمعنى الواو:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول موسى بن جابر:

قُـــلْتُ لِزَيْـــدٍ لاَ تَتَرْتَـــرْ فإنهُـــمْ ... يَـــرَوْنَ المَنَـــايَا دُونَ قَتْلِـــكَ أوْ قَتْـــلِي

فـإنْ وَضَعُوا حَـرْباً فَـضَعْها وإنْ أبَـوا ... فَعَرْضَةَ عَـضٌّ [3] الحَـرْبِ مِثْلُـكَ أوْ مِثْلِـي [4]

: " المعنى: قلت لصاحبي المسمَّى زيداً: لا تقلق ولا تكثر الكلام فإن أعداءنا لا يقدرون علينا، لأنَّهم يرقبون المنايا دون قتل واحد منا. فإن سالموا فسالم، وإن حاربوا فحارب، فإن رجال الحرب مثلك أو مثلي. فـ"أو" ههنا [5] بمعنى الواو، يعني: مثلك ومثلي " [6].

---

(١) انظر: الخصائص (١/١٩١-١٩٢). التذييل والتكميل (٤/ ١١٢٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٤٣٧).

(٣) في متن المخطوط والمطبوع: "عوض". وما أثبته في هامش المخطوط من تصحيح الناسخ. انظر: المخطوط (٣٤آ)، المطبوع ص٢٢٢.

(٤) من الطويل، برواية اليعقوبي وأبي علي القالي:

أقـــول لزيـــدٍ لا تترتـــر فإنَّـــهم ... يـــرون المنايـــا دون قتلـــك أو قتـــلي

فـان وضعوا حرباً فضعها وإن أبوا ... فـشبَّ وقـود الحـربِ بالحطـب الجَـزلِ

فإن عـدت الحرب الضروس بنابها ... فَعَرْضَـةَ نـارِ الحـربِ مثلُـك أو مثلـي

انظر: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٦٦). أمالي القالي (٣/ ٧١). شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٦٥-٢٦٦). شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (د/ ٢١).

(٥) في المطبوع "هنا". وما أثبته في المخطوط (١٣٤).

(٦) شرح كتاب الحماسة ص٢٢٢.

يرى أبو القاسم أنَّ "أو" تكون بمعنى الواو، كقول موسى بن جابر: "مثلك أو مثلي"، فالمعنى: مثلك ومثلي.

وهذا مذهب الكوفيين[1].

وقيل: هو مذهب جماعة منهم [2]. ووافقهم قطرب [3]، وأبو عبيدة [4]، والأخفش[5]، والجرمي [6].

وقد اضطرب رأي الفراء في كتابه معاني القرآن، فظاهر كلامه في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[7] أنها تكون بمعنى الواو [8]، وعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾[9] صَرّح بأنها لا تكون بمنزلة الواو في العربية [10].

ووقفت في كتاب سيبويه على نص ظاهره القول بهذا، قال: " وتقول: خُذْهُ بما عزَّ أو هانَ، كأنه قال: خُذْهُ بهذا أو بهذا، أي: لا يفوتنَّك على كلِّ حالٍ، ومن العرب من يقول: خُذْه بما عَزَّ وهان، أي: خذه بالعزيز والهيّن، وكلّ واحدة منهما تُجزيء عن أختها " [11].

واستدل القائلون بأنها تكون بمعنى الواو بورود ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب[12]، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [13] قيل: معناه: يتذكر

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٣)، الإنصاف ص٤٧٨ المسألة (٧٦)، اللباب (١/٤٢٤)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣٤-٢٣٥).

(٢) انظر: معاني الحروف المنسوب للرماني ص٧٩، الارتشاف ص١٩٩١، توضيح المقاصد ص١٠١١، الجنى الداني ص٢٣٠، المساعد (٢/٤٥٩).

(٣) انظر: الخصائص (٢/٤٦١).

(٤) انظر: مجاز القرآن (٢/١٤٨).

(٥) انظر: معاني القرآن ص٣٣، ٢٤٧. وانظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٤٩٥)، الجنى الداني ص٢٣٠، المغني (١/٤٠٥).

(٦) انظر: الارتشاف ص١٩٩١، توضيح المقاصد ص١٠١١، المساعد (٢/٤٥٩)، التصريح (٣/٥٩٦).

(٧) سورة الإنسان، من الآية (٢٤).

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/٢٢٠).

(٩) سورة سبأ، من الآية (٢٤).

(١٠) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٦٢).

(١١) الكتاب (٣/١٨٤-١٨٥).

(١٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٣) الإنصاف ص٤٧٨، اللباب (١/٤٢٤)

(١٣) سورة طه، من الآية (٤٤).

ويخشى[1]. وقوله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[2] أي: ويزيدون[3]. وقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4] أي: وكفوراً[5]. وقول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ[6]

أي: ونصفه[7].

وغير ذلك من الشواهد[8].

وذهب جمهور البصريين إلى نفي مجيء "أو" بمعنى الواو[9]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين[10]. والصواب أنه مذهب جمهورهم؛ لما تقدم ذكره من أنَّ بعض البصريين وافقوا الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

وحجة أصحاب هذا المذهب أنَّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له؛ لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع[11].

وقد أبطل هؤلاء حجج المجيزين وتأولوا كل شيء تلوه واستشهدوا به. أمَّا قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[12] فقيل: إنَّ "أو" فيه للشك بالنظر إلى المخاطبين[13].

وأمَّا قوله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[14] فقيل: "أو" فيه للإبهام[15]. وقيل: للتخيير. والمعنى: إذا رآهم الرائي يخير بين أن يقول: هم مئة ألف. أو يقول: هم

---

(١) انظر: معني الحروف المنسوب للرماني ص٧٩. أمالي ابن الشجري (٣/٧٣).

(٢) سورة الصافات. الآية (١٤٧).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٧). الإنصاف ص٤٧٨. الارتشاف ص١٩٩١.

(٤) سورة الإنسان. من الآية (٢٤).

(٥) انظر: الإنصاف ص ٤٧٩.

(٦) من البسيط. ويروى: "ونصفه". ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وانظر: ديوانه ص٥٥. الكتاب (٢/١٣٧). الخصائص (٢/٤٦٠). الأزهية ص٨٩. تخليص الشواهد ص٣٦٨.٣٦٢.

(٧) انظر: الإنصاف ص٤٨٠. المغني (١/٤١١-٤١٢).

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٣-٧٦). مغني اللبيب (١/٤٠٥-٤١٢).

(٩) انظر: المساعد (٢/٤٥٩).

(١٠) انظر: الإنصاف ص٤٧٨. اللباب (١/٤٢٤). جواهر الأدب ص٢٦٣.

(١١) انظر المراجع السابقة.

(١٢) سورة طه. من الآية (٤٤).

(١٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣٦).

(١٤) سورة الصافات. الآية (١٤٧).

(١٥) انظر: حروف المعاني للزجاجي ص١٣. التبصرة والتذكرة للصيمري (١/١٣٢). رصف المباني ص١٣٢.

أكثر [1]. وقيل: هي للشك. والمعنى: أن الرائي إذا رآهم شَكَّ في عِدَّتِهم لكثرتهم [2]. وقيل غير ذلك [3].

وأما قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4] فقيل: "أو" فيه للإباحة. أي: قد أبحتُكَ كُلَّ واحدٍ منهما كيف شئت [5].

وأما قول النابغة: "أو نصفه" فقيل: الرواية فيه "ونصفه" بالواو، ولو قُدِّر صحة ما رووا فـ"أو" فيه باقية على أصلها. ويكون التقدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو ونِصْفُه. فحذف المعطوف عليه وحرف العطف [6].

وقد توسط ابن مالك في هذه المسألة فأجاز أنْ تأتي "أو" بمعنى الواو قليلاً إذا أُمِنَ اللَّبْسُ[7]. وذكر المواضع التي يتعاقب فيها أو والواو[8]. ومنها الإباحة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ ﴾[9] إلى قوله: ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ﴾[10].

ومنها التقسيم، كقول جعفر بن علبة الحارثي:

فَقَالوا لَنَا ثِنْتَانِ لابُدَّ مِنْهُما صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ [11]

وفي عطف المصاحب، كقوله ﷺ: (اسْكُنْ حِرَاء، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ إِلا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ)[12]. وفي عطف الموكِّد، كقوله سبحانه: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [13].

---

(١) انظر: معاني الحروف المنسوب للرماني ص٧٨، أمالي ابن الشجري (٣/ ٧٧)، مغني اللبيب (١/ ٤٢٠-٤٢١).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤٦١)، أمالي ابن الشجري (٣/ ٧٧)، مغني اللبيب (١/ ٤٢١).

(٣) انظر: اللباب (١/ ٤٢٥).

(٤) سورة الإنسان، من الآية (٢٤).

(٥) انظر: الإنصاف ص٤٨٣.

(٦) انظر المرجع السابق.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٢٢٢.

(٨) انظر: التسهيل ص١٧٦، شرح التسهيل (٣/ ٣٦٤-٣٦٥)، شرح الكافية الشافية ص١٢٢٣-١٢٢٥.

(٩) سورة النور، من الآية (٣١).

(١٠) سورة النور، من الآية (٣١).

(١١) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الأغاني (١٣/ ٥٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٣٧)، شرح شواهد المغني ص٢٠٣، الدرر (٦/ ١١٩-١٢٠).

(١٢) انظر: مسند أبي يعلى (٢/ ٢٥٨)، مسند الشاشي (١/ ٢٤١)، المقصد الأرشد (٢/ ٤٠٠، ٥٣٨).

(١٣) سورة النساء، من الآية (١١٢).

والذي أراه أنَّها لا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ معناها مخالفٌ لمعنى الواو. فالأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام. والواو معناها الجمع بين الشيئين. والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأوَّل. فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر؛ لما يترتب عليه من وضع الحرف في غير موضعه [1].

" وإنما أوقع الذين زعموا أنها تكون بمعنى الواو فيما ذهبوا إليه، هو وجودهم ألفاظاً اشتبهت عليهم لتقاربها، فخلطوا بعضها ببعض، ولم يُنعموا النظرَ فيها، فيحصلوا تمييزها، ويتبينوا أوجه تقاربها وعلة اشتراكها وتداخلها، وذلك كقولهم: "اجلس في السوق أو المسجد". و"جالس الحسن أو ابن سيرين". وهذا باب يسمَّى باب الإباحة. فلما لم يُحكموا معاني هذا النوع على حقيقتها، وأغفلوا ملاحظة تفصيلها وتمييزها ذهبوا عن وجه الصواب فيها "[2].

٢٩. المنادى المفرد المعرفة مبنيٌّ:

قال أبو البركات الكوفي: " **فأما الأسماء الأعلام فنحو: زيد وعمرو، فهي في النداء مبنيَّةٌ على الضم عند البصريين، ومعربة عند الكوفيين. والذي أوجب بناءها وقوعها موقع أسماء الخطاب، نحو: أنت ورَأيْتُكُ. هذا ما أمْلَهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي رحمه الله. فلما كانت أسماء الخطاب مبنية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية.**

وذكر غيره أنَّها وقعت موقع التاء من "أنْتَ" فأشبهت الحرف فَبُنِيَتْ "[3].

الظاهر من هذا النقل أنَّ أبا القاسم يرى أن المنادى المفرد المعرفة مبنيٌّ. وهو مذهب جمهور البصريين [4]. ووافقهم كثير من النحويين [5]. ووافقهم الفراء من الكوفيين [6].

وعلة بنائه عند أبي القاسم أنَّه واقعٌ موقع اسم الخطاب؛ لأن الأصل في "يا زيدُ": أن تقول: "يا إيَّاكَ"؛ لأنَّ المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب. فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنياً

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٤٣)، المسائل المنثورة ص٤٤.

(٢) الجليس الصالح ص٧١٩.

(٣) البيان ص٣٦٤.

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٠٤-٢٠٥)، الأصول (١/ ٣٣٣)، الإنصاف ص٣٢٣ المسألة (٤٥)، التذييل والتكميل (٤/ ١٨٤ب).

(٥) انظر: اللمع ص١٦٨، المقتصد ص٧٦٧، شرح عيون الإعراب ص٢٥٦، ثمار صناعة ص٣٤٩، أسرار العربية ص١٢٦، التبيين ص٤٣٨-٤٣٩، المسألة (٧٨)، شرح عمدة الحافظ ص٢٧٥.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٣٥)، الإنصاف ص٣٢٣ المسألة (٤٥)، التبيين ص٤٤٠ المسألة (٧٩).

كما أن اسم الخطاب مبنيٌّ. وهذا قول جماعة من النحويين منهم المبرد[1]، وابن السراج[2]، والجرجاني[3]، والمجاشعي[4].

ومذهب سيبويه أنَّه بُني إجراءً له مجرى الأصوات، قال: " وذلك لأنه كَثُر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْبِ وما أشبهه "[5]. أي: أنَّه بُني لاختلاطه بالحرف الذي يدعى به المنادى، فصار لذلك كالصوت الذي يصوّت به للبهيمة عندما يراد منها إقبال أو إدبار أو وقوف أو غير ذلك، نحو: حَوْبُ وعدسْ وغيرهما [6].

وذهب الفراء إلى أنَّه بُني تشبيهًا له بالغايات، فأصل "يا زيد" عنده: يا زيداه، وقع المنادى بين صوتين هما "يا" والألف، فحُذِفت الألف وضُمَّ آخره كما ضُمَّ آخر "قبل" و"بعد" لمَّا حذف منهما المضاف إليه [7].

وَرُدَّ بأنَّه مجرد دعوى لا دليل عليها، وأنه يبطل بالمنادى المضاف نحو: يا عبدَ زيدٍ، فإنه يجب أن يقال فيه: يا عبدُ زيدٍ؛ لأنَّ أصله: يا عبد زيداه [8].

وذهب ابن كيسان إلى أنَّه بُني لأنَّه من تمام حرف النداء، فَحُكِمَ له بحكم حرف النداء فَبُني[9].

وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من البصريين إلى أنَّه بُني لوقوعه موقع حرف الخطاب [10].

---

(١) انظر: المقتضب (٤/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٢) انظر: الأصول (١/ ٣٣٣).

(٣) انظر: المقتصد ص٧٦٧.

(٤) انظر: شرح عيون الإعراب ص٢٥٦.

(٥) الكتاب (٢/ ١٨٥).

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٤ب).

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٥أ)، الانصاف ص٣٢٣-٣٢٤، التبيين ص٤٤٠، شرح الرضي (١/ ٤١١)، التذييل والتكميل (٤/ ١٩٠أ).

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٥أ-ب)، الانصاف ص٣٢٨، التبيين ص٤٤١.

(٩) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٩٠أ)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/ ٥٨٩).

(١٠) انظر: الإيضاح ص٢٤٦، التذييل والتكميل (٤/ ١٩٠أ)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/ ٥٨٩).

وذهب الكوفيون -عدا الفراء- إلى أنَّ المنادى المفرد المعرفة مُعْرَبٌ مرفوعٌ من غير تنوين[1]. واليه ذهب الرياشي من البصريين [2]. ونسب بعضهم هذا المذهب إلى الكسائي وحده [3].

وحجة هؤلاء أنَّه اسم معربٌ قبل النداء، ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء. ألا ترى أنَّ المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء، فكذلك غير المضاف. وإنَّما رُفع لأنَّ الأصل هو الرفع، ولم يحدث ما يغيره عن الأصل. وسقط التنوين للفرق بين ما هو معربٌ بغير عاملٍ وما هو معربٌ بعامل[4].

والحَقُّ أنه مبنيٌّ لا معرب؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّه لا يصح كونه مرفوعاً بغير رافع، لما في ذلك من ثبوت الحكم بغير علة[5].

الثاني: أنَّه لو كانت الحركةُ في "يا زيدُ" و"يا رجلُ" حركةَ إعراب لم يجزْ في نعته النصب، وجواز ذلك يدل على أنَّ الضمة للبناء، وأنَّ له محلاً منصوباً [6].

والأقرب أنَّه بُني لوقوعه موقع ضمير الخطاب؛ لأنه يشبهه من ثلاثة أوجه، وهي الإفراد، والتعريف، والخطاب، كما أنَّه مفردٌ مخاطبٌ معرفةٌ، فلمَّا وقع موقعه بُني كما بُني الضمير[7]. فإن سقط واحد من هذه الأوجه انتفى البناء، ورجع إلى الإعراب الذي هو الأصل، فإذا انتفى الإفراد بالإضافة انتفى البناء، وإذا انتفى التعريف القصدي انتفى البناء أيضاً [8]. والذي يدل على تعريفه امتناعه من الألف واللام والإضافة كامتناع المضمر من ذلك. والذي يدل على أنَّه مخاطب عود ضمير المخاطب عليه، نحو: يا تميم كُلَّكُم. كما

---

(١) انظر: الإنصاف ص٣٢٣ المسألة (٤٥)، الإرشاد ص٢٧٥، ائتلاف النصرة ص٤٥.

(٢) انظر: الارتشاف ص٢١٨٣، التذييل (٤/ ١٨٤ب)، الهمع (٢/ ٢٩).

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٤ب)، شرح الرضي (١/ ٤١٠)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/ ٥٩٣).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٤ب)، التبيين ص٤٣٨، ٤٣٩.

(٥) انظر: الإنصاف ص٣٢٧، التبيين ص٤٣٩.

(٦) انظر: التذييل (٤/ ١٨٤ب-١٨٥)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/ ٥٩٣).

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ص٣٣٨، شرح عيون الإعراب ص٢٥٦، اللباب (١/ ٣٣١).

(٨) انظر: شرح عيون الإعراب ص٢٥٦، الصفوة الصفية (٢/ ١٨٩).

تقول: أنتم كلكم [1] فقولك: يا زيدُ، بمنزلة قولك: يا أنت [2]. وقد جاء ذلك في الشعر، قال الشاعر:

يَا مُرُّ يا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا
أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا [3]

٣٠. مَنْعُ صَرْفِ "يَعْفُر" بضم الياء والفاء:

قال أبو القاسم عند حديثه عن حُطائط بن يَعْفُر: "**"يَعْفُر" من عَفَرْتُ الزرعَ وهو سَقْيُه. وقيل: "يُعْفُر" بضم الياء والفاء، وبعضهم يجيز صَرْفَهُ؛ لأنَّه خَرَجَ عن مثل الفعل، والأجود ترك صرفه، لأنَّ ضمةَ الياء للإتباع، فحكم أصله باقٍ**" [4].

"يَعْفُر" بفتح الياء كـ"يَقْتُل" يُمنع من الصرف اتفاقاً للعلمية ووزن الفعل [5]. وإذا ضُمتْ ياؤه ففيه خلاف. فمذهب أبي الحسن الأخفش فيه المنع؛ لعدم اعتداده بضم الياء لعروضه [6]. ووافقه أبو القاسم.

ومذهب غيره الصرف؛ لذهاب وزن الفعل بضم الياء [7]. وصَحَّحه السيوطي [8]. وهو قياس قول سيبويه في "ضُرِبَ" إذا خُفِّفَ. فـ"يعفر" إذا ضُمت ياؤه بعد التسمية بمنزلة "ضُرِبَ" إذا سَكَنَتْ راؤه بعد التسمية تخفيفاً. فسيبويه يصرف مُسَوِّياً بين التسكين العارض واللازم [9]. والمبرد يستصحب المنع فارقاً بين التسكين العارض واللازم [10].

والراجح عندي صرفه لوجهين:

---

(١) انظر: الصفوة الصفية (١٨٩/٢).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص١١٢٣- ١١٢٤. شرح المفصل لابن يعيش (٢٩/١).

(٣) من الرجز. لسالم بن دارة الغطفاني. انظر: نوادر أبي زيد ص٤٥٥. الخزانة (١٤٠/٢-١٤٣). الدرر (٢٧/٢-٢٩).

(٤) شرح الحماسة (١١٧٩أ).

(٥) انظر: الصحاح ص٦٤٥ "عفر". الارتشاف ص٨٦٢. المساعد (١٣/٣).

(٦) انظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص١٩٩. شرح الكافية الشافية ص١٤٦٥. تمهيد القواعد ص٣٩٨٤.

(٧) انظر: الصحاح ص٦٤٥ "عفر". التذييل والتكميل (٥/ ١٤٨أ). المساعد (١٣/٣).

(٨) انظر: الهمع (١٠٦/١).

(٩) انظر: الكتاب (٢٢٧/٣). وانظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٦٥. المساعد (١٣/١).

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٠/١). توضيح المقاصد ص١٢١٤. التصريح (٢٥٠/٤).

أحدهما: أنَّ الصرف هو الأصل. فَمَتَى تَغَيَّرَ سَبَبٌ منعه رَجَعَ إليه [1].

والثاني: أنَّ أبا زيدٍ حكى أنَّ مَنْ قال: "يُعْفُر" بضم الياء صرف. فلا وجه لهذا الخلاف مع وجود السماع [2].

٣١. "كي" لا تضمر:

قال أبو البركات الكوفي: " **وأمَّا "كي" فلا تضمر -أيضاً- على ما أمْلَه علينا شيخنا رحمه الله. وذكر بعضهم أنَّها تُضْمَرُ بعد اللام وبعد "حتى"** " [3].

يرى أبو القاسم أنَّ "كي" لا تضمر. وهو رأي جمهور النحويين [4].

وأجاز ابن كيسان والسيرافي إضمارها بعد لام التعليل. نحو: جاء زيدٌ ليقرأ. أي: لكي يقرأ. وأجازا -أيضاً- أن يكون المضمر "أنْ" [5]. وحملهما على ذلك أنَّ العرب أظهرت بعد هذه اللام "أنْ" تارة و"كي" تارة [6].

والمختار عندي ما ذهب إليه الجمهور. لأمور [7]:

أحدها: أنَّه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه. وإنَّما ثبت إضمار "أنْ" فلزم أن يكون المضمر هنا "أنْ".

الثاني: أنَّ "كي" محمولة في عمل النصب على "أنْ". كما حمل عليها "لن" و"إذن". فكما لا يجوز إضمارهما كذلك لا يجوز إضمارها.

الثالث: أنَّ "أنْ" أمكن في عمل النصب من "كي". لأنها أم الباب. فهي أولى بالتجوز بأن تعمل مضمرة.

وذكر أبو البركات الكوفي في كلامه السابق أن بعضهم يجيز إضمارها بعد "حتى" أيضاً. ولم أقف على هذا الرأي ولا صاحبه في كتب النحو التي رجعت إليها. وهو ليس

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٦٥-١٤٦٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل (د ٨/ ٤٨أ). تمهيد القواعد ص٣٩٨٥. الهمع (١٠٦/١).

(٣) البيان ص٤٢٨

(٤) انظر: الارتشاف ص٩٥١٦. الجنى الداني ص١١٦. مغني اللبيب (٤٨١/٦).

(٥) انظر: التذييل (د ٨/ ١١٩ب). الجنى الداني ص١١٦. المساعد (١٠٨/٣).

(٦) انظر: المساعد (١٠٨/٣). الهمع (٣٢١/٢).

(٧) انظر: التذييل (د ٨/ ١١٩ب). مغني اللبيب (٤٠/٣). الهمع (٣٢١/٢).

بواضح، لأنَّ قولهم -مثلاً-: "أسلِم حتى تدخل الجنة"، لا يمكن حمله على معنى "كي"، فلا يقال: إنَّ المعنى: أسلم حتى كي تدخل الجنة.

٣٢. عامل الجزم في جواب الشرط:

قال أبو البركات الكوفي: " **والذي أُمْلاه علينا شيخنا أنَّ الشرط مع "إنْ" جميعًا جزما الجواب، لأنَّهما تقدّما على الفعل، فليس أحدهما بالعمل أولى من الآخر** " [١].

يرى أبو القاسم أنَّ الأداة وفعلَ الشرط معًا يعملان في جواب الشرط. وهو مذهب الخليل[٢]، والمبرد [٣]، وابن جني [٤]. ونسبه ابن القواس إلى جمهور البصريين [٥]. وعزاه بعضهم إلى سيبويه والأخفش [٦].

وحجة هؤلاء أنَّ حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معًا وجب أن يعملا فيه معًا [٧].

وفيه ضعف من وجهين:

أحدهما: أنَّ الشرط فِعْلٌ، والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له [٨].

الثاني: أنَّ كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزءيه، ولا حذف أحدهما، ك"إذما" و"حيثما"، بخلاف أداة الشرط وفعله، فإن انفصالهما جائز، نحو: إنْ زيداً تكرمْ يكرمْكَ"، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة، كقول الأحوص:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ [٩]

---

(١) البيان ص٤٤٩-٤٥٠.

(٢) انظر: الكتاب (٦٣/٣).

(٣) انظر: المقتضب (٤٩/٢).

(٤) انظر: اللمع ص١٩٤.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ص٣٣١.

(٦) انظر: الارتشاف ص١٨٧٧، المساعد (١٥٢/٣-١٥٣)، التصريح (٣٧٥/٤)، الهمع (٤٦١/٢).

(٧) انظر: شرح اللمع للثمانيني ص٦٧١، الغرة (٨٤ب)، الإنصاف ص٦٠٨، أسرار العربية ص١٧٤.

(٨) انظر: الإنصاف ص٦٠٨، أسرار العربية ص١٧٤، شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٧).

(٩) من الوافر، وهو في: شعره ص١٩٠، الأغاني (٢٨٣/١٥)، شرح الأبيات المشكلة ص٧٤، شرح شواهد المغني ص٧٦٧، الخزانة (١٥١/٢).

فلو كان العمل بهما معًا وجب لهما ما وجب لـ"إذما" و"حيثما" من عدم الإفراد والانفصال [1].

ومذهب أكثر البصريين أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب [2]. وعزاه بعضهم إلى سيبويه[3]. وعزاه آخرون إلى محققي البصريين [4].

وحجة هؤلاء أنَّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط. ولهذا المعنى يُسمَّى حرف الجزاء. فكما عمل في فعل الشرط. فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط [5].

وضُعِّف هذا المذهب من وجهين [6]:

أحدهما: أنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم. وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع. فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك تسوية بين النظيرين. ولئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى.

الثاني: أنَّ العامل عملاً متعددًا لا بد في عمله من اختلاف إن تغاير معنى معموليه؛ ليمتاز أحدهما من الآخر. والشرط والجواب متغايران. فلو كان عاملهما واحدًا لوجب اختلاف عمليهما وجوبَ ذلك في الفاعل والمفعول. فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط حكمٌ بما لا نظير له. فوجب منعه.

وَحُكِيَ عن الأخفش أنَّ العامل فيه فِعْلُ الشرط[7].وهو اختيار ابن مالك في التسهيل[8]. قال ابن الناظم: " وعلى هذا يؤول قول سيبويه "[9].

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٤/ ٨٠). التذييل والتكميل (د/ ١٥٣أ). الهمع (٢/ ٤٦١).

(٢) انظر: الإنصاف ص٦٠٢. شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٤٢). التصريح (٤/ ٣٧٣).

(٣) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ص٦٦٥. المتبع ص٣٢٥. رصف المباني ص١٠٧.

(٤) انظر: التذييل والتكميل (د/ ١٥٣أ). الارتشاف ص١٨٧٧. المساعد (٣/ ١٥٢). الهمع (٢/ ٤٦١).

(٥) انظر: الغرة (١٨٠أ). الإنصاف ص٦٠٧-٦٠٨. أسرار العربية ص١٧٣-١٧٤. اللباب (٢/ ٥١). شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٤٨٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل (٤/ ٨٠). التذييل والتكميل (د/ ١٥٣أ). المقاصد الشافية (٦/ ١١٩). التصريح (٤/ ٣٧٤).

(٧) انظر: الغرة (١٨٠أ). شرح الرضي (٢/ ٩١٠). شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٣٣١-٣٣٢. الارتشاف ص١٨٧٧.

(٨) انظر: ص٢٣٧.

(٩) شرح التسهيل (٤/ ٨٠).

وحجة هذا المذهب أن الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام [1].

وَرُدَّ بأنَّ النوع لا يعمل؛ إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وإنَّما يعمل بمزيّة، وهو أن يضمّن العاملُ من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء [2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّه مجزومٌ على الجوار [3]، قياساً على الجر بالجوار [4].

وهو ضعيف من أوجه [5]:

أحدها: أنَّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقلته.

الثاني: أنَّ الجر على الجوار لا يكون واجبًا، وجزم الجواب واجب.

الثالث: أن الجر على الجوار لا يكون إلا بعد مجرور جرًا ظاهرًا لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر.

الرابع: أن الجر على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال.

وذهب المازني إلى أنه مبني [6]، لأنَّ الفعل المضارع إنَّما أعرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب -هنا- لم يقع موقع الأسماء، فوجب أن يكون مبنياً [7].

وَرُدَّ بأنَّ الفعل إذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع، واستحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كل موضع. ألا ترى أنَّ الفعل المضارع يكون معرباً بعد حرف النصب والجزم وإن لم يحسن أن يقع موقع الأسماء، فكذلك هنا [8].

---

(١) انظر: الإنصاف ص٦٠٨، شرح التسهيل (٤/ ٨٠)، الهمع (٢/ ٤٦١).

(٢) انظر: التذييل (٥/ ٥٣أ)، المساعد (٣/ ١٥٣)، الهمع (٢/ ٤٦١).

(٣) انظر: الغرة (٥٨أ)، الإنصاف ص٦٠٢، اللباب (٢/ ٥١)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٣٣٢.

(٤) انظر: أسرار العربية ص١٧٤، شرح الرضي (٢/ ٩١١)، التصريح (٤/ ٣٧٥)، الهمع (٢/ ٤٦١).

(٥) انظر: أسرار العربية ص١٧٤، شرح التسهيل (٤/ ٧٩-٨٠)، شرح الرضي (٢/ ٩١١).

(٦) انظر: الغرة (٥٨أ)، الإنصاف ص٦٠٢، المتبع ص٥٣١، المساعد (٣/ ١٥٣).

(٧) انظر: البيان في شرح اللمع ص٥٠٤، أسرار العربية ص١٧٤، الهمع (٢/ ٤٦١).

(٨) انظر: الإنصاف ص٦٠٩، شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٤٢)، ائتلاف النصرة ص١٢٨-١٢٩).

وكون الأداة هي الجازمة للشرط والجواب هو الذي تركن إليه النفس؛ لأنه من المعلوم أنَّ العامل هو ما يتقوم به المعنى المقتضي. ولا شك أنَّ الشرط وجوابه إنَّما يتقومان بالأداة فوجب نسبة العمل فيهما إليها [1].

أمَّا قولهم: " إنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم. وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع. فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك " فمردودٌ؛ لأنَّه قياس مع الفارق. فحرف الجر لا يقتضي سوى شيءٍ واحد فقط لذا عمل فيه. أمَّا الجازم فيقتضي شيئين فعل شرط وجوابه. فَحُقَّ له أن يعمل فيهما [2].

أما قولهم: " إنَّ العامل عملاً متعدداً لا بد في عمله من اختلافٍ إن تغاير معنى معموليه؛ ليمتاز أحدهما من الآخر. والشرط والجواب متغايران. فلو كان عاملهما واحداً لوجب اختلاف عمليهما وجوبَ ذلك في الفاعل والمفعول " فليس مما نحن فيه؛ لأنَّ هذا إنما يتصور في معمول يقبل من أنواع الإعراب غير ما التبس به المعمول الآخر. كما أن المفعول يقبل النصب مع أنَّ الفاعل مرفوع. وما نحن فيه لا يمكن فيه ذلك؛ إذ ليس للعامل اللفظي الداخل على الفعل غير النصب والجزم. ولا شك أن النصب متعذر؛ لأن العامل الذي عمل في الشرط إنما عمل جزماً فثبت أنه عامل جزم. وإذا ثبت له ذلك امتنع فيه أن ينصب فعل الجواب. وإذا امتنع النصب تعين الجزم [3].

ويلحظ مدى سبق اضطراب النحويين في تحديد رأي سيبويه في هذه المسألة. وهو راجعٌ إلى اختلافهم في تفسير كلامه. حيث قال: " واعلَمْ أنَّ حروفَ الجزاء تَجزِمُ الأفعال. و يَنجزِمُ الجوابُ بما قبله " [4]. فهذا النص من سيبويه يمكن حمله على كل ما نُسِبَ إليه.

والظاهر من هذه العبارة أنه يرى أنَّ الجواب مجزوم بأداة الشرط مع فعل الشرط. لأمرين:

---

(1) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ص٦٦٥. تمهيد القواعد ص٤٣٥٨.

(2) انظر: المساعد (٣/١٥٢). تمهيد القواعد ص٤٣٥٧.

(3) انظر: تمهيد القواعد ص٤٣٥٨.

(4) انظر: الكتاب (٣/٦٢).

أحدهما: قوله في موضع آخر: " وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب "إنْ تأتني" بـ"إنْ تأتني"؛ لأنهم جَعَلُوه مُعَلَّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ "إنْ تَأْتِني" غير مستغنية عن "آتِكَ" "[1]. فلفظه -هنا- صريحٌ في أنَّ جواب الشرط في نحو: "إنْ تَأْتِني آتِك". مجزوم بالأداة مع فعل الشرط.

الثاني: قوله بعد نصه السابق: " وزعم الخليلُ أنَّك إذا قلتَ: إنْ تَأْتِني آتِك. فـ"آتِك" انْجَزَمَتْ بـ"إنْ تَأْتِني". كما تَنْجَزِمُ إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائْتِني آتِكَ "[2]. فهذا النص فيه تأكيدٌ على أنه يرى أن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط؛ لأنَّه في الغالب موافق لشيخه الخليل متأثرٌ به.

٣٣. جواز تذكير المؤنث وتأنيث المذكر حملاً على المعنى:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول ابن المقفّع:

رُزِئنَا أَبَا عَمْرٍو وَلا حَيَّ مِثْلَهُ فَلِلَّهِ رَيْبُ الحَادِثَاتِ بِمَنْ وَقَعْ [3]

: **" "بمن وقع": التذكير على المعنى لا على اللفظ وهو الحَدَثَان، وكل شيء له اسمان مذكر ومؤنثٌ، فإن شئت ذكّرت المؤنث وذكّرت فعله، أو أنثت المذكر وأنثت فعله** " [4].

ظاهر كلام أبي القاسم جواز تذكير المؤنث وتأنيث المذكر مطلقاً حملاً على المعنى.

ومذهب النحويين أنَّ تأنيث المذكر مخصوص بالضرورة [5]، بل عَدَّه بعضهم من قبيح الضرورة [6]؛ لأنه خروجٌ عن أصل إلى فرع، فهو أذهب في التناكر والإغراب [7].

ومن ذلك قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ [8]

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٩٣-٩٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٦٣).

(٣) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: وفيات الأعيان (٣/ ٤٦٩)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٣٩).

(٤) شرح كتاب الحماسة ص٣٩٧.

(٥) انظر: الأصول (٣/ ٤٥٠، ٤٧٦)، ضرورة الشعر للسيرافي ص٢٠٧-٢١٠، سر صناعة الإعراب ص١١، اللباب (٢/ ١٠٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٩٥-٩٦)، ضرائر الشعر ص٢٧١، موارد البصائر ص٤٤١.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ص١١، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٩٥-٩٦).

(٧) انظر: الخصائص (٢/ ٤١٥)، سر الصناعة ص١٢، اللباب (٢/ ١٠٣).

(٨) من البسيط، وقد ورد منسوباً إليه في: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٧٢)، سر الصناعة ص١١، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٩٥)، الدرر (٦/ ٢٣٩-٢٤٠).

أنّث الصوت ذهابًا به إلى معنى الصرخة والاستغاثة [1].

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبانِ وَمُعْصِرُ [2]

أنّث شخوص لأنّه أراد به النساء [3].

أمّا تذكير المؤنث فَنُقِلَ عن ابن كيسان جواز تذكير الفعل إذا كان مسنداً إلى ضمير المؤنث المجازي [4]، كقول عامر بن جُوَين الطائي:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدقَها ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها [5]

واستدل على ذلك بأنّ الشاعر كان يمكنه أن يقول: أَبْقَلَتِ ابْقَالَها. بالنقل. فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه، دَلّ على أنّه مختارٌ لا مضطرٌ [6].

وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أنّ هذا الشاعر ممّن يُخفف الهمز بالنقل وغيره؛ لأنّ النقل ليس لغة لكل العرب [7].

وأجاز الفراء ذلك على قبح إذا كان الفعل مسنداً إلى ضمير المصادر المؤنثة [8]، كقول الأعشى:

فَإِن تَعْهَدِيني وَلي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوادِثَ أَزرى بِها [9]

---

(1) انظر: الإنصاف ص٧٧٤، ضرائر الشعر ص٢٧٢.

(2) من الطويل، وهو في: ديوانه ص١٢٦، كتاب سيبويه (٣/ ٥٦٦)، العقد الفريد (٦/ ٢١٥)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٥-٦)، الخصائص (٢/ ٤١٧).

(3) انظر: الكتاب (٣/ ٥٦٦)، المقتضب (٢/ ١٤٨)، الأصول (٣/ ٤٧٦).

(4) انظر: شرح الكافية الشافية ص٥٩٧، توضيح المقاصد ص٥٩٢، الدر المصون (٢/ ٢٦)، مغني اللبيب (٦/ ٥٦٠).

(5) من المتقارب، ويروى: "أبقلت" بالتاء، و"إبقالها" بالرفع، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. انظر: الكتاب (٢/ ٤٦)، المصباح لما اعتمّ من شواهد الإيضاح ص٧٦٥-٧٦٧، شرح شواهد الإيضاح ص٣٣٩، تخليص الشواهد ص٤٠٢-٤٠٥، التصريح (٢/ ٢٧٢)، الخزانة (١/ ٤٥-٥٠).

(6) انظر: الدر المصون (٢/ ٢٦)، تخليص الشواهد ص٤٠٤، مغني اللبيب (٦/ ٥٦١)، التصريح (٢/ ٢٧٣)، الخزانة (١/ ٤٦).

(7) انظر المراجع السابقة.

(8) انظر: معاني القرآن له (١/ ١٢٨).

(9) من المتقارب، ويروى: "فإنّ الحوادث تعنى بها"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص٢٣، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٣٧٦)، شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٧٧)، التبصرة والتذكرة ص٦٢٤-٦٢٥، أمالي ابن الشجري (٣/ ١٢٨)، الخزانة (١١/ ٤٣٠-٤٣٤).

قال: "لم يقل: أزرَين بها ولا أزرتْ بها. والحوادث جَمْعٌ ولكنه ذهب بها إلى معنى الحَدَثان" [1].

ومذهب أكثر النحويين أنَّ ذلك مخصوصٌ بالشعر[2]، "لأنَّ الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يتوهم أنَّ الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل. فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم، كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع. نحو: الزيدان قاما. والزيدون قاموا؛ للإيذان بأنَّ الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر"[3].

والذي أراه جواز تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي في الشعر كثيراً، وفي النثر قليلاً على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له. وذلك لما يأتي:

١. ورود شواهد على ذلك من النثر والشعر، ومن ذلك قراءة مجاهد ومقاتل: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [4] قيل: ذكر الفعل "يُقَتِلُ" حملاً على المعنى؛ لأنَّ ﴿ فِئَةٌ ﴾ بمعنى قوم أو فريق [5]. ومنه -أيضاً- قراءة مجاهد وسعيد بن جبير: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ ﴾ [6] قيل: ذكر الفعل "يَحِلُّ" حملاً على المعنى؛ لأنَّ القارعة بمعنى البلاء [7].

ومن ذلك -أيضاً- قول الشاعر:

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/١٢٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٤٥-٤٦)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٧٦)، التبصرة والتذكرة ص٦٢٤، نتائج الفكر ص١٦٨، شرح شواهد الإيضاح ص٣٣٩-٣٤٠، اللباب (٢/١٠٢)، التوطئة ص١٦٣، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٩٢)، شرح الكافية الشافية ص٥٩٦-٥٩٧، البسيط ص٢٦٥، رصف المباني ١٦٥-١٦٦، الارتشاف ص٧٣٨، توضيح المقاصد ص٥٩٠-٥٩٢، أوضح المسالك (٢/١٠٨)، مغني اللبيب (٦/٥٦٠)، الدر المصون (٢/٢٦)، خزانة الأدب (١/٤٥-٤٦).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٤).

(٤) سورة آل عمران، من الآية (١٣). وانظر القراءة في: البحر المحيط (٢/٤١١)، الدر المصون (٢/٢٧).

(٥) انظر: البحر المحيط (٢/٤١١).

(٦) سورة الرعد، من الآية (٣١). وانظر القراءة في: البحر المحيط (٥/٣٨٤)، الدر المصون (٤/٢٤٤).

(٧) انظر: البحر المحيط (٥/٣٨٤).

إنَّ السَّماحَةَ والمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبراً بمَرْوَ على الطريقِ الواضِحِ [1]

فقال: "ضُمِّنا" ولم يقل "ضُمِّنتا"؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم [2].

وقول الآخر

إنَّ الأُمورَ إذَا الأحداثُ دَبَّرَهَا دُونَ الشُّيوخِ تَرَى في بَعْضِهَا خَلَلاَ [3]

فقال: "دَبَّرها"؛ لأنه ذهب إلى معنى الحدث [4].

٢. إنما جاز تذكير الفعل ههنا حملاً على المعنى، والحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم، ومذهبٌ فسيح في لغتهم، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً [5].

٣. أنّ في تذكير المؤنث رجوعًا إلى الأصل؛ لأنّ التذكير هو الأصل، بدلالة أنّ "الشيء" مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث. فَعُلِمَ بهذا عموم التذكير. لذلك كان رد التأنيث إلى التذكير مستساغًا [6].

٣٤. "جَامِل" اسم جمع:

قال أبو القاسم: " **والجَامِلُ اسم للإبل، وليس بتكسير جَمَل، وإنَّما هو اسم موضوع للجمع** " [7].

يرى أبو القاسم أن الجامل اسم جمع وليس بجمعٍ على الحقيقة. وهذا مذهب الجمهور [8].

---

(١) من الكامل، ينسب لزياد الأعجم، وهو في ديوانه ص٥٤. وينسب -أيضاً- للصلتان العبدي. انظر: الشعر والشعراء ص٤٨٠. العقد الفريد (٣/ ٢١٣). أمالي القالي (٣/ ٩). الوساطة بين المتنبي وخصومه ص٣٥٣. الخزانة (١٠/ ٤- د).

(٢) انظر: الإنصاف ص٧٦٤.

(٣) من البسيط، ونسب في الطيوريات (١٣/ ١١٠٣) إلى أبي الأسود الدِّيلي، وهو في: الإنصاف ص٧٦٧. البحر المحيط (٢/ ٩١- د). الدر المصون (٢/ ١١٠).

(٤) انظر: الإنصاف ص٧٦٨.

(٥) انظر: الخصائص (٢/ ٤١١). الإنصاف ص٧٦٣-٧٧٧.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ص١٢. اللباب (٢/ ١٠٢). ضرائر الشعر ص٢٧٩.

(٧) شرح كتاب الحماسة ص١٦٧.

(٨) انظر: الكتاب (٣/ ٦٢٥). الأصول (٣/ ٣١). المخصص (١٤/ ١٢١). المفصل ص٢٤٤. اللباب (٢/ ١١٩). التبيان في إعراب القرآن ص٧٥. شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٧). اللسان (١١/ ١٢٥). الدر المصون (٤/ ٤٤٤). الكفاية في النحو ص١٥٣.

ومقتضى مذهب الفراء والأخفش أنَّه جمع؛ لأن كل ما له واحد من تركيبه فهو جمع عندهما [1].

والحَقُّ ما ذهب إليه الجمهور لما يأتي [2]:

١. أنَّ المسموع في تصغيره: جُوَيْمل، ولو كان جمعًا لم يصغر على لفظه، بل يردُّ إلى واحده.

٢. أنَّه لو كان جمعًا لَرُدَّ في النسب إلى واحده ولم يقل: جامليٌّ.

٣. أنَّه لو كان جمعًا لم يجز عَوْدُ ضمير الواحد إليه في قول الحطيئة:

فإنْ تَكُ ذا شَاءٍ كَثيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيلَ سامِرُهْ [3]

٤. أنه لو كان جمعًا صناعيًا لا طرد ذلك فيما كان مثله.

٥. أنَّ جمع التكسير مؤنث، وهذا الاسم مذكر، تقول: هو الجامل، ولو كان مكسَّرًا لقلت: هي الجامل.

٣٥. "أُبَيْنُونَ" تصغير "بَنِيْنَ":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول سَلْمِيٍّ بن رَبِيْعَة:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي [4]

: **"أُبَيْنُوهَا" تصغير "بَنِيْها" على غير قياس** " [5].

يرى أبو القاسم أنَّ "أُبَيْنُونَ" تصغير "بَنِيْنَ" على غير قياس؛ لأنَّ القياس "بُنَيُّون"؛ لأنَّ واحده "ابن" وأصله: "بَنَوٌ"، فعادت الواو في التصغير، ثم قُلبت ياءً وأدغمت في ياء التصغير، فصارت: بُنَيُّون[6]. وهذا رأي أبي عبيد [7].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٧)، شرح الرضي للكافية (٢/٦٥٩-٦٦٠)، شرح الشافية للرضي (٢/٢٠٣-٢٠٤)، الارتشاف ص٤٠٣، ٤٠٢، المساعد (٣/٣٩١)، الهمع (٣/٣٣٨).

(٢) انظر: الكتاب (٣/٦٢٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٧)، شرح الرضي للكافية (٢/٦٥٨)، الهمع (٣/٣٣٨).

(٣) من الطويل، وهو في: ديوانه ص٢٥، اللسان (١١/١٢٤) "جمل"، الخزانة (٨/٣-٦).

(٤) من الكامل، وينسب -أيضاً- لعِلْباء بن أَرْقَمَ. انظر: النوادر في اللغة ص٣٧٤، الأصمعيات ص١٣٥، أمالي القالي (١/٨١)، الحماسة البصرية (١/٥٦)، الخزانة (٨/٣٠-٤٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص٢٨٣.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (١/٢٧٧).

(٧) انظر: غريب الحديث (١/١٢٩)، وانظر: شرح الرضي للكافية (٢/٦٧٦).

وذهب سيبويه إلى أنَّه جمع "أُبَيْنٍ"، وهو تصغير "أَبْنَى" على وزن "أَفْعَل" كَأَضْحَى [1]. ووافقه ابن السراج [2]، وأبو علي الفارسي [3]، والمرزوقي [4]، والزمخشري [5]، وابن الشجري [6]. وهو شاذٌّ عندهم؛ لأنَّه جمع لمصغَّرٍ لم يثبت مكبَّره [7]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين [8].

وذهب الفراء إلى أنَّه جمع "أُبَيْنٍ" تصغير "أُبْنٍ" مقدرًا، وهو جمع "ابْنٍ" كـ"أُدْلٍ" في جمع "دَلْوٍ" [9]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى الكوفيين [10].

وهو شاذٌّ من وجهين: كونه جمعاً لمصغَّر لم يثبت مكبَّره، ومجيء "أَفْعُل" من "فَعَل" [11].

وذهب الجوهري إلى أنَّه جمع "أُبَيْنٍ" مصغر "إِبْنٍ" مقطوع الألف [12].

ونُقِلَ عن أبي العلاء المعري أنَّه تصغير "أُبْنَاء" حذفت الألف الزائدة منه كما تحذف من الممدودات فيقصرن في الشعر وضروب الجمع. فلما حذفت رجعت اللام إلى ما كانت فصارت ألفاً في آخر الكلمة؛ لزوال العلة التي لها كانت انقلبت اللام همزة وهي وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة. فصار "أَبْنَى" كأَعْمَى. ثم صُغِّر على ما تقدم فصار "أُبَيْنٍ" كأُعَيْمٍ. ثم جمع بالواو والنون فصار "أُبَيْنُونَ" [13].

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٦٤٥). وانظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٧٢،١٥٦. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٨٢. أمالي ابن الشجري (١/ ٦٤-٦٥).

(٢) انظر: الأصول (٣/ ٦٥).

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٤٥-١٧٢،١٥٦.

(٤) انظر: شرح ديوان الحماسة (١/ ٣٨٧).

(٥) انظر: الفائق (٣/ ٧٤).

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٦٤-٦٥). (٢/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٧) انظر: شرح الرضي (٢/ ٦٧٥).

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٣٨٧). شرح الرضي (٢/ ٦٧٥). الخزانة (٨/ ٣٦).

(٩) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٨٢. الخزانة (٨/ ٣٣).

(١٠) انظر: شرح ديوان الحماسة (١/ ٣٨٧). شرح الرضي (٢/ ٦٧٥).

(١١) انظر: شرح الرضي (٢/ ٦٧٥-٦٧٦).

(١٢) انظر: الصحاح ص١٨٢٦ "بني". وانظر: شرح الرضي (٢/ ٦٧٦).

(١٣) انظر: الخزانة (٨/ ٣٥-٣٦). وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ٣٠٥-٣٠٦).

وقيل: أراد "بَنَيُّونَ". و"ابن" من ذوات الواو. فنقلها إلى أول الاسم ثم همزها للضمة. كما قالوا: وجوه وأُجوه [1].

والظاهر أنَّه جمع "أُبَيْنٍ" تصغير "أَبْنَى" على وزن "أَفْعَل" كَأَضْحَى: لأمور:

أحدها: أنه لا يجوز أن يكون جمعاً لمصغَّر "ابن"؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: بُنَيُّون. ولا يجوز أن يكون جمعاً لمصغَّر "أبناء"؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: أُبَيْناءُون. ولو أرادوا هذا لاستَغْنَوْا بقولهم: "أُبَيْنَاء" عن جمعه بالواو والنون. فلما بطل هذان ثبت أنَّه جمعٌ لتحقير اسمٍ وُضِعَ دالاً على الجمع. غير داخلٍ في أبنية التكسير. ومكبَّره "أَبْنَى". وتصغيره "أُبَيْنٍ" مثل: أُعَيْمٍ [2].

الثاني: أنَّه لا يستقيم أن يكون تصغير "أَفْعُل"؛ لأنه موضوع للعدد القليل. فيقبح جمعه بالواو والنون؛ لأنَّ هذا الجمع موضوع لأدنى العدد أيضاً. فلا يجمع بينه وبين مثال القلة؛ لئلا يجتمع شيئان بمعنى واحد في الكلمة. وذلك مرفوض في كلامهم [3].

الثالث: أنَّه لا يجوز أن يكون مقصوراً من "أَفْعَال"؛ لأنَّ أَفْعَالاً لم يُقصر في موضع غير هذا. فلا يستقيم أن يُدَّعى فيه شيءٌ لا نظير له [4].

* * *

---

(١) انظر: الخزانة (٨/٣٦).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١/٦٤-٦٥). (٢/٢٨٥).

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٥٤-١٥٦. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٨٢.

(٤) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٥٤.

خاتمة:

يجدر بنا في نهاية البحث أن نبرز أهم نتائجه، وهي:

١. تلقى أبو القاسم العلم عن جماعة من فضلاء عصره، وكان من أبرزهم في علم النحو أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي.

٢. تصدر للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به خلق. ومن أبرزهم في علوم العربية ابن سنان الخفاجي، والشريف أبو البركات الكوفي، وأبو الحسن علي بن طاهر السلمي النحوي.

٣. لم تذكر كتب التراجم من آثاره إلا كتابين، هما: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الحماسة لأبي تمام. وظاهر كلام ياقوت الحموي في معجم الأدباء أنَّ له غيرهما.

٤. هو أحد رواة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، فقد رواه عن أبي الحسين الفارسي عن خاله أبي علي الفارسي. ورواه عنه تلميذه الشريف أبو البركات الكوفي. وأخذه عنه بهذا السبيل الجمُّ الغفير من الناس.

٥. اختُلِفَ في سنة وفاته على قولين: أحدهما: أنه توفي سنة سبع وستين وأربع مئة للهجرة، والثاني: أنه توفي سنة سبع وتسعين وأربع مئة للهجرة. وقد رجحنا القول الأول لأمور ذكرناها في موضعها.

٦. انفرد أبو القاسم ببعض الآراء التي لم يسبق إليها على حدِّ علمي. ومنها إجازته الإخبار بالمفرد عن الجمع مراعاة للفظه، وإجازته تذكير المؤنث وتأنيث المذكر مطلقًا حملاً على المعنى.

٧. لم يكن متعصبًا لمذهبٍ دون آخر، أو لشخصٍ دون غيره. فوافق البصريين في مسائل وخالفهم في أخر، وأخذ برأي سيبويه في مواضع دون مواضع.

٨. يغلب عليه نقل الآراء والأقوال دون أن يصرح بأصحابها، مكتفيًا بقوله: "وقيل"[1] أو "وأكثر أصحابنا من النظار"[2] أو "منهم من يقيس عليه ومنهم من لا يتجاوز

---

(١) شرح كتاب الحماسة ص٧٩.

(٢) البيان في شرح اللمع ص٨٦.

السماع فيه"[1] أو" وبعضهم يجيز صرفه"[2].

٩. تأثر تلميذه أبي البركات بآرائه واحتفاله بها واستدلاله لها، وحرصه على بيان ما تفرد بن من توجيهات وتعليلات.

١٠. استخدامه للمصطلحات البصرية في الأعم الأغلب، فلا نجد أثرًا للمصطلح الكوفي عنده إلا لماماً، ومنه مصطلح "الخفض"[3] و"ما لم يُسم فاعله"[4].

أسأل الله – تعالى – أن ينفعنا به، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، مدنيًا من رضاه، مبعدًا من غضبه، فإنَّما نحن له وبه، فلا ربَّ غيره، ولا مرجوَّ إلا خيرُهُ.

* * *

(١) البيان في شرح اللمع ص٢١٦.

(٢) شرح كتاب الحماسة (١٧٩أ).

(٣) شرح كتاب الحماسة ص٣٥٠.

(٤) شرح كتاب الحماسة ص٤٨٦.

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي. دار عالم الكتب. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم**. لصديق بن حسن القنوجي. تحقيق:عبد الجبار زكار. دار الكتب العلمية ببيروت. ١٩٧٨م.
- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع** للإمام الشاطبي. تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي. تحقيق : إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- **اتفاق المباني وافتراق المعاني**. لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي. تحقيق: د. يحيى عبد الرؤوف جبر. دار عمار بعمّان. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **أحكام القرآن**. لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية ببيروت. ١٤٠٠هـ.
- **أحكام كل وما عليه تدل**. تأليف: الإمام تقي الدين السبكي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. دار البشائر بدمشق. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **أدب الكاتب**. لابن قتيبة. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة السعادة بمصر. ط٤. ١٩٦٣هـ.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **الإرشاد إلى علم الإعراب**. لشمس الدين محمد أحمد القرشي الكيشي. تحقيق: د. عبد الله علي الحسني البركاتي. ود. محسن بن سالم العميري. من منشورات جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠١هـ/١٩٨٩م.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**. لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني القاهري الشافعي. المطبعة الميمنية بمصر. ١٣٠٧هـ.
- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**. تأليف: الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية. تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي. أضواء السلف. ط١.

١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- **كتاب الأزهية في علم الحروف**، تأليف: علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨٢م.
- **أساس البلاغة**، للزمخشري، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **أسرار العربية**، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ببيروت.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣.
- **اشتقاق أسماء الله**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تأليف: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشرتي، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار المريخ بالرياض.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.
- **الأصمعيات**، مختارات أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **الأصول**، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة بالدار البيضاء، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، ط٧، ١٩٨٦م.
- **الأغاني**، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه: د. علي مهنا، ود. سمير جابر، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.
- **الإغفال**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم، من منشورات المجمع الثقافي في الإمارات، ط١، ٢٠٠٣م.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، حققه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لابن السيد البطليوسي، دار الجيل ببيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **الإقليد شرح المفصل**، تأليف: تاج الدين أحمد بن محمود الجندي، تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **الأم**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، صححه وأشرف على طباعته: محمد زهري النجار، دار المعرفة ببيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- **كتاب الأمالي**، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **كتاب أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل ببيروت، ودار عمار بعمّان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تأليف: الوزير جمال الدين ابي القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، ليحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود عبد العزيز الخلف، أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٩٩٩م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- **كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية**، بحث لخير محمد الحلواني، مجلة اللغة العربية بدمشق.

المجلد الثامن والأربعون، الجزء الأول، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الفكر ببيروت.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، علق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ببيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **إيضاح الشعر** = شرح الأبيات المشكلة الإعراب.
- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس ببيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **كتاب البخلاء**، للجاحظ، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **بدائع الفوائد**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **البديع في علم العربية**، لمجد الدين بن الأثير، الجزء الأول تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين. والجزء الثاني تحقيق: د. صالح بن حسن العايد، من منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي. تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- **البغداديات** = المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي.
- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لابن العديم كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل

إبراهيم. المكتبة العصرية ببيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- **كتاب البيان في شرح اللمع**. إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي. دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حمَوِيّة. دار عمار بعمّان. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبدالحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- **البيان والتبيين**. للجاحظ. تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة. ط٢. ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**. تأليف: محمد بن محمد بن محمد. مرتضى الزبيدي. ط١. مطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.

- **تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب**. للإمام أحمد بن يحيى المرتضى. دراسة وتحقيق: د. نوري ياسين حسين الهيتي. من إصدارات وزارة الثقافة والسياحة بصنعاء. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي ببيروت. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **تاريخ ابن عساكر** = تاريخ مدينة دمشق.

- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي. المعروف بابن عساكر. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. دار الفكر ببيروت. ١٩٩٥م.

تاريخ اليعقوبي. أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي. دار صادر ببيروت.

- **التبصرة والتذكرة**. للصيمري. تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

- **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: علي البجاوي. دار الجيل ببيروت. ط٢. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي ببيروت. ط١. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي.

دار الكتاب العربي ببيروت. ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- **التخمير** = شرح المفصل في صنعة الإعراب.

- **تذكرة الحفّاظ**. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١.

- **التذكرة الحمدونية**. لابن حمدون. محمد بن الحسن بن محمد بن علي. تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس. دار صادر ببيروت. ط١، ١٩٩٦م.

- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية**. لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. الدار العربية للكتاب. ليبيا – تونس. ١٩٨١م.

- **التذييل والتكميل في كتاب التسهيل**. ألفه: أبوحيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. ج١-٥. دار القلم بدمشق. ج٦-٨. دار كنوز إشبيليا بالرياض. ط١. سنوات مختلفة.

- **التذييل والتكميل**. لأبي حيان الأندلسي. مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٦٠١٦).

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. لابن مالك. حققه: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

- **التصريح بمضمون التوضيح**. للشيخ خالد زين العابدين بن عبدالله الأزهري. دراسة وتحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم. الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة. ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى. ط١. ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- **التعليقة، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي** = شرح المقرب.

- **التعليقة على كتاب سيبويه**. لأبي علي الفارسي. تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي. طبع الجزء الثالث بمطابع الحسني بالرياض. ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

- **تفسير البحر المحيط**. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- **تفسير البيضاوي** = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

- **تفسير السمعاني** = تفسير القرآن.

- **تفسير الطبري** = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

- **تفسير القرآن**. لأبي المظفر السمعاني. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم. دار الوطن بالرياض. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- التفسير الكبير = مفاتيح الغيب.
- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**. لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن نقطة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤٠٨هـ.
- **تكملة الإكمال**. لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي. تحقيق: د. عبدالقيوم عبدرب النبي. من منشورات جامعة أم القرى. ط١. ١٤١٠هـ.
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**. لأبي الفتح عثمان بن جني. حققه وقدم له: أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب. مطبعة العاني ببغداد. ط١. ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**. لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. مؤسسة الكتب الثقافية بلبنان. ط١. ١٤٠٧هت/١٩٨٧م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**. لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش. دراسة وتحقيق جماعة. دار السلام بمصر. ط١. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه**. لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري. تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي. دار الكتب المصرية. ط٢. ١٩٨٠م.
- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**. لابن جني. إعداد: يسرى قاسم القواسمي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة.
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. لأبي محمد عبد الله بن بري. تحقيق: مصطفى حجازي. الهيئة المصرية للكتاب. ط١. ١٩٨٠م.
- **تهذيب اللغة**. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي ببيروت. ط١. ٢٠٠١م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. للمرادي. شرح وتحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي بالقاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **التوطئة**. لأبي علي الشلوبيني. دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع. ط١. دار التراث العربي بالقاهرة..

- **ثمار الصناعة في علوم العربية**، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر ببيروت، ١٤٠٥هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب بالقاهرة، ١٣٧٢هـ.
- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، لأبي الفرج المعافى بن زكريا الجريري، ضبطه وصححه: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- **كتاب الجمل في النحو**، للزجاجي، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بالأردن، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٩١م.
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه: علي محمد البجاوي.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين علي بن محمد الإربلي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، طبعة القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة**، لمحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني الشهير بالبري، تحقيق: د. محمد ألتونجي، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- **كتاب حروف المعاني**، صنفه: أبو القاسم الزجاجي، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الحلبيات = المسائل الحلبيات.
- **كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، ط١، ١٩٧٩م.
- **الحماسة البصرية**، تأليف: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين

أحمد. عالم الكتب. ط٣. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين**. تحقيق ودراسة: حماد محمد الثمالي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

- **الحيوان**. للجاحظ. تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون. دار الجيل ببيروت. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تأليف: عبدالقادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبدالسلام هارون. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط٣. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- **الخصائص**. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي ببيروت. مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

- **خلاصة الإعراب في شرح لب الألباب**. ليوسف بن جمال العلوي الملتاني. دراسة وتحقيق: عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**. لمحمد خير الحلواني. دار القلم العربي بحلب. ١٩٧٤هـ.

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**. تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تأليف: أبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **ديوان الأعشى**. دار صادر ببيروت.

- **ديوان جميل بثينة**. جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي ببيروت. ط٢. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- **ديوان الحطيئة**. شرح أبي سعيد السكري. دار صادر ببيروت. ١٩٨١م.

- **ديوان زياد الأعجم** = شعر زياد الأعجم.

- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**. حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر. ١٩٦٨م.

- **ديوان الشنفري**. جمع وتحقيق وشرح: د. إميل يعقوب. دار الكتاب العربي ببيروت. ط٢.

١٩٩١م.

- **ديوان طرفة بن العبد**، دار صادر ببيروت.

- **ديوان علقمة الفحل بشرح أبي الحجاج الأعلم الشنتمري**، حققه: لطفي الصَّقال ودُرَيَّة الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، دار بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- **ديوان عمرو بن كلثوم**، جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، درا الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤١١هت/١٩٩١م.

- **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

- **ديوان كعب بن زهير**، شرح وتعليق: أحمد الفاضل، دار الفكر اللبناني ببيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

- **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتعليق: د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- **ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لهبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله بن الأكفاني، تحقيق: د.عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، دار العاصمة بالرياض، ١٤٠٩هـ.

- **رسالة الملائكة**، إملاء أبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم بن صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **سر الفصاحة**، تأليف أبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، تحقيق: د. النبوي عبدالواحد شعلان، الناشر دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، للوزير أبي عبيد البكري الأُوْنَبِيّ، حققه: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

- **سير أعلام النبلاء**. تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. حققه: شعيب الأرناؤوط ورفاقه. مؤسسة الرسالة ببيروت.
- **السيرة النبوية**. لابن هشام. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل ببيروت. ط١. ١٤١١هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. لأبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن العماد الحنبلي. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. دار ابن كثير بدمشق. ط١. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **شرح أبيات سيبويه**. تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي. حققه: د. محمد علي سلطاني. دار المأمون. ١٩٧٩م.
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى** "إيضاح الشعر". لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم بدمشق. ودار العلوم والثقافة ببيروت. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. صنفه: عبدالقادر البغدادي. حققه: عبدالعزيز رباح. وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون بدمشق. ط٢. ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.
- **شرح أشعار الهذليين**. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري. حققه: عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة بالقاهرة.
- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**. تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. الناشر المكتبة الأزهرية للتراث والثقافة.
- **شرح ألفية ابن مالك**. لابن الناظم. حققه: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. دار الجيل ببيروت. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **شرح ألفية ابن معطٍ**. تأليف: عبدالعزيز بن جمعة بن قواس الموصلي. تحقيق: د. علي موسى الشوملي. الناشر مكتبة الخريجي بالرياض. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **شرح ألفية ابن معطٍ**. لأبي جعفر احمد بن يوسف بن مالك الرعيني. السفر الأول تحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد. والسفر السابع تحقيق: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم. رسالتا دكتوراه مقدمتان إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- **شرح إيضاح أبي علي الفارسي**. لأبي البقاء العكبري. دراسة وتحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **شرح التسهيل لابن مالك**. تحقيق: د. عبدالرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. مطبعة

هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **شرح جمل الزجاجي**، لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، من مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبوجناح، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- **شرح الحدود النحوية**، لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. صالح بن حسين العائد، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

- **شرح الحماسة لأبي تمام**، لأبي القاسم زيد بن علي بن عبد الله الفسوي الفارسي، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات الرقم (١٠٢٢ف) عن نسخة مكتبة لا له لي ذات الرقم (١٨١٣).

- **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي ببيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، علق عليه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٣هت/١٩٤٤م.

- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**: القسم الأول: دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، والقسم الثاني: دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، حققه: محمد نور الحسن ورفيقاه، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأنصاري، تعليق: عبد الغني الدقر، الدار المتحدة بدمشق ومؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **شرح شواهد الإيضاح** لأبي علي الفارسي، تأليف: عبدالله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، من مطبوعات

مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- **شرح شواهد المغني**. للسيوطي. مذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي. من منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت.

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**. لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري. من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية. مطبعة المدني ببغداد. ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

- **شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**. للشيخ خالد الأزهري. تحقيق: د. البدراوي زهران. دار المعارف بالقاهرة. ط٢.

- **شرح عيون الإعراب**. تأليف الإمام أبي حسن علي بن فضال المجاشعي. حققه: د. عبدالفتاح سليم. دار المعارف. ط١. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **شرح الفريد**. لعصام الدين الإسفراييني. ضبطه وحققه: نوري ياسين حسين. المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**. لابن هشام. علق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الخير ببيروت. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠.

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. دار معارف. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- **شرح كافية ابن الحاجب**. للشيخ عبدالعزيز بن جمعة الموصلي. دراسة وتحقيق: د. علي الشوملي. دار الكندي. ودار الأمل. ط١. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **شرح كافية ابن الحاجب**. لعصام الدين الإسفراييني. دراسة وتحقيق: محمد عبد الغني أحمد شعلان. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **شرح الكافية الشافية**. لابن مالك. حققه: د. عبدالمنعم هريدي. دار المأمون للتراث. من مطبوعات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- **شرح كتاب الحماسة**. لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي. دراسة وتحقيق: د. محمد عثمان علي. دار الأوزاعي ببيروت. ط١.

- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي سعيد السيرافي. مصورة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم (١٩٦-٢٠٠٠) عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم (١٣٧نحو).

- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. دار الكتب

العلمية ببيروت. ط١. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي. حققه: د. معيض العوفي. دار المآثر بالمدينة المنورة. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**. لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. صلاح رواي. دار حسان للطباعة بالقاهرة. ط٢.

- **شرح اللمع**. للثمانيني. دراسة وتحقيق: فتحي علي حسانين علي. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

- **شرح اللمع**. لابن برهان العكبري. حققه: د. فائز فارس. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

- **شرح اللمع** للأصفهاني. أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي. حققه ودرسه: د. إبراهيم أبو عباة. من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **شرح المفصل**. لابن يعيش. الناشر عالم الكتب ببيروت. ومكتبة المثنى بالقاهرة. طبعة مصورة عن طبعة محمد منير سنة ١٩٢٨م.

- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**. لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي ببيروت. ط١. ١٩٩٠م.

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**. لأبي علي الشلوبين. حققه: د. تركي بن سهو العتيبي. مؤسسة الرسالة ببيروت. ط٢. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**. لابن الحاجب. تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد. الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **شرح المقرب المسمى التعليقة**. لبهاء الدين بن النحاس الحلبي. دراسة وتحقيق: د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف. دار الزمان بالمدينة المنورة. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- **شرح الملوكي في التصريف**. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب. ط١. ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

- **شرح نهج البلاغة**. لأبي حامد المدائني. ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم النمري. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- **شعراء أمويون**. للدكتور نوري حمودي القيسي. عالم الكتب ببيروت. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمعه وحققه: عادل سليمان جمال. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- **شعر الأخطل**. صنعة السكري. روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة ببيروت. ط٢. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **شعر زياد الأعجم**. جمع وتحقيق: د. يوسف حسين بكار. دار المسيرة. ط١. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **شعر طفيل بن عوف الغنوي**. رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي. الناشر لوزاك. ١٩٢٧م.
- **شعر عروة بن أذينة**. جمع: د. يحيى الجبوري. دار القلم بالكويت. ط٢. ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**. جمع وتحقيق: د. حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **الشعر والشعراء**. تأليف: أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة. قدم له: الشيخ حسن تميم. راجعه واعد فهارسه: الشيخ محمد عبدالمنعم العريان. دار إحياء العلوم ببيروت. ط د. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنَنِ العرب في كلامها**. تأليف: العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسبج. منشورات دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. للقلقشندي. أحمد بن علي بن أحمد الفزاري. تحقيق: عبد القادر زكار. وزارة الثقافة السورية. ١٩٨١م.
- **الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"**. تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري. دار إحياء التراث العربي ببيروت. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- **صحيح البخاري**. محمد بن إسماعيل. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير ببيروت. ط٣. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية**. لأبي الربيع نجم الدين الطوفي الصرصري. تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل. مكتبة العبيكان بالرياض. ط١. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**. لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي. تحقيق: د. محسن بن سالم العميري. مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. ١٤١٩هـ.

- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ببيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **ضرورة الشعر**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **الطيوريات**، من انتخاب الشيخ أبي طاهر السلفي من أصول كتب الشيخ أبي الحسين المبارك الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- **العبر في خبر مَنْ غبر**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- **العقد الفريد**، لأبي عمر أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر.
- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم**، لابن هطيل اليمني، دراسة وتحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار بالأردن، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- **عمد القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- كتاب عيار الشعر، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: د. عبد العزيز المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- **كتاب العين**، للخليل بن أحمد الفرهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **الغرة في شرح اللمع**، لابن الدهان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات الرقم (٩٨٤) عن نسخة قليج علي بتركيا ذات الرقم (٩٤٩).
- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سالم الهروي، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.
- **غريب الحديث**، لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق:

عبدالكريم إبراهيم العزباوي. من منشورات جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- **الفائق في غريب الحديث**. للزمخشري. تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم. وعلي محمد البجاوي. دار الفكر. ط٣. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**. للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني. تحقيق: د. فهمي حسن النمر. و د. فؤاد علي مخيمر. دار الثقافة بالدوحة. ط١. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- **الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية**. لأحمد بن محمد بن أحمد بن زيد العاتكي. تحقيق: د. هزاع سعد المرشد. من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**. لنور الدين عبدالرحمن بن أحمد الجامي. تحقيق: د. أسامة الرفاعي. من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **فوات الوفيات والذيل عليها**. لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ٢٠٠٠م.

- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**. لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي. تحقيق: د. فيصل الحفيان. مكتبة الرشد بالرياض. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- **الكامل في اللغة والأدب**. لأبي العباس المبرد. تحقيق: تغاريد بيضون. ونعيم زرزور. دار الكتب العلمية ببيروت. ط٢. ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- **الكتاب**. لسيبويه. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الجيل ببيروت. ط١. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. للزمخشري. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين. الناشر مكتبة العبيكان. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**. لنورالدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بـ"جامع العلوم النحوي". دراسة وتحقيق: د. عبدالقادر عبدالرحمن السعدي. دار عمار. ط١. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- **كشف المشكل في النحو**. لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني. دراسة وتحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي. دار عمار بالأردن. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- **كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب**. لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي. تحقيق: مجموعة من طلاب الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- **الكفاية في النحو**، لمحمد بن عبد الله بن محمود، تحقيق ودراسة: إسحاق الجعبري، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- **لباب الإعراب**، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاءالدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- **اللباب في تهذيب الأنساب**، لعز الدين علي بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، دار صادر ببيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، حقق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **لب الألباب في علم الإعراب**، لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، مصورة مركز الملك فيصل تحت رقم (٤٥٣٤ف) عن نسخة مكتبة أيا صوفيا بتركيا تحت رقم (٤٥٧٦).
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر ببيروت.
- **كتاب اللمحة في شرح الملحة**، لمحمد بن حسن الصايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، من منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، دار عالم الكتب ببيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **المؤتلف والمختلف**، لمحمد بن طاهر بن علي بن القيسراني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- **ما ينصرف وما لاينصرف**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **المبسوط**، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٤هـ.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن

هنداوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **المتبع في شرح اللمع**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالحميد الزَوِيّ، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ١٩٩٤م.

- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ببيروت، ١٩٩٥م.

- **مجاز القرآن**، صنعة: ابي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، حققه: د. محمد فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٠م.

- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: د. جان عبد الله توما، دار صادر ببيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- **المجموع شرح المهذب**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي، مطبعة العاصمة بالقاهرة.

- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد، مطابع الرياض، ط١، ١٣٨١هـ.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- **المحرَّر في النحو**، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيق ودراسة: د. منصور علي محمد السميع، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، لأبي الحسن علي بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- **المخصص**، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ببيروت.

- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، للشيخ ابي محمد عبد الله

بن أسعد اليافعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **المرتجل**، لابن الخشاب، حققه: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، وضع فهارس الكتاب: يوسف أسعد داغر، دار الأندلس ببيروت.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية ببيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ببغداد، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.
- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار بعمّان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، من مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- **المستقصى في أمثال العرب**، للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **مسند الشاشي**، أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم ولحكم بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، المالكي، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة.
- **كتاب مشكل إعراب القرآن**، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، دار المأمون للتراث بدمشق، ط٢.

- **المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح**، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن يقى بن يسعون. دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. دار النشر الدولي بالرياض. ط١. ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- **كتاب معاني الحروف**، المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي. حققه: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي. مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة. ط٢. ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- **معاني القرآن**، للفراء. عالم الكتب ببيروت. ط٣. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **معاني القرآن**، لأبي الحسن الأخفش الأوسط. حققه: د. فائز فارس. ط٢. ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي. دار الحديث بالقاهرة. ط١. ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي. دار الفكر. ط٣. ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- **معجم البلدان**، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي. دار إحياء التراث العربي ببيروت. ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- **المغني في النحو**، تأليف: تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني. تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي. دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد. ط١. ١٩٩٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري. تحقيق وشرح: د.عبداللطيف محمد الخطيب. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. ط١. ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- **مفاتيح الغيب**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري. وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي. قدم له وبوبه: د. علي أبو ملحم. دار ومكتبة الهلال ببيروت. ط١. ١٩٩٣م.
- **المفضل في شرح المفصل**، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي. الجزء الأول والثاني: دراسة وتحقيق: عبدالكريم جواد كاظم. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٧٩م.
- **المفضليات**، للمفضل بن محمد الضبي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط٦. دار المعارف.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** "شرح ألفية ابن مالك". للإمام أبي إسحاق إبراهيم

بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لمحمود بن أحمد بن موسى العيني، إعداد: إبراهيم السابح الطيار، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية..

- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.

- **كتاب المقتضب** للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصَّريفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

- **منتهى الطلب من أشعار العرب**، لأبي غالب بن ميمون، نسخة مصورة عن مخطوطة لا له لي (١٩٤١)، من منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف** للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

- **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، ليحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني كليزر، ينوهافن، جمعية الأمريكان الشرقية ١٩٤٧م.

- **موارد البصائر لفرائد الضرائر**، لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، تحقيق ودراسة: د.

حازم سعيد يونس. دار عمار بعمّان. ط١. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- **الموجز في النحو**. لابن السراج. حققه: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي. مؤسسة بدران ببيروت. د ١٣٨٥هـ/د ١٩٦٥م.

- **نتائج الفكر في النحو**. للسهيلي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض.

- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ببيروت. ط١. د ١٤٠٥هـ/د ١٩٨٥م.

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري. دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية ببيروت. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة المنوفي المصري الشافعي. مطبعة الحلبي بمصر. ١٣٨٦هـ.

- **النوادر في اللغة**. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق ببيروت. ط١. ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- **هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)** للبغدادي. إسماعيل بن محمد أمين باشا. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. للسيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- **الوافي بالوفيات**. لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث ببيروت. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- **الوافية في شرح الكافية**. لركن الدين الحسن بن محمد العلوي الإستراباذي. تحقيق: عبدالحفيظ شلبي. من منشورات وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**. للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني. تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم. وعلي محمد البجاوي. من منشورات المكتبة العصرية ببيروت.

- **وفيات ا لأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان. أحمد بن محمد، حققه: د. إحسان عباس، دار صادر ودار الثقافة ببيروت، مطبعة الغريب.
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

* * *